التقرير السنوي
Annual Report
2012

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

الصمت: جريمة حرب

ANNUAL REPORT

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

الصمت: جريمة حرب

التقرير السنوي الثاني للحريات الصحافية
والإعلامية في البحرين للعام 2012

رابطة الصحافة البحرينية

رابطة تعنى بالدفاع عن حرية الصحافة
والإعلام في البحرين. تأسست في 9
يوليو 2011 لندن، المملكة المتحدة.

جميع الحقوق محفوظة

Address: 11 lilac court, 15 crown
mews, London, E13 9HQ UK
Phone: 00447821135441
E-Mail: INFO@BAHRAINPA.ORG
Website: WWW.BAHRAINPA.ORG

01

مقدمة

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

01

المقدمة:

يأتي التقرير السنوي لـ "رابطة الصحافة البحرينية" للعام ٢٠١٢ ليكون باكورة التقارير السنوية للرابطة التي تأسست يوليو ٢٠١١ في العاصمة البريطانية لندن.

ويمثل تقرير "البحرين: الصمت جريمة حرب" دليلاً - أريد له أن يكون متكاملاً ومحايداً – في توصيف وتوثيق الإنتهاكات المتعلقة بحرية التعبير والإعلام في البحرين خلال الفترة ما بين يناير – ديسمبر ٢٠١٢. وهو التقرير الثالث للرابطة والذي يأتي بعد تقرير "البحرين: الكلمة تساوي الموت" الصادر في أكتوبر ٢٠١١، وتقرير "الجوع من أجل الحرية" الصادر في مايو العام ٢٠١٢.

ويشمل تقرير "البحرين: الصمت جريمة حرب" الصادر باللغتين العربية والإنجليزية، فصول وأبواب تسبر المعوقات والتحديات التي كانت ولا تزال تواجه حرية الإعلام والصحافة في البحرين. بالإضافة إلى شهادات شخصية، وجدول توثيق الإنتهاكات، وفصول إضافية تقدم متابعة دقيقة لمدى إلتزام الحكومة البحرينية بتنفيذ توصيات اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) وتوصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما يفرد التقرير مساحة كافية لإستعراض أبرز الإنتهاكات التي تعرض لها الصحافيون والمصورون والمدونون في البحرين، وكذلك التفاعل الدولي من جانب كبريات المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية المعنية بحرية التعبير والصحافة.

ويلقي التقرير الضوء على أوضاع حرية التعبير والصحافة في البحرين من خلال رصد الإنتهاكات والتجاوزات

التي تعرض لها عشرات الإعلاميين من البحرينيين والأجانب بالإضافة إلى عدة منظمات وصحف وقنوات ووكالات الأنباء. وبما يشمل التركة الثقيلة التي تركها العام ٢٠١١ عبر سلسلة الإنتهاكات وحالات القتل والتعذيب والإقالات الجماعية لأكثر من ١٤٥ إعلامياً في مختلف القطاعات.

ويأتي مقتل الصحافي المصور أحمد اسماعيل في ٣١ مارس ٢٠١٢ بالرصاص الحي في منطقة سلماباد، أثناء تصويره لمظاهرة سلمية ليمثل أقسى لحظات هذا العام. إذ يشارك الصحافي المصور أحمد إسماعيل كلا من الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري المصير ذاته، فيما لا تزال السلطات القضائية في البحرين تماطل في محاكمة المسؤولين الفعليين عن مقتلهم.

وفيما يلي أهم الإنتهاكات التي شهدها العام ٢٠١٢ :

أولاً: إستمرت سياسات الملاحقة والإستهداف المباشر للإعلاميين، ما نتج عنه مقتل المصور الصحافي أحمد إسماعيل، وتوثيق حالات من الإعتداء الجسدي والإعتقال التعسفي للعديد من الإعلاميين البحرينيين، كما شمل ذلك اعتقال وإبعاد المراسلين الأجانب من البلاد.

ثانياً: لا زالت السلطات البحرينية تماطل في الإلتزام بتعهداتها أمام المجتمع الدولي، والمتمثلة في التنفيذ الأمين لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) وتوصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ثالثاً: لا زالت السلطات البحرينية تعتمد سياسة الملاحقات القضائية للإعلاميين، إذ عمدت لتوظيف السلطة القضائية لتصبح يدها الضاربة في ملاحقة الإعلاميين.

رابعاً: لم تفي السلطات بوعودها في طرح قانون جديد للصحافة والإعلام، واستمرت في العمل بالقانون رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢ لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وهو ما سهل للدولة مهمتها في إحكام سيطرتها على الفضاء الإعلامي في البلاد، وفي تقديم الإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان لمحاكمات قضائية وصفتها المنظمات الحقوقية الدولية بالمفتقرة لأبسط الحقوق الإنسانية.

خامساً: لا تزال الدولة تحكم سيطرتها على الإعلام السمعي والبصري، كما لا تزال تحتكر الفضاء التلفزي مانعة الأصوات المخالفة من الظهور على شاشة التلفزة الحكومية أو الإذاعة. وفيما لا تزال ترفض الترخيص لأي إذاعات أو قنوات وطنية مستقلة، سمحت الدولة لإطلاق قناة تلفزيونية تعود ملكيتها للامير السعودي الوليد بن طلال.

سادساً: استمرت الدولة في سياسات التدخل المباشر في المحتوى الإعلامي للصحف الصادرة في البلاد، كما

قامت بمنع العديد من مقالات الرأي والتغطيات الصحافية لجماعات المعارضة.

سابعاً: استمر قضاء الدولة الذي يرأسه ملك البلاد في المماطلة القضائية من خلال المحاكمات الصورية للمسؤولين الأمنيين المتورطين في قضايا القتل والتعذيب للإعلاميين، إذ غالباً ما تم تقديم شرطة من رتب عسكرية متدنية للمحاكمات التي إنتهت في غالبيتها بتبرئة المنتهكين.

ثامناً: لم تقم السلطات بإعادة أي صحافي مفصول من الصحف المحلية إلى عمله إثر الإقالات التي صاحبت الأحداث التي عصفت بالبلاد أوائل العام ٢٠١١. وقامت هيئة شؤون الإعلام بإعادة بعض المفصولين في وظائف أخرى لا تليق بتخصاصتهم المهنية.

تاسعاً: استمرت الدولة وبعض جماعات المعارضة في بث مواد إعلامية وصحافية تتصف بالطرح الطائفي، وإستمرت شاشة تلفزيون البحرين في بث مواد تحريضية تحتوي إيحاءات عنصرية وتشويهاً لسمعة المعارضين والنشطاء الحقوقيين في البلاد.

عاشراً: ثبت القضاء البحريني في درجة التمييز – أعلى درجات التقاضي - أحكاماً بالغة القسوة تجاه مدونيين (المدون عبدالجليل السنكيس وعلي عبد الإمام) فيما يعرف بقضية الرموز السياسية.

أحد عشر: واصلت السلطات البحرينية ملاحقة الإعلاميين المستقلين خارج البلاد، وذلك من خلال نشر قوائم سوداء للدول العربية، ما تسبب في حالات منع للإعلاميين من دخول بعض البلدان، مثل مصر والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة.

إثنا عشر: لا تزال السلطات البحرينية تمتنع عن منح العديد من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحرية التعبير والصحافة تأشيرات دخول لأراضيها، منها: (بيت الحرية/ مراسلون بلا حدود/ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان).

02

قوانين الصحافة البحرينية منذ الخمسينات:

مسار تضخمي للمحظورات وحرية «منتقاة»

02

قوانين الصحافة البحرينية منذ الخمسينات:
مسار تضخمي للمحظورات وحرية «منتقاة»

هذا واحد من الآراء التي لقيت صدىً في أوساط الصحفيين البحرينيين، وجرى تكراره بكثرة، لدى إقرار الملك قانوناً للصحافة في العام ٢٠٠٢، وصف بالمتخلف: «الكثير من مواده جاءت نسخة طبق الأصل من قانون الصحافة للعام ١٩٧٩ الذي الكثير من مواده جاءت نسخة طبق الأصل من روح قانون أمن الدولة».

فهل كانت قوانين الصحافة للأعوام ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٦٥ التي سبقتهما في الصدور خلاف ذلك؟

إن قراءة متأنية لهذه القوانين، يمكن أن تنتهي بنا إلى النتيجة التالية: إن جميعها وضعت بروح واحدة، وقد شكل الهاجس الأمني أو «ما لا يجب أن يقال ويكتب»، لدواعي الأمن، روح هذه الروح. فقانون ١٩٧٩ جاء في الكثير من مواده نسخة طبق الأصل من قانون ١٩٦٥. وهذا الأخير نسخة مطورة لقانون ١٩٥٤ الذي هو نسخة مطورة لقانون ١٩٥٢.

لنترك الكلام المجرد، وندقق في العبارة التالية التي تأخذ المادة رقم ٥ في قانون الصحافة للعام ١٩٥٢، أقدم وثيقة تتعلق بالتشريع للصحافة في البحرين تقع بين أيدينا، رغم أن أول تشريع يعود إلى العام ١٩٤٧، والتي تنص على حق الحكومة في إيقاف أية صحيفة بقرار إداري «إن الحكومة في إمكانها توقيف أو إلغاء أي تصريح إن وجدت صاحبه لم يعمل بموجب الشروط، كما وفي وسعها ذلك لحفظ الأمن».

إن هذه المادة تأخذ في قانون ١٩٥٤ الصيغة التالية «الحكومة يمكنها توقيف أو إلغاء أي تصريح إذا ما وجدت من صاحبه مخالفة للشروط وحفظاً للنظام والأمن». لكن مع هذه التوسعة التي ستأتي في هيئة إعلان مرفق بالقانون، عند إصداره، موقّع من مستشار حكومة البحرين البريطاني تشارلز بلغريف، وهي تحوي العقوبات المقرّره لكل من «يطبع أو ينشر أو يبيع جرائد تتضمن مسائل مثيرة للفتن».

ويحدد الإعلان المسائل المثيرة للفتن في التالي «أية مسائل من شأنها إثارة الشغب والتشويش أو إثارة عداوة بين رعايا البحرين أو الآخرين أو بين مختلف الطبقات من الأشخاص أو بين الأشخاص الذين ينتمون إلى مذاهب دينية مختلفة أو بين حاكم البلاد ورعاياه».

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

في قانون ١٩٦٥، ستجري الاستعاضة عن القرارات الإدارية بقرارات المحاكم إزاء من «يثيرون الفتن». لكن ضمن «روشتة» كاملة تحوي التفصيل الدقيق لمعاني «إثارة الفتن». وستأخذ «المسائل المحظور نشرها» مساحة باب كامل تحت هذا الاسم، وهو الباب الثالث، متضمناً نحو ١٠ بنود للموضوعات المحظور نشرها، وبينها «النقد الموجه لشخص عظمة الحاكم أو عائلته» و«وقائع الجلسات السرية للمجالس الحكومية» و«المعاهدات التي تعقدها حكومة البحرين» و«الطعن في أعمال الموظف العام»، ووصولاً إلى حظر «نشر الدعوة إلى اعتناق الشيوعية».

وسنجد هذه المحظورات نفسها تتكرّر طبق الأصل في قانون ١٩٧٩، مع مزيد من التوسعة لها لتشمل محظورات لم يتضمنها القانون السابق مثل «التعرض لدين الدولة الرسمي» و«الجرائم المتعلقة بأمن الدولة» و«إهانة وتحقير أي مجلس تشريعي أو المحاكم والهيئات النظامية»، وعقوبة كل منها. ويأخذ الفصل السادس الذي جاء تحت اسم «الجرائم التي تقع بواسطة النشر في الجرائد» المواد من ٤١ إلى ٤٧.

على أن الجديد الذي سيضاف إلى القانون، ويشكل بصمة العام ١٩٧٩، بعد أربعة أعوام من فرض قانون أمن الدولة، هو شموليته لـ«الإجراءات والمحاكمات الجزائية» في الجرائم المتعلقة بالنشر، حيث تأخذ حيّز باب كامل. فنجد أنه يقرر إخضاع جرائم النشر عن طريق الجرائد إلى قانون المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٦، واختصاص «المحكمة الكبرى» في النظر إليها. فيما يربط إيقاف أية جريدة «إذا نشرت ما يعتبر جريمة» لرئيس المحكمة الكبرى، بناءاً على طلب الادعاء العام.

في قانون ٢٠٠٢، سنجد المحظورات نفسها التي وردت في قانون ١٩٧٩، بالنص نفسه، مع مزيد من التنقيح والإضافة، خصوصاً في العقوبات المتعلقة بها. وسنجد أن نحو ثلث مواد القانون تتعلق بـ«الجرائم التي تتعلق بواسطة النشر في الصحف» أو «الإجراءات والمحاكم الجنائية في جرائم النشر» أو بهذا العنوان الغريب «تأديب الصحفي» الذي يأخذ حيز فصل كامل.

وسيشكل هذا مدخلاً لإعطاء «جمعية الصحفيين» التي يديرها فعلياً منذ إنشائها، مستشار الملك لشئون الإعلام نبيل الحمر، صفة اعتبارية في القانون الجديد، حيث «لذوي الشأن التقدم بالشكوى ضد الصحفي إلى جمعية الصحفيين التي تختص وحدها بتأديب الصحفيين». ويضع القانون مزيداً من التفصيل في الكيفية التي تقوم بها جمعية الصحفيين «عند التحقيق في الشكوى ضد الصحفي».

ما مضى يشكل نموذجاً واحداً، للمسار التطوّري الذي مرّ به أحد الأبواب التي شكلت ركناً ركيناً في كل التشريعات المتعلقة بالصحافة، منذ بدء التشريع، وهي المحظورات، أو «ما لا ينبغي نشره». وهو مسار يأخذ منحىً تضخمياً، مع كل قانون جديد يجري إقراره.

على حين أن ذلك كذلك، يمكن الزعم أن قانون ٢٠٠٢، يمثل المنحى الشموليّ لذلك، على الرغم من مجيئه في سياق فترة اتسمت بالانفراج الأمني. على ذلك جاءت هذه الملاحظة لصحفي عتيق، وهو علي صالح في سياق مطالعة نقدية للقانون الجديد «إنه جاء في الكثير من مواده نسخة طبق الأصل من القانون رقم ١٤ للعام ١٩٧٩ في

شأن المطبوعات والنشر، بل إنه في بعض الاحيان وبعض الموضوعات جاء أكثر تضييقا على الحريات وأشد عقوبة من قانون ٧٩» (انظر الجدول في الأسفل).

قانـون ١٩٥٢م

تعريف الجريدة	– أية صحيفة تتضمن أخباراً عامة أو أخبار الحوادث التي تطبع وتباع وتنشر بين فترات منتظمة.
مـقـدار الـتـأمـين	– كل صاحب جريدة عليه أن يضع تأميناً قدره ٢٠٠٠ روبية لدى حكومة البحرين.
تصريح الصحيفة	– التصريح سيكون شخصياً، أما إن طرأ أي تغيير على صاحب أو طابع أو ناشر أو محرري الجريدة عن ذلك سيكون من الضروري إصدار تصريح جديد. – الحكومة في إمكانها توقيف أو إلغاء أي تصريح إن وجدت أن صاحبه لم يعمل بموجب الشروط، كما وفي وسعها ذلك حفظاً للأمن.

قانـون ١٩٥٤م

تعريف الجريدة	–أية مطبوعة تحتوي على أخبار عامة أو سرية أو تقارير عن الحوادث أو عن أية ملاحظات أو استقصاءات أو تعليقات تتعلق بهذه الأخبار أو الحوادث أو كل ما يتعلق بأي شيء عن الجمهور، تطبع بأي لغة وتنشر في البحرين للبيع أو لتوزيعها مجاناً في فترات منتظمة أو غير منتظمة.
مـقـدار الـتـأمـين	– كل ناشر جريدة يتحتم عليه أن يضع لدى الحكومة تأميناً بمبلغ ٢٠٠٠ روبية.
تصريح الصحيفة	– يكون التصريح شخصياً. – الحكومة يمكنها توقيف أو إلغاء أي تصريح إذا ما وجدت من صاحبه مخالفة للشروط وحفظاً للنظام والأمن.
محـــظـــورات	– أي شخص ينشر أو يحاول أن ينشر أو يساعد على نشر أية جريدة خلافاً لنصوص هذا القانون، سوف يعد مذنباً بارتكاب جنحة مخالفة وسوف يكون معرضاً للسجن لمدة لاتتجاوز سنة واحدة أو لغرامة لاتتجاوز ١٠٠٠ روبية أو لكلتا العقوبتين. – أي شخص يطبع أو ينشر أو يبيع أية مطبوعات أو جرائد أو أية نشرات تتضمن مسائل مثيرة للفتن سيعرض نفسه بعقوبة سجن لايزيد أمده على عامين أو بغرامة لاتزيد على ١٥٠٠ روبية أو بكلتا العقوبتين معاً، أو بدلاً منهما سيطلب منه كفيل يضمن سلوكه الحسن. – أية مسألة من شأنها إثارة الشغب والتشويش أو إثارة عداوة بين رعايا البحرين أو الآخرين أو بين مختلف الطبقات من الأشخاص أو بين الأشخاص الذين ينتمون إلى مذاهب دينية مختلفة أو بين حاكم البلاد ورعاياه فإنها ستعتبر مسألة مثيرة للفتن بموجب معنى هذا القانون.

قانـون ١٩٧٦م

تعريف الجريدة	– الجريدة تعني كل صحيفة أو مجلة أو مطبوع آخر يصدر في البحرين أو توابعها بصفة دورية وفي مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.
مـقـدار الـتـأمـين	– عند الترخيص في إصدار الجريدة يودع صاحبها في دائرة المالية لحكومة البحرين تأميناً مقداره: ٢٠٠٠ روبية إذا كانت الجريدة تصدر مرة في الشهر، ٤٠٠٠ روبية إذا كانت تصدر مرتين في الشهر، ٦٠٠٠ إذا كانت تصدر مرة في الأسبوع، ٨٠٠٠ روبيه إذا كانت تصدر أكثر من مرة في الأسبوع.
تصريح الصحيفة	– يشترط في صاحب الجريدة ورئيس التحرير أن يكون بحرينياً يقيم في البحرين ولاتقل سنه عن ٢٥ سنة، وأن يكون كامل الأهلية حسن السيرة محمود السمعة لم يصدر ضده حكم مخل بالشرف. – في حال صدور الجريدة عن شركة أو جمعية أو هيئة يبين ذلك في الطلب.
محـــظـــورات	يحظر نشر النقد الموجه لشخص عظمة الحاكم أو عائلته والأقوال المنسوبة إليه، وقائع الجلسات السرية للمجالس الرسمية والحكومية وأنباء الاتصالات السرية الرسمية، الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها حكومة البحرين قبل نشرها في الجريدة الرسمية، وقائع المحاكمات السرية التي تتعلق بالطلاق والهجر والبنوة الطبيعية، الأنباء التي من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي، كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين البحرين وبين البلاد العربية أو البلاد الصديقة، كل ما كان منافياً للآداب العامة أو ماساً بكرامة الأشخاص أو حرياتهم الشخصية وكذلك كل ما يتضمن إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري أو أي أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل، كل ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم، أو إثارة البغضاء، أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع، الطعن في أعمال الموظف العام المتضمن قذفاً، التحريض على قلب نظام الحكم بالقوة أو بطرق غير مشروعة أو نشر الدعوة إلى اعتناق الشيوعية أو نشر آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا أو تصغيراً لدين أو لمذهب ديني.
حـــق الـــرد	– على رئيس التحرير أن ينشر بالمجان وبنفس الحروف وفي نفس المكان الذي نشر فيه القذف أو الإهانة في حق شخص ما، الجواب الوارد إليه عن ذلك من الشخص نفسه أو ممن يقوم مقامه أو من أولاده أو أحفاده أو أقاربه إذا كان النشر يتعلق بمتوفى.

قانـون ١٩٧٩م

تعريف الجريدة	– الصحيفة: كل جريدة أو مجلة أو مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.
مـقـدار الـتـأمـين	– يجب على مالك الجريدة عند الترخيص في إصدار الجريدة أن يودع خزينة وزارة الإعلام ضماناً نقدياً أو مصرفيا مقداره ٥٠٠٠ دينار بحريني إذا كانت الجريدة يومية، و٣٠٠٠ دينار إذا كانت غير يومية.
تصريح الصحيفة	– يشترط في مالك الجريدة أن يكون بحريني الجنسية ويقيم عادة في البحرين، ألا تقل سنه عن ٢٥ سنة، أن يكون حسن السيرة، محمود السمعة، لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
محـــظـــورات	– من تعرض لديون الدولة الرسمي بالإساءة أو النقد، التعرض للأمير بالنقد، التحريض على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جرائم مخلة بأمن الدولة. – التحريض على بغض طائفة، منافاة الأداب العامة، التحريض لى عدم الانقياد للقوانين. – نشر ما يتضمن عيبا في حق ملك أو رئيس دولة، إهانة أو تحقيد لأي مجلس تشريعي أو المحاكم وغيرها من الهيئات النظامية، نشر أخبار كاذبة، نشر أنباء عن الاتصالات الرسمية السرية. – نشر ما جرى في الدعاوى القضائية السرية، ماجري في الجلسات السرية للمجالس التشريعية، الأحكام الصادرة في جرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض وجرائم الأحداث، أخبار أية جريمة قررت السلطات منع نشر أخبارها، أنباء من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية، ما يتضمن عيباً غي حق ممثل دولة أجنبية معتمدة في البحرين.
حـــق الـــرد	– لوزارة الإعلام أن تطلب إلى أية جريدة نشر كل تصحيح أو تكذيب يرسل إليها ويجب أن تبادر إلى نشر هذا التصحيح أو التكذيب في أول عدد يصدر منها وفي مثل المكان وبذات الحروف التي نشرت بها المواد موضوع التصحيح أو التكذيب.

قانـون ٢٠٠٢م

تعريف الجريدة	– الصحافة: مهنة تحرير المطبوعات الصحفية و إصدارها. – الصحيفة :كل جريدة أو مجلة أو مطبوع آخر يصدر باسم واحد وبصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة بما في ذلك الصحف الإليكترونية التي تصدر أو تبث بالوسائل الإليكترونية. – الصحفي: من مارس مهنة الصحافة بصفة منتظمة في صحيفة يومية أو دورية أو وكالة صحفية أو عمل مراسلا لإحدى وكالات الأنباء أو الصحف العربية أو الأجنبية أو لأية وسيلة إعلامية أخرى. – رئيس التحرير: المسئول والمشرف إشرافا فعليا على الصحيفة بمحتوياتها. – الكاتب: كل من يقوم بالكتابة في الصحيفة بصورة منتظمة أو غير منتظمة. – المكتب الصحفي: المكتب الذي يتولى جمع المعلومات و الأخبار و التقارير الصحفية من مصادرها المختلفة بوسائل مختلفة ، و توزيعها على وسائل الإعلام. – وكالة الأنباء: الجهة التي تزود المؤسسات الصحفية و غيرها بالأخبار و الصور و الرسومات ، سواء صدرت كل يوم أو أسبوع أو شهر أو غير ذلك .
مـقـدار الـتـأمـين	يجب ألا يقل رأس المال المدفوع لشركة التي ترغب في إصدار صحيفة عن مليون دينار بحريني إن كانت الصحيفة يومية وعن مائتين و خمسين ألف دينار بحريني بالنسبة للصحيفة غير اليومية. وبالنسبة للصحف المتخصصة ، يجب ألا يقل رأس المال المدفوع عن خمسين ألف دينار بحريني. – يجب على المرخص له بإصدار صحيفة أن يودع خزينة الوزارة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على الترخيص ضمانا نقديا أو مصرفيا لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال المدفوع
تصريح الصحيفة	– مع مراعاة أن يكون رئيس التحرير بحريني الجنسية ، يشترط في كل من رئيس التحرير أو المحرر المسئول: أن يكون حاصلا على شهادة جامعية ولديه خبرة عملية مناسبة، ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة، أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ألا يشغل أي منصب عام سواء بالتعيين أو بالانتخاب، أن يجيد اللغة الصحيفة التي يعمل بها قراءة و كتابة.
محـــظـــورات	– يلتزم الصحفي بالامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو التي تنطوي على ازدراء الأديان. – لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة لأي شخص كما لا يجوز له أن يتناول مسلك الموظف العام أو الشخص ذو الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان التناول ذا صلة وثيقة بأعمالهم و مستهدفا للصالح العام . – يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة –يحظر على الصحيفة أو الصحفي قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية – يحظر على الصحيفة نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع و أسسه و مبادئه و آدابه العامة.

محـــــظـــــورات	– لا يجوز للصحفي أن يعمل في جلب الإعلانات أو أن يحصل على أية مبالغ – مع عدم الإخلال بالحق في إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية ، لذوي الشأن التقدم بالشكوى ضد الصحفي إلى جمعية الصحفيين التي تختص وحدها بتأديب المحامين. وتتولى الجمعية بحث الشكوى للتأكد من توافر الدلائل الكافية لصحتها.
حـــــق الـــــرد	يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على صاحب الحق في الرد تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو ما سبق نشره من تصريحات في الصحف في غضون الثلاثة أيام التالية لتسلمه التصحيح أو في أول عدد يظهر من الصحيفة بجميع طبعاتها أيهما يقع أولا ، وبما يتفق مع مواعيد طبع الصحيفة ويجب أن يكزن النشر في نفس المكان و بنفس الحروف التي نشر بها المقال أو الخبر أو المادة الصحفية المطلوب تصحيحها. ويكون نشر التصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز مثلي مساحة المقال أو الخبر المنشور ، فإن جاوزه كان للصحيفة الحق في مطالبة طالب التصحيح بمقابل نشر القدر الزائد محسوبا بسعر تكلفة الإعلان المقررة ، ويكون للصحيفة الحق في الامتناع عن نشر التصحيح حتى تستوفي هذا المقابل. وإذا توفى صاحب الحق في الرد ، انتقل الحق في الرد إلى ورثته على أن يمارس الورثة أو أحدهم هذا الحق مرة واحدة ، وللورثة حق الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

03

البحرين: صحافة الدولة... صحافة التبشير

03

البحرين: صحافة الدولة.. صحافة التبشير

اليوم، وفي الألفية الجديدة حيث أصبح الحديث عن ضمان حرية التعبير في المجتمعات حديث ترف، لا تزال المملكة الخليجية الصغيرة تصارع أقدارها. إذ تقف عدة عوائق بالمرصاد أمام تشكل صحافة حرة في البحرين حتى بعد انطلاق مشروع الملك السياسي في العام ٢٠٠١، بل إن بعض هذه الموانع بدت وكأنها اتخذت منحى أكثر رسوخا ومنهجية، في العقد الأول من هذه الألفية.

1. تأميم الصحافة

تعمل في البحرين خمس صحف يومية باللغة العربية، هي: أخبار الخليج، الأيام، الوسط، الوطن، والبلاد.

والمعيق الأبرز للصحافة البحرينية يتمثل في تأميمها من قبل الدولة، عكس ما تبدو عليه ظاهر الصورة. فالقرار الرسمي، والرأسمال العام هو المبادر في تأسيس ثلاث من الصحف العاملة حاليا، واختيار واجهاتها كشركات تابعة للقطاع الخاص (أخبار الخليج، الأيام، الوطن)، ولا تبدو صحيفة «البلاد» بعيدة عن ذلك، فيما تشذ عن القاعدة صحيفة «الوسط» التي أسسها تجار وسياسيون في العام ٢٠٠٢.

وتأمل السلطة من خلال «التأميم القبلي» لوسائل الإعلام الجماهيرية المقروءة، الادعاء بأن الصحف مستقلة وليست تابعة للحكومة، وأن الأخبار التي تبثها نابعة من قرارها الذاتي، معبرة عن توجهات القائمين عليها، ولا تعكس وجهة نظر الأجهزة الرسمية.

تأميم الصحيفة الأولى

تأسست «أخبار الخليج» في ١٩٧٦، كتعبير عن حاجة الدولة الى صحيفة يومية ناطقة باسم الجهاز الرسمي بعد الاستقلال، ولعل هذه الحاجة قد تنامت بعد حل البرلمان صيف ١٩٧٥. وتحول الدعم الحكومي المالي إلى نفوذ تحريري مطلق، أحال صحيفة «أخبار الخليج» إلى ناطق رسمي باسم الحكومة طوال عقدين من الزمن على الأقل. وظلت وزارة الاعلام تُعيّن رئيس تحرير «أخبار الخليج» حتى العام ٢٠٠٠، وكان آخرهم الصحافي هلال الشايجي الذي عينه وزير شئون مجلس الوزاء والاعلام الأسبق محمد المطوع رئيسا للتحرير عام ١٩٩٥، في ذروة

الاحتجاجات التي عمت البحرين حينها.

وحلّ رئيس مجلس ادارة أخبار الخليج أنور عبدالرحمن محل الشايجي في رئاسة تحريرها عام ٢٠٠٠، بيد أن الصحيفة استمرت وفية لخط رئيس الوزراء والعائلة الحاكمة، وعمقت تحالفها مع التيارات الإسلامية، منتصرة لطبقة رجال الأعمال.

الأيام: المبادرة الحكومية الكاملة

طوال عقدي الثمانينات والتسعينات، تنامت مؤشرات ضيق السلطات من الصحافة الحرة، واستمرت سياسة التأميم سارية المفعول، وقد تجلى ذلك من خلال رفض السلطات طلبات إصدار صحف جديدة، وعوضا عن ذلك بادرت لتأسيس صحيفة «الأيام» في ١٩٨٩، باعتبارها ثاني صحيفة «مستقلة» يصدرها القطاع الخاص، وقاد عملية التأسيس وزير الاعلام الأسبق طارق المؤيد، الذي اختار عددا من الإعلاميين وسجل باسمهم الشركة المالكة للصحيفة ومطابعها، وفي مقدمتهم المستشار الإعلامي للملك نبيل الحمر، الذي يستحوذ على نحو نسبة ٦٠٪ من أسهم الصحيفة.

لقد موّلت السلطات جميع عمليات التأسيس، والمصروفات الجارية، ومصروفات المشاريع، على مدى نحو عقدين من الزمن، بما في ذلك تأمين مجاني لمقرها في منطقة الجفير، حتى انتقالها إلى مقر جديد قبل نحو خمس سنوات.

ومع مرور الوقت، فقد كسبت «الأيام» صفة الناطق شبه الرسمي باسم الدولة، وسحبت تلك الصفة من «أخبار الخليج»، التي مازال ينظر إليها كمؤسسة إعلامية شبه حكومية.

صحيفة الوطن: لسان وزير الديوان الملكي

بادر الديوان الملكي إلى تأسيس صحيفة «الوطن»، عام ٢٠٠٥، ضمن خطة أوسع لتحجيم جبهة المعارضة، وتعميق الفرز الطائفي، كما أوضح ذلك تقرير «البندر» الشهير.

ورغم أن تفاصيل التأسيس حاضرة عند المتابعين للملف الصحافي في البحرين خصوصاً فيما يتعلق بدور مستشار شئون المتابعة في الديوان الملكي أحمد عطية الله ال خليفة، فإن ذلك لم يمنع السلطات من الادعاء بأن «الوطن» مؤسسة إعلامية خاصة!

أثر التأميم على الوضع الصحافي

أفرزت السيطرة الحكومية، مالا وإدارة، على الصحافة المحلية والإذاعة والتلفزيون، جملة من النتائج، يمكن تسجيل أبرزها في الآتي:

أولاً: احتكار السلطة للنص الصحافي والصورة الصحافية، خبرا وتحليلا، وانسيابا للمعلومات، وينطبق ذلك

بطبيعة الحال على صحيفة «البلاد» التي أسسها ابن رئيس الوزراء علي بن خليفة آل خليفة، فيما تبذل هيئة التحرير في صحيفة «الوسط» جهدا كبيرا كي توازن بين تطلعات القراء، والخطوط الحمراء الحكومية.

ثانيا: حدت السيطرة الحكومية من قدرة الصحافة على ممارسة دورها في رقابة السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والجمعيات السياسية (الأحزاب) لقد تحولت الصحافة إلى أداة تبشير بالمنجز الحكومي، فيما تتباين التغطيات الصحافية للأطر المختلفة لتعكس رغبة الجهاز التنفيذي في ذم أو مدح النواب والجمعيات السياسية والمنابر الدينية.

ثالثا، عجز الصحف اليومية المستقلة على الاستمرار في سوق لا تتوافر فيها شروط المنافسة، وكان ذلك عاملا مباشرا لتخرج صحيفتا «الوقت» و«الميثاق» من السوق وتغلقا أبوابهما. ولا يغيب ذلك بالضرورة التحديات الإدارية التي واجهت الصحيفتين، بيد أنه ما من شك بأن الدعم الحكومي لجهة دون أخرى رجح صوتا على صوت.

2. العائق الحزبي

لا بد أن يطرح السؤال عن أسباب غياب صحافة حزبية و/أو أسبوعية مستقلة، مؤثرة كما هو الحال في الأردن والمغرب حيث الأوضاع شبيهة بالبحرين.

وتوفر الصحافة الحزبية والأسبوعية فرصة لا بأس بها لكسر احتكار السلطة للنص الصحافي، كما أنها قد تسهم في ولوج مناطق ظلت حمراء.

ومن دون شك، فإن اثر تأميم الحكومة للصحافة اليومية ساهم في قمع نهوض صحافة حزبية قادرة على المنافسة، فيما التضييقات على النشرات الحزبية وإغلاقها قد حد من تطورها.

وتعاني الصحافة الحزبية اصلا من إشكال مهني، ولم تكن بالضرورة بحاجة إلى إعاقات حكومية، وإعلام حكومي تبشيري وفي اتجاه واحد، كي تتصف هذه الصحافة هي الأخرى بالطابع التبشري.

إن غياب قانون للصحافة يكرس الحريات ويأصلها، وسيطرة المال الحكومي على الصحافة، إلى جانب احتكار السلطة للمناخ العام أصلا، أفضى إلى أن تتحول الصحافة إلى ملحق حكومي، لقد غيب ذلك التحديات المهنية والإدارية والتجارية الأخرى التي تواجه الصحف، في ظل عدم وجود أرضية لاختبار مدى قدرة المؤسسات الإعلامية على شق طريقها بنفسها، وتحدي السوق، واختبار القارئ، الذي يفترض أن يكون الحكم في ترجيح صحيفة على أخرى.

الإذاعة والتلفزيون: خارج حدود النص

يمثل العام ١٩٤٠ عام انطلاق أول بث إذاعي في البحرين، وافتتح مبنى إذاعة البحرين اللاسلكية في ٢١ يوليو ١٩٥٥م، وانطلق أول بث تلفزيوني في عام ١٩٧٣، كما تم تدشين وكالة أنباء البحرين تحت مسمى «وكالة أنباء

الخليج» في عام ١٩٧٦.

وتأسست أول هيئة حكومية لشؤون الإعلام في البحرين بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٦٥م تحت مسمى دائرة الإعلام لحكومة البحرين برئاسة محمد بن مبارك آل خليفة، حيث أُلحقت بها محطة إذاعة البحرين

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، تمسك الدولة بالبث المرئي والمسموع محتكرة لفضاء الصورة والكلمة والمسموعة، ولاقت جميع محاولات القطاع الخاص الولوج في هذا القطاع الإعلامي بالصد والرفض، ولئن اختلفت مبررات الدولة بين فترة وأخرى.

وخلال العام ٢٠١٢، قامت هيئة شؤون الإعلام بالترخيص لقناة فضائية خاصة تحت مسمى (قناة العرب) وهي تابعة لرجل الأعمال السعودي الأمير الوليد بن طلال ال سعود، وهو تصريح مخالف للقانون حيث لا يوجد قانون لتنظيم الإعلام المرئي والمسموع، كما أن هيئة شؤون الإعلام لا تزال ترفض التصريح للجمعيات السياسية أو القطاع الخاص البحريني بإنشاء أي محطات تلفزيونية أو إذاعية. كما رفضت السلطات السماح لقناة اللؤلؤة الفضائية المعارضة بالتواجد في البحرين أو فتح مكتب لها أو تعيين مراسل.

ويمثل احتكار الدولة للإعلام المرئي والمسموع عقبة أخرى أمام ضمان الحريات الإعلامية والصحافية في البحرين، بالإضافة للدور السلبي الذي يلعبه الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الحكومي، وفق ما أشار له تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق (تقرير بسيوني).

04

توثيق الانتهاكات

04

توثيق الإنتهاكات

للإنتهاكات المرصودة في البحرين من الفترة 2012-01-01 حتى 2012-12-31

الزمان	الصحافي	الحادثة
٢ يناير	الإعلامي وحيد البلوشي	النيابة العامة تبدأ التحقيق مع الإعلامي وحيد البلوشي بتهمة إهانة رمز موضع تمجيد وتقديس لدى المسلمين، بعد شكوى كيدية تقدمت بها جمعية الأصالة الإسلامية (تنظيم اسلامي سلفي).
٣ يناير	الصحافي مازن مهدي	الإعتداء على مازن مهدي مصور الوكالة الألمانية DPA بالضرب على رأسه من قبل أحد أفراد قوات مكافحة الشغب أثناء تغطيته لاعتصام مجموعة من الأهالي أمام مركز شرطة سماهيج المحاذي لمطار البحرين الدولي (شمال العاصمة المنامة).
٥ يناير	الصحافية ريم خليفة	النظر في محاكمة الصحافية ريم خليفة، وتأجيل جلسة المحاكمة إلى ١٩ يناير. وقال محامي الدفاع إن الصحافية ريم خليفة كانت تغطي مؤتمر الوفد الايرلندي الذي زار البحرين في ١٤ يوليو/ تموز ٢٠١١، من أجل الاطلاع على وضع الطواقم الطبية في المعتقل، وقام بعض من حضر المؤتمر من غير الصحافيين بإطلاق عبارات استفزازية والتحرش بها، وذلك بعد إثارة الفوضى وتخريب المؤتمر الصحافي للوفد الايرلندي الذي أكد حادثة التخريب.

١٨ يناير	الصحافية الفرنسية ستيفاني لامور	قالت صحفية فرنسية لصحيفة مرآة البحرين إنها تلقت اتصالات تهددها بعواقب وخيمة إن بقيت في البحرين، يأتي ذلك بعد أن ظلت تحت المراقبة من قبل السلطات الأمنية ٣ أيام. وأكدت «ستيفاني لامور» أن سيارة مدنية كانت تطاردها أينما تذهب، ثم تتوقف لرصد تحركاتها أمام الفندق الذي تقيم فيه. وأفادت إنها على اتصال مع منظمة (مراسلون بلا حدود) التي أبدت قلقها وطلبت منها أن تكون على حذر، باعتبار أن البحرين مصنفة من المناطق العشر الأخطر في العالم على الصحافيين. ولم يتسن للرابطة الحصول على معلومات إضافية.
٢٤ يناير	الكاتب علي الديري	منع الكاتب د.علي الديري من دخول مصر والترحيل إلى لبنان، فيما اعتبرته الرابطة استهدافاً للإعلاميين البحرينيين في الخارج عبر قوائم سوداء أرسلتها السلطات البحرينية لبعض الحكومات العربية.
١ فبراير	الإعلامي وحيد البلوشي	أولى جلسات محاكمة الإعلامي وحيد البلوشي، تأجيل القضية.
٢ فبراير	الصحافية ريم خليفة	النظر في محاكمة الصحافية ريم خليفة. وتعتبر الصحافية ريم خليفة من أبرز الصحافيين المستقلين، وكان التقرير الأخير الصادر في ٢٤ يناير ٢٠١٢ ،تونس/ لندن عن (لجنة الكتاب السجناء في منظمة القلم الدولية/ منظمة إندكس على الرقابة/ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان/ آيفكس/ مركز الخليج لحقوق الإنسان) تحت عنوان "الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي"، قد طالب الحكومة البحرينية في إحدى توصياته بإيقاف محاكمة واستهداف الصحافية ريم خليفة.

٨ فبراير	مراسلون أجانب	رفضت السلطات البحرينية منح تأشيرات لعدد من الصحافيين الأجانب الذين كانوا يرغبون في تغطية الذكرى السنوية لثورة ١٤ فبراير، ومنها: صحيفة لوس أنجلس/ نيويورك تايمز/ هيئة الإذاعة البريطانية/ صحيفة وول ستريت جورنال/ كريستيان ساينس مونتور/ وكالة الأنباء الفرنسية/ قناة الجزيرة. كما رفضت منح الصحافي بجريدة نيويورك تايمز الأميركية نيكولاس كريستوف تأشيرة دخول. وكان كريستوف قد اعتقل في منطقة سترة ديسمبر ٢٠١١ بينما كان يغطي الاحتجاجات، فيما قامت قوات الأمن بتحطيم "كاميرا" تخص زميله المرافق له.
٨ فبراير	الصحافي محمد فاضل	أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية رسمياً أن السلطات البحرينية منعت العام الماضي مراسل فرانس برس المحلي (محمد فاضل)، وهو بحريني الجنسية، من العمل، وذلك في إطار سلسلة من التدابير التي اتخذتها بحق مراسلي الصحافة الاجنبية. بحسب الوكالة.
١٢ فبراير		منع الصحافي والناشط روبرت نيمان من دخول البحرين Robert Naiman. Policy Director for Just Foreign Policy. Denied Entry to Bahrain
١٣ فبراير	الناشطتان هويدا عراف وراديكا سينيث	السلطات البحرينية تقوم بترحيل ناشطتين أميركيتين هما هويدا عراف وراديكا ضمن فريق «اشهد على البحرين» لمراقبة الاحداث عشية الذكرى الأولى للاحتجاجات للمطالبة باصلاحات ديمقراطية في البحرين. ونقلت وكالة أنباء البحرين عن مسؤول بالادارة العامة بالهجرة قوله إن "هويدا عراف وراديكا سينيث وصلتا للبحرين وحصلتا على تأشيرات سياحية وقد أعلنتا بأنهما تريدان كتابة تقرير عن المظاهرات ولكن تم رصدهما وهما تشاركان في تظاهرة غير قانونية في المنامة". وهاجمت الصحف البحرينية التي تعود ملكيتها للدولة الكاتبتين بعد ترحيلهما من البلاد قسراً متذرعة باستخدام أسباب دينية ومعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

٢٢ فبراير	الصحافية نزيهة سعيد	النظر في قضية معذبي الصحافية نزيهة سعيد، وسمح للصحافية بالحضور للمحكمة بمعية المحامي حميد الملا، ومنعت السلطات البحرينية دخول عائلتها. كما حضرت المتهمة بالتعذيب – الملازم أول- سارة الموسى، بمعية محاميها فريد غازي و٣ مرافقين.
٢٦ فبراير	المدون زكريا العشيري	المحكمة الكبرى الجنائية تنظر في قضية مقتل المدون البحريني زكريا العشيري. المحامي محمد التاجر أكد أن القضاء العسكري كان قد برأ المتهمين الخمسة في القضية. وأن محكمة الاستئناف العسكرية قضت بعدم اختصاص المحكمة وإحالة القضية للمحاكم المدنية التي تنظر الآن في القضية. وهو ما يشير إلى أن مسار القضية قد يذهب للحكم ببراءة المعذبين المتهمين – ٥ افراد من الشرطة يحملون الجنسية الباكستانية – في استهتار وتلاعب واضح من السلطات الرسمية بالقضاء البحريني وفي التزامها تنفيذ توصيات لجنة تقضي الحقائق (لجنة بسيوني).
٤ مارس	الصحافية نزيهة سعيد	متابعة النظر في محاكمة معذبي الصحافية نزيهة سعيد. تحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الكبرى.
٢١ مارس	الصحافية ريم خليفة	المحكمة الصغرى الجنائية تنظر في قضية الصحافية ريم خليفة. تأجيل القضية الى 19 ابريل للحكم.
٣١ مارس	المصور أحمد اسماعيل	مقتل الناشط الإلكتروني المصور أحمد اسماعيل بالرصاص الحي في منطقة سلماباد، أثناء تصويره لمظاهرة سلمية في المنطقة. وتتهم قوى المعارضة ميليشيات تابعة للحكومة بإطلاق الرصاص على الناشط. والناشط الإلكتروني أحمد اسماعيل هو مصور من الهواة اضطلع بتوثيق وتصوير الاحتجاجات في البحرين ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وموقع يوتيوب، واستخدمت العديد من وكالات الأنباء هذه الأفلام في تغطياتها الإخبارية عن البحرين.

٣ أبريل	الصحافي محمد العثمان	منع الكاتب محمد العثمان من الكتابة في صحيفة البلاد البحرينية المملوكة لنجل رئيس الوزراء بعد أوامر صادرة عن الديوان الملكي. وتم رفع مقالات الكاتب السابقة من الموقع الإلكتروني للصحيفة. ولم يتسنَ للرابطة الحصول على معلومات إضافية.
٨ أبريل	الصحافي أحمد البوسطة	قامت قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية البحرينية بالإعتداء على الصحافي أحمد البوسطة في العاصمة البحرينية المنامة. وتعرض البوسطة للاعتداء الجسدي بالضرب والكلمات النابية من قبل قوات مكافحة الشغب أثناء تواجده في المنامة وتزامن مع ذلك خروج مسيرة احتجاجية سلمية، وتم القبض عليه وضربه والتعرض له بالسباب والشتائم والكلمات النابية، كما قاموا بركله ولكمه عدة مرات، وأعتقل لنصف ساعة، وتم إخلاء سبيله لاحقاً.
١٠ أبريل	المخرج علي العلي	هيئة شئون الإعلام تمنع المخرج البحريني علي العلي من تصوير مسلسل خليجي في البحرين يحمل اسم «لو باقي ليلة»، وذلك بعد أن حُدِّدت له الموازنة والمدة الزمنية للتصوير.
١١ ابريل	منظمات دولية معنية بالدفاع عن حرية التعبير والحريات الإعلامية	منع وفد دولي من دخول البحرين يضم: الشبكة الدولية لتبادل) ، مؤسسة فريدوم هاوس، مركز الخليجIFEXحرية التعبير (لحقوق الإنسان، إندكس على الرقابة، منظمة القلم الدولية، لجنة حماية الصحفيين، ومراسلون بلا حدود، وصحافية مستقلة.
١٨ أبريل	الصحافية نزيهة سعيد	جلسة النطق بالحكم في قضية محاكمة معذبي الصحافية نزيهة سعيد. القرار: إعادة القضية للنيابة العامة.
١٩ أبريل	الصحافية ريم خليفة	المحكمة الصغرى الجنائية تصدر حكمها في قضية الصحافية ريم خليفة بتغريم ٦٠٠ دينار بحريني. والصحافية تتقدم بإستئناف للحكم.

٢٠ أبريل	مراسلون أجانب	منع مراسل فايننشال تايمز سيمون كير والصحافية في جريدة أمبرCNN التايمز كارين لي والصحفية الأمريكة في قناة لايون وستيوارت رامسي رئيس المراسلين من سكاي نيوز من دخول البحرين. كما منع صحفيان من وكالة أنباء أسوشيتدبرس من دخول البحرين رغم حصولهم على تصريح بتغطية السباق من الهيئة المنظمة (الاتحاد الدولي للسيارات)، وقالت هيئة شئون الإعلام إن طلبات إقامتهم لازالت معلقة. من جانبها قالت وكالة أنباء رويترز في تقريرها عن البحرين يوم أمس إن المراسلين غير الرياضيين في الوكالة منعوا من دخول البحرين كذلك، وأشارت إلى أن عددا آخر من مراسلي المؤسسات الإعلامية لم يمنحوا .تصاريح دخول
٢١ أبريل	الناشط محمد حسن	اعتقال الناشط محمد حسن إثر ظهوره في البرنامج الوثائقي الأميريكي الشهير دان راذر، وتلقيه اتصالات تهديد من الأجهزة الأمنية عبر الهاتف وإصابته باستهداف مباشر من قبل قوات الأمن، وتعرضه للاعتداء الجسدي. وأكد ممثل الرابطة في البحرين اعتقال الناشط محمد حسن بعد إصابته في منطقة البلاد القديم برفقة مراسلين أجانب، ونقله إلى مستشفى السلمانية الطبي حيث تم اعتقاله، واحتجزت السلطات الأمنية حسن ليوم كامل، وأفرجت عنه في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي. كما تمت إعادة اعتقاله في اليوم التالي مجدداً والإفراج عنه.
٢٢ ابريل	وكالة الأنباء الفرنسية	تم إعلام مصور وكالة الأنباء الفرنسية بمنعه من دخول البحرين.

٢٢ أبريل	مراسلون أجانب	اعتقال ٣ مراسلين من طاقم القناة الرابعة البريطانية بعد انتهاء فعاليات الفورمولا ١، وهم المراسل الصحافي جونثان ميلر، والمصورة جوا شفر، والمنتج ديف فيولر. كما تم اعتقال السائق الخاص بالطاقم، والناشطة الحقوقية آلاء الشهابي أثناء تنقلهما بين قرى البحرين، ووصف جونثان ميلر طريقة الاعتقال في موقع القناة بأنها كانت همجية، وأن السائق تعرض للضرب بعنف، وتم إبعادهما من البلاد لاحقاً بعد تحقيق استمر لست ساعات. كما تمت مصادرة الكاميرا والأجهزة الإلكترونية الخاصة بالطاقم. اعتقال صحافيين يابانيين كانوا يقومون بتغطية المظاهرات والتي كانت متجهة إلى حلبة البحرين الدولية، حيث تجري سباقات الفورمولا ١. وتم الإفراج عنهم لاحقا بعد التحقيق معهم.
١٣ مايو	التحقيق في مقتل الناشر كريم فخراوي	الحكم ببطلان إجراءات إحالة قضية شرطيين من جهاز الأمن الوطني متهمين بتعذيب الناشر عبدالكريم فخراوي حتى الموت، وارجاع الدعوى إلى النيابة العامة.
١٦ مايو	الصحافي أحمد رضي	قوات النظام تعتقل الصحافي أحمد رضي على خلفية تصريحات اعلامية لهيئة الإذاعة البريطانية حول الإتحاد الخليجي.
١ يونيو	الصحافي جعفر الملا	الإقالة من صحيفة البلاد البحرينية بسبب النشاط على تويتر، وتم انذار الصحافي شفهياً قبل قرار انهاء الخدمة وأمر بالتوقف عن إنتقاد متنفذين في الدولة عبر تويتر.
٩ يوليو	نبيل رجب	القضاء البحريني يحكم بحبس رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان نبيل رجب ٣ أشهر مع النفاذ، وذلك في قضية اهانة رئيس الوزراء عبر حسابه في (تويتر).
١٤ يوليو	المخرجة الأمريكية جين مارلو	ترحيل المخرجة الأمريكية جين مارلو من البحرين
٢ اغسطس	مازن مهدي	الإعتداء على الصحفي المصور مراسل وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي، بالضرب على أيدي مليشيات مدنية تابعة إلى وزارة الداخلية فيما كان يقوم بتغطية فعالية احتجاجية بمنطقة بني جمرة.

٢٣أغسطس	نبيل رجب	الحكم ببراءة رئيس مزكز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب من تهمة سب رئيس الوزراء بعد قضائه اكثر من نصف المدة.
٤ سبتمبر	محاكمة الرموز السياسية	محكمة الاستئناف تؤيد الأحكام بالسجن المؤبد بحق المدون عبد الجليل السنكيس و١٥ عاماً على المدون علي عبدالإمام فيما يعرف بقضية الرموز السياسية. كما أديت المحكمة باقي الأحكام على الرموز ومن بينها تهم تتعلق بحرية الرأي والتعبير.
٢٠ سبتمبر	الصحافي أحمد رضي	الإفراج عن الصحافي أحمد رضي الذي تم اعتقاله في السادس عشر من مايو/ أيار على خلفية تصريحاته لهيئة الإذاعة البريطانية حول الإتحاد الخليجي.
١٢-١٣ اكتوبر	قناة سكاي نيوز	تم اعتقال طاقم شبكة سكاي نيوز في البحرين أثناء تصوير الاحتجاجات «ثلاث مرات خلال يومين». وقد حاول الطاقم الدخول إلى البحرين في أبريل ٢٠١٢، ولكن منعوا من الدخول.
١٥ اكتوبر	الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	تم منع موفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ستيفاني ديفيد من الدخول الى البحرين لحضور استئناف محاكمة الناشط الحقوقي نبيل رجب في محاكمة متعلقة بتويتر وحرية التعبير.
١٨ اكتوبر	مغردون على تويتر	السلطات البحرينية تعلن انها تحتجز ٤ مدونيين لاتهامهم بإهانة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على موقع تويتر. رئيس النيابة أحمد بوجيري أكد أن النيابة العامة استجوبت الأربعة ووجهت لهم تهمة إهانة ملك البلاد على حساباتهم الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي. وتقرر حبسهم لمدة أسبوع على ذمة التحقيق سيواجهون محاكمة جنائية عاجلة.
٢٢ أكتوبر	الصحافية نزيهة سعيد	الحكم في قضية تعذيب الصحافية نزيهة سعيد ببراءة المتهمة الملازم أول سارة الموسى
٥ نوفمبر	مغردون على تويتر	المحكمة الجنائية تقضي بسجن بحريني شهرين وآخر اربعة اشهر بتهمة اهانة ملك البحرين عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر واشار المحامون الى ان المحكمة بررت تفاوت الاحكام بين المتهمين الى اعتمادها على نوعية العبارات التي استخدمها كل متهم في اهانته للملك عبر تويتر.

١٣ نوفمبر	ريم خليفة	تأييد حكم تغريم الزميلة الصحافية ريم خليفة، القاضي بتغريم الصحافية ريم خليفة، عن تهمة الاعتداء بالضرب والسب، ١٠٠ دينار للارتباط، وفي الدعوى المدنية بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي لكل من المدعيتين الأولى والثانية مبلغ ٢٠٠ دينار تعويضاً نهائياً جابراً عن الضرر المادي والأدبي، ومبلغ ١٠٠ دينار للمدعية الثالثة تعويضاً نهائياً عن الضرر الأدبي. وهي القضية الملفقة الخاصة بزيارة وفد الأطباء الأيرلندي، فيما تم إهمال شكوى الصحافية ريم خليفة المتعلقة بالإعتداء عليها من جانب المتهمين.
١٣ نوفمبر	المفصولون من العمل	إرجاء قضية ٨ موظفين في هيئة شؤون الإعلام يطالبون بإعادتهم لوظائفهم السابقة حتى (٢٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣)؛ لرد ممثل الدولة.
٢٤ نوفمبر	صحافي ألماني	الناشط الحقوقي محمد المسقطي يؤكد ان السلطات الأمنية في مطار البحرين منعت صحافيا ألمانيا من دخول البحرين رغم أنه استوفى جميع الاجراءات التي من ضمنها تأشيرة الدخول بصفته صحافيا، وعند وصوله مطار البحرين الدولي وبتفتيش حقيبته تمت مشاهدة تقرير منظمة العفو الدولية لديه، وبعدها تم ترحيله عند الثانية والنصف ظهرا.
٢٨ نوفمبر	التحقيق في مقتل المدون زكريا العشيري	الشهود يؤكدون في المحكمة الكبرى الجنائية تعرض زكريا العشيري للتعذيب في السجن، وذلك في قضية اتهام ٥ شرطة باكستانيين بتعذيب المعتقلين زكريا العشيري وعلي صقر حتى الموت.
٥ ديسمبر	مغردون على تويتر	المحكمة الكبرى الاستئنافية في جلستها تثبت الحكم على مدون في موقع التواصل تويتر مدان بإهانة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وتقضي بسجنه ٦ أشهر.
٥ ديسمبر	التحقيق في مقتل الناشر كريم فخراوي	تحديد يوم ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ للحكم في قضية محاكمة شرطيين من جهاز الأمن الوطني متهمين بتعذيب الناشر عبدالكريم فخراوي حتى الموت
١٧ ديسمبر	الصحفي نيكولاس كرستوف	منع الكاتب الصحفي في جريدة النيويورك تايمز نيكولاس كرستوف من دخول البحرين

١٧ ديسمبر	السيد يوسف المحافظة	اعتقال مسؤول الرصد بمركز البحرين لحقوق الإنسان في العاصمة المنامة على خلفية تغريدات في موقع «تويتر»
١٩ ديسمبر	التحقيق في مقتل المدون زكريا العشيري	تأجيل القضية حتى ٨ يناير العام ٢٠١٣
٢١ ديسمبر	الكاتب حسن المدني	تعرض منزل الكاتب حسن المدني لحادثة احتراق. وأفاد الكاتب لرابطة الصحافة البحرينية عن تلقيه تهديدات على (تويتر) وفي بعض المواقع بعضها صريح والآخر مبطن، وفي حين لم يوجه الكاتب الإتهام لأي شخص أو جهة بالحادثة، وربطت أوساط شعبية من تيار الشيخ سليمان المدني الحادثة بموقف الكاتب من بعض رموز المعارضة ومقالاته في صفحة قضايا وآراء بجريدة أخبار الخليج. هذا ولم تعلن وزارة الداخلية البحرينية عن أي تفاصيل حول الحادثة.
٢٥ ديسمبر	قناة الجزيرة – قطر	منع مراسل قناة الجزيرة عاصم الغامدي من تغطية القمة الخليجية في المنامة.
٢٨ ديسمبر	المصور احمد حميدان	السلطات البحرينية تعتقل المصور أحمد حميدان – ٢٥ عام – الحاصل على ١٤٣ جائزة عالمية في مسابقات التصوير الفوتوغرافي، ويعتر ثاني اكثر المصورين العرب الحاصلين على الجوائز في مسابقات التصوير الفوتوغرافي التابعة للاتحاد والجمعية الامريكية للتصوير (FIAP) الدولي لفن التصوير (PSA)
٣٠ ديسمبر	نزيهة سعيد	محكمة الاستئناف تقضي بتأجيل قضية تعذيب الصحافية نزيهة سعيد إلى ٢٤ فبراير ٢٠١٣. لم تقدم فيه النيابة العامة أي مرافعة أو مستند يدعم الإستئناف مع انها الممثل القانوني للصحافية نزيهة سعيد.
٣٠ ديسمبر	التحقيق في مقتل الناشر كريم فخراوي	الحكم بالسجن ٧ سنوات لشرطيين من جهاز الأمن الوطني متهمين بقتل عبدالكريم فخراوي. والإتجاه لإستئناف الحكم.

05

تقرير بسيوني:

حبر على ورق

05

تقرير بسيوني: حبر على ورق

فيما يتعلق بالحريات الإعلامية والصحافة وحرية التعبير، أوصى تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ بعدة توصيات بقيت حبراً على ورق. فالدولة وبحسب ما خلصت له متابعات جهاز الرصد برابطة الصحافة البحرينية ومجريات الأحداث اليومية على مدى العام الماضي ٢٠١٢ لم تحرز أي تقدم يمكن الإشارة إليه، ولا زالت تتورط كل يوم في المزيد من الإنتهاكات والجرائم المتعلقة بحرية التعبير في البلاد.

وفي حين أشار تقرير بسيوني إلى ضرورة الإلتفات لتنفيذ ما تضمنه من توصيات، ورغم عديد المناشدات المطالبات التي خرج بها المنظمات والهيئات الدولية، لم تقم السلطات السياسية بإتخاذ أي اجراءات تصحيحية جدية تجاه ما أثبته التقرير من تجاوزات ومخالفات.

وأكتفت هيئة شؤون الإعلام بتوقيع عقود تدريبية مع بعض القنوات التلفزيونية الدولية في مجالات التدريب، في تجاهل واضح إلى أن المخالفات والتجاوزات لم تكن تتعلق بالمعالجات الفنية أو لضعف في المسوى المهني لدى العاملين، بل كانت تتعلق بالمحتوى الإعلامي للتغطيات والتجيير الطائفي لها وفق سياسات أُجبرَ الإعلاميون على انتهاجها تحت ضغوط سياسية.

وعليه، فإن المسؤولين عن سياسات الإعلام الرسمي الطائفي والتحريضي لا يزالون على مقاعدهم.

وجاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (فقرة ١٦٤٠) «وسائل الإعلام البحرينية كانت منحازة

إلى حكومة البحرين ..... إستمرار التقاعس في إعطاء جماعة المعارضة مجالاً كافياً في وسائل الإعلام الوطنية ينذر بمزيد من مخاطر الإنقسام السياسي والطائفي ....». وعليه، أوصى التقرير (الفقرة ١٦٤١) الحكومة بأن «تتبنّى نهجاً أكثر مرونة في ممارستها للرقابة؛ وأن تسمح للمعارضة بمجال أوسع في البث التلفزيوني والإذاعي ووسائل الإعلام المطبوعة»، غير أن ذلك لم ينفذ حتى اللحظة، بل استمرت سياسة الإحتكار للإعلام والصحافة واستمر استهداف كل ما يخرج عن دائرة الإعلام الرسمي والرواية والتفسير الحكومي للأحداث.

وعلى ذات الصعيد، أشارت الفقرة (١٧٢٤) من تقرير بسيوني، إلى توصية تتعلق بالتحريض الإعلامي، تدعو لتخفيف الرقابة على وسائل الإعلام، ووضع معايير مهنية تضمن تجنب إثارة الكراهية والعنف وعدم التسامح. ويأتي ذلك نتاجاً لما خلصت له اللجنة بأن معظم المواد المذاعة على تلفزيون البحرين إحتوت على لغة مهينة وتغطية مثيرة للأحداث، وأن بعضاً منها كان مسيئاً للسمعة.

وقد تطرق التقرير أيضاً إلى «إستهداف الصحفيين» وفصلهم من أعمالهم، موصياً الحكومة في هذا الشأن عامة «الفصل» بإتخاذ ما يلزم نحو ضمان ألا يكون من بين الموظفين المفصولين من صدر قرار فصله بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير وإبداء الرأي.

وبحسب الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين فإن عدد المفصولين والموقوفين من الصحافيين والإعلاميين ممن سجل ووثق تواريخ فصلهم وتوقيفهم بلغ ٦٠ صحفياً من الصحف و٣٠ من هيئة شؤون الإعلام.

ويشار إلى أن نسبة الإرجاع في قطاع الصحافة هي صفر ٪، إذ لم تتم إعادة أي من الصحافيين المفصولين إلى أعمالهم، والذين أرجعوا إلى أعمالهم في هيئة شؤون الإعلام نقلوا لوظائف أخرى مختلفة. ومن جهتها، لم توثق رابطة الصحافة البحرينية عودة مفصول واحد إلى عمله ممن تمت إقالتهم في الصحف، وذلك وفق تقريرها الصادر عن الفترة من ١ يناير/كانون الثاني – ١٥ يوليو/تموز ٢٠١١ (الكلمة تساوي الموت) والذي تطرق لحالات الفصل التعسفي من العمل.

وبخصوص الإنتهاكات المتفرقة، تؤكد الأرقام بأن أكثر من ١٣٥ إعلامياً وصحافياً بحرينياً تعرضوا للإستهداف خلال العام ٢٠١١، وبعض هذه الإنتهاكات رصدتها لجنة بسيوني، كمقتل إعلاميين إثنين هما المدون زكريا العشيري والناشر عبدالكريم فخراوي في ٩ و١٢ أبريل/نيسان ٢٠١١، ناهيك عن إنتهاكات لاحقة أبرزها مقتل المصور أحمد إسماعيل في ٣١ مارس/آذار ٢٠١٢ ، وإعتقال المصور الصحافي أحمد حميدان في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، وإستمرار مضايقة المصورين والمراسلين الصحافيين الأجانب خصوصاً، حيث تم ترحيل بعضهم من البحرين أو منعوا من دخول البلاد، في فترات مختلفة.

هذا بالإضافة إلى تطرق لجنة بسيوني لمحاكمة الصحافيين، وإستهداف صحيفة «الوسط» عبر محاكمة رئيس التحرير وعدد من الصحافيين. وكانت اللجنة قد إقترحت في (الفقرة ١٧٢٢/ح) «إلغاء أو تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريضاً على

العنف، وإسقاط التهم التي لم يتمّ البتّ فيها ضدّهم». و«إسقاط التهم عن كل أولئك الذين أعتقلوا أو تمت إدانتهم بسبب ممارستهم لحرية التعبير وحق إبداء الرأي والتجمع وتشكيل جمعيات حسب (الفقرة ١٧٢٣/ ل).
وكذلك تم الإقرار بتعرض البعض للتعذيب والإعتقال، هذا إلى جانب بعض آخر تم إستدعائهم للتحقيق، وما لحق ذلك من هجرة عدد منهم لخارج البحرين.
وبحسب رصد رابطة الصحافة البحرينية في تقريرها بمناسبة اليوم العالمي للصحافة «الجوع من أجل الحرية» والذي يوثق إنتهاكات حقوق الصحفيين خلال الربع الأول من العام ٢٠١٢، فإن ما يزيد عن ٢٣ حالة جديدة سجلت في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان ٢٠١٢.
ولا تزال السلطات البحرينية تتغافل ملف الإعلاميين من صحافيين ومصورين ومدونين أو عاملين في هيئة شؤون الإعلام والنشطاء الإلكترونيين، إذ لم تتم محاسبة مرتكبي الإنتهاكات بحقهم من إعتقال وتعذيب وتحقيق مهين وقتل وفصل من العمل حتى الآن.

لم تقم السلطات البحرينية حتى الآن بواجباتها في الكشف عن المعذبين والمسؤولين عن الإنتهاكات والجرائم التي طالت الإعلاميين إذ لا ينظر القضاء البحريني حتى اليوم سوى قضايا التعذيب في حالات مقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي وتعذيب الصحافية نزيهة سعيد، وتتحفظ الرابطة والعديد من المؤسسات الحقوقية الدولية بشدة على إجراءات النيابة العامة في التحقيق والمحاكمات، إذ أنها لا تحاسب المسؤولين الفعليين عن الإنتهاكات، كما أغفل القضاء البحريني عديد حالات الإعتقال التعسفي والتعذيب لبقية الإعلاميين من مختلف التخصصات.
وكانت لجنة بسيوني قد إكدت أن «عدم محاسبة المسؤولين داخل المنظومة الأمنية أدى إلى إنتشار ثقافة عدم المساءلة والثقة في عدم التعرض للعقاب داخل تلك المنظومة».
هذا ولا يزال الإعلام الرسمي وشبه الرسمي يمارس سياسة «التحريض» و«التجيير الطائفي» والحجر على الوجوه المعارضة، ولا يزال المسؤولون عن الإنتهاكات بشتى أنواعها بمنأى عن المحاسبة والمحاكمة، بل ولا يزالون على رأس أعمالهم.
وكنتاج لذلك كله أدرجت منظمة «مراسلون بلاحدود» في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ العاصمة البحرينية «المنامة» ضمن الأماكن العشرة الأكثر خطورة على حياة الصحافيين، كما أكدت في تقرير لها صدر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ أن البحرين تراجعت ٢٩ مرتبة بحُرّية الصحافة، إذ حلت في المرتبة ١٧٣ وفقاً لتقرير التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي أطلقته المنظمة، بيد أن السلطة ماضية في سيطرتها على الإعلام وتجاهل حقوق الإعلاميين المنتهكة.

06

المصورون في البحرين:
أمام التهديف

06

المصورون في البحرين: أمام التهديف

تعرض المصورون في البحرين، خلال الحملة الأمنية التي شهدتها البلاد في أعقاب أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١ وحتى نهاية العام ٢٠١٢، إلى مختلف أنواع الانتهاكات، تمثلت في مقتل مصور وعدد من حالات الاعتداء على الجسم والاعتقال والفصل التعسفي من العمل، وذلك في إطار حملة القمع العامة التي تعرضت لها مختلف فئات المجتمع البحريني، ولا سيما تلك الفئات المعنية بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدها المجتمع البحريني، ولم يقتصر الأمر على المصورين المحترفين، وشمل الهواة منهم.

وكانت أبرز حالة انتهاك تلك التي تعرض لها المصور الصحافي أحمد إسماعيل، الذي تعرض لطلقة رصاص حي من مسلحين مدنيين تابعين للأجهزة الأمنية البحرينية، وذلك أثناء قيامه بتصوير الاحتجاجات التي شهدتها منطقة سلماباد في ٣١ مارس ٢٠١٢، وأصابت الطلقة أعلى فخذه الأيمن بالحوض، والتي أدت إلى تمزيق أحشاء بطنه وتسببت بنزيف حاد فارق على إثره الحياة.

وفي حين أعلنت السلطات الأمنية في البحرين أنها بدأت التحقيق في الحادثة، إلا أنها لم تعلن بعد مضي ١٠ أشهر من وقوعها، عن توجيه أصابع الاتهام لأي جهة.

٢٠١١ - ٢٠١٢: المصورون في قلب المعاناة

وفي ١٣ مارس ٢٠١١، تعرَّض المصور الصحافي بصحيفة الوسط محمد المخرق إلى الضرب بالهراوات والأيدي والركل بالأرجل والشتم من قبل رجال الأمن وعدد من الأشخاص بلباس مدني، أثناء تصويره اعتصاماً أمام المرفأ المالي.

وفي ٢٤ مارس ٢٠١١، وبعد إعلان حالة السلامة الوطنية وبدأ حملة الاعتقالات الواسعة النطاق تم اعتقال المصور حسن معتوق، وهو يعمل ممرض في مجمع السلمانية الطبي. ويمارس التصوير الفوتوغرافي كهواية.

واعتقل معتوق من مستشفى السلمانية أثناء عمله بواسطة أكثر من ٢٠ رجلاً من رجال قوة دفاع البحرين الذين بادروا إلى التعرض لمعتوق بالضرب والركل والشتم. وتعرض معتوق خلال فترة اعتقاله للضرب المبرح والتعليق من اليدين لمدة تصل إلى ٨ أيام، كما تم منعه من النوم وتهديده باغتصاب زوجته وأخته أمامه، وتم مصادرة كاميراته وجميع الأفلام وكذلك سيارة زوجته.

لم تعلم عائلته بمكان اعتقاله حتى أسابيع بعد الاعتقال ولم يسمح لها بزيارته أو ورؤيته حتى بداية محاكمته في

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

المحكمة العسكرية (محكمة السلامة الوطنية) وذلك بعد شهر ونصف من اعتقاله. تم إخبار عائلته عن محاكمته قبل أقل من ٢٤ ساعة من بدايتها مما جعل العثور على محامي في فترة قياسية مهمة صعبة. وحضر الجلسة الأولى في ٩ مايو ٢٠١١ بدون محامي في المحكمة العسكرية.

وفي الجلسة التالية في ١٢ مايو ٢٠١١ أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالسجن لمدة ٣ سنوات بعد اتهامه بالتجمهر غير القانوني ونشر صور مفبركة للجرحى الذي تعرضوا لإصابات نتيجة حملة القمع الذي مارسته السلطة ضد المحتجين في البحرين.

ولا يزال المصور حسن معتوق يقضي عقوبة السجن على خلفية نشاطه كمصور فوتوغرافي. وتتجاهل السلطات دعوات الإفراج عنه.

وخلال فترة السلامة الوطنية، تم استدعاء أعداد كبيرة من المصورين الصحافيين للتحقيق، وخصوصاً من قاموا بنشر صور للانتهاكات التي وقعت ما بين فبراير ومارس العام ٢٠١١.

وتم استدعاء أربعة مصورين أمام المحاكم المدنية بعد أن حوكموا في السابق أمام محاكم عسكرية. ولم يحق لأي منهم بتوكيل محام سواء كان ذلك في أثناء التحقيق أو الجلسة الأولى. وهم المصور محمد العرادي وزهير عون الشماع لتغطيتهما مسيرة ووجهت لهم تهمة «التحريض على كراهية النظام من خلال نشر الصور على الإنترنت».

أما مجتبى سلمت، فوجهت إليه تهمة التقاط صور لقنوات أجنبية والمشاركة في مظاهرات غير مصرح بها.

كما وجه للمصور محمد الشيخ تهمة تصويره مسيرات غير مرخصة وتحريضه على كراهية النظام عن طريق نشر صور من شأنها أن تسيء إلى البحرين على الإنترنت، ويحاكم أيضاً لأنه نقلها إلى وكالات أجنبية.

وفي أبريل ٢٠١١، اعتقل مصور جمعية الوفاق الوطني الإسلامية جميل الشويخ، وأظهر تسجيل مصور أنه تم أثناء اعتقاله من الشارع تعريضه للضرب الشديد من قبل رجال الأمن، على الرغم من أنه لم يكن يبدي أي مقاومة لهم، وتم الإفراج عنه بعد أربعة أشهر من اعتقاله.

وفي مايو من العام نفسه أيضاً، تعرض المصور الصحافي بصحيفة «الوطن» عبدالله حسن لكسر في ساقة أثناء تصويره لأحداث «المرفأ المالي» بعد اصطدام سيارة أمن بالسيارة التي كانت تقله. كما تعرض للاعتقال وتعذيبه في مركز شرطة الرفاع.

وفي ١٤ نوفمبر ٢٠١١، اعتقل المصور صادق مرزوق من بيته، وتم أثناء اعتقاله مصادرة أدوات التصوير الاحترافي الخاصة به والكاميرات وعدد من الأجهزة الإلكترونية، وإقالته من وظيفته والتحقيق معه.

ورفض ٤ مصورون على الأقل، التصريح بأسمائهم، خوفاً من تعرضهم للانتقام، ولكنهم روا روايات متشابهة عن تعرضهم أثناء التحقيق معهم للركل والشتم والبصق والإجبار على لعق الجدران والتهديد بالاغتصاب وسرقة الكاميرات، قبل أن يتم إطلاق سراحهم.

أما المصور الصحافي لوكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي، فتعرض للتوقيف والاستجواب عدة مرات، وتم استدعاؤه

في شهر مايو ٢٠١١، حيث تم استجوابه في أحد المراكز الامنية في المحافظة الجنوبية وتعرض حينئذ للاعتداء الجسدي من جانب المحققين.

وتعرض مهدي في ٣ يناير ٢٠١٢، للضرب على أيدي قوات الأمن أثناء تغطية تجمع للأهالي عند مركز شرطة سماهيج، على الرغم من تأكيده لقوات الأمن أنه مراسل وكالة أنباء عالمية، وتم الإفراج عنه بعد نحو ١٥ دقيقة.

وفي ٢٢ أبريل ٢٠١٢، قامت قوات الأمن بمحاصرة مهدي أثناء تغطيته للاحتجاجات التي شهدتها منطقة البلاد القديم، وتهديده بتكسير كاميرته.

وفي ٦ أبريل ٢٠١٢ أوقفته الشرطة على هامش تظاهرة في النويدرات، وقادته إلى مركز للشرطة، حيث تذرّعت «أن بطاقته الصحافية قد تكون مزورة». وقد خرج بعد التحقيق معه، لكن كي يعتقل ثانية وزميلين له في نفس اليوم أثناء تغطية احتجاجات لليلة في السنابس، غربي العاصمة.

وفي ١٦ أبريل ٢٠١٢، احتجز ومصوريّ وكالتيّ «رويترز» و«أسوشيتد برس»، حمد إقبال وحسن جمالي لفترة وجيزة، بينما كانوا يغطون تظاهرة احتجاجاً على مقتل مواطن بالرصاص.

وفي ٢ أغسطس ٢٠١٢ كان المصور مازن مهدي منهمكاً في تغطية فعالية احتجاجية قرب جسر الملك فهد، حين تقدم منه أحد عناصر المخابرات المدنية، طالباً منه بطاقة مزاولة العمل الصحفي الخاصة به، ثم قام بسحبها طالباً منه مراجعة مركز للشرطة بشكل فوري، وفيما كان ينهي تسليم بطاقته، فوجئ باقتراب عنصر أمن آخر، سرعان ما سدد له لكمة قوية على وجهه.

كما نقل مصور وكالة «أسوشييتد برس» حسن جمالي، تعرضه لاعتداءات من قبل رجال الأمن عدة مرات، كان أسوأها حين وُجهت له طلقة مسيل دموع، كادت أن تصيب عينه، بعد أن كسرت عدسة التصوير الحديدية الخاصة به التي كان يصور بها الاحتجاجات التي أعقبت تشييع أحد الضحايا.

وتحدث مصورون عن تعرض المصور جاسم درويش في شهر ديسمبر ٢٠١٢ للضرب الشديد من قبل رجال الأمن، والذي أدى إلى تعرضه لكسر في ذراعه، وذلك أثناء تصويره للاحتجاجات التي شهدتها منطقة جدحفص.

وقبل نهاية العام ٢٠١٢ بيومين، وتحديداً بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢، اعتقلت عناصر مدنية المصور الفوتوغرافي السيد أحمد حميدان من أحد المجمعات التجارية بقلب العاصمة المنامة.

الكاميرا: ممنوعة

وتأتي المضايقات التي يتعرض لها المصورون من قبل رجال الأمن الذين يرفضون السماح لهم بالتصوير في المناطق التي يتم فيها التعامل باستخدام مسيلات الدموع والرصاص الإنشطاري، او من قبل المحتجين أثناء استخدام قنابل المولوتوف.

وأبدى مصورون تخوفهم من تشكيل أية رابطة أو تجمع معلن يضمهم كمصورين هواة ومحترفين، خوفاً من أن يتم استهدافهم من قبل السلطة، وهو السبب ذاته الذي يحول من دون توثيق صور الانتهاكات التي يلتقطونها بأسمائهم الحقيقية.

07

شهادات: لهذه حياة الصحافيين في هلكة الخوف

07

شهادات: هذه حياة الصحافيين في مملكة الخوف

الشهيد أحمد إسماعيل: عرفنا موقعك.. ومن أين تصور!

في مارس/ آذار ٢٠١٢ راج فيديو يظهر ملشيات مدنية مسلحة تابعة لوزارة الداخلية البحرينية، وهي ترابط عند أحد الحواجز الفاصلة بين منطقتي إسكان عالي والرفاع، جنوبي العاصمة المنامة. كان المصور الشهيد أحمد إسماعيل يراقب المشهد متلصصاً من وراء أحد الجدران، مقرّباً عدسة كاميرته ومبعّداً، في مسعى لتصويره بكافة تفاصيله. كان أحد عناصر الملشيات يحمل سيفا، وثلاثة آخرين يحملون بنادق. أتت سيارة لدعمهم بمزيد من المدنيين، تبعتهما ٣ سيارة أخرى عسكرية تابعة إلى وزارة الداخلية. ثم انضمت إليهم سيارة خاصة طبع عليها الشعار الملكي وصورة للملك. وقد ظهر منها شخص وهو يصوب بندقيته في الهواء.

كان إسماعيل يمكث بشكل يومي لساعات، حارناً في مكانه لتصوير حركة الملشيات المسلحة، أو ما يعرف بـ«البلطجية» التي استخدمتها السلطات لاحتواء احتجاجات ثورة ١٤ فبراير/ شباط العام ٢٠١١. ثم يقوم بعمليات المونتاج الخاصة لحصاد يومه والأيام الأخرى، وإنزالها على هيئة مواد فيلمية في «يوتيوب». هكذا ظلّ يجوب بكاميرته على أماكن تمركز الملشيات.

آخر رد تلقاه على هذا أحد المواد الفلمية التي قام بنشرها يوم ٢١ مارس/ آذار، هو: «عرفنا موقعك ومن أين تصور».

بعد أسابيع قليلة من ذلك، في أبريل/ نيسان وجد إسماعيل مقتولاً في منطقة سلماباد، المحاذية لمنطقتي عالي

والرفاع، برصاصة اخترقت بطنه وفخذه الأيمن. وصلت الرسالة!

ويروي شهود عيان وقائع قتله الذي يصفونه بـ«الاغتيال» كالتالي: «كان واقفاً في ساحة بالقرب من الطريق الرئيس في الوقت الذي راحت مسيرة تجوب شوارع منطقة سلماباد حوالي الساعة ١٢:٣٠ ليلاً». في الأثناء، يضيف الشهود «كانت هناك سيارة (لاند كروزر) مدنية تصوب أشعة ليزر خضراء على المتظاهرين. وسرعان ما انهمرت طلقات الرصاص التي انتشر صوتها في الفضاء بقوّة، ما أدى إلى أن يركضوا هاربين». لم يصب أي من المتظاهرين بل شاهدوا شاباً يصرخ وهو يجري حوالي مسافة ٢٠ قدماً لم يلبث وأن سقط عل الأرض في إثرها. اخترقت الرصاصة جسم أحمد إسماعيل!

حاول متظاهرون اللحاق به ومساعدته على المشي، حيث لم يكن قد لفظ أنفاسه الأخيرة بعد، لكنه لم يقوَ على ذلك. ما اضطرهم ذلك إلى حمله إلى أحد المنازل حيث تلقى الإسعافات الأولية.

وتقول شقيقته نادية إسماعيل «كان والدي يشدد عليه ألا يخرج في التظاهرات، وكان دائماً يجيب بأنه ليس أفضل من أولئك الذين يضحون من أجل الحرية». رافقته نادية في رحلته الأخيرة إلى المستشفى. وهناك كانت أجهزة المخابرات التي تحكم السيطرة على المستشفيات منذ ١٦ مارس/ آذار ٢٠١١ تحاول استدراج عائلته إلى التصريح بأن الحادثة كانت بفعل شجار أو حادث سير. في حين أقر كل الأطباء الذين عاينوا جثته أن الجرح نتج عن رصاصة حية. وسرعان ما ترجمت عمليات الاستدراج والضغوط إلى تزييف متعمد أريد له أن يكون بين شهادة الوفاة وتقرير الطبيب الشرعي حول سبب الوفاة.

ففيما يشير تقرير الطبيب الشرعي المؤرخ في ١ أبريل/ نيسان إلى «وجود إصابة نارية حيوية حديثة بمنطقة الحوض حدثت من عيار ناري مفرد». يعزو تقرير الوفاة إلى أن «السبب يعود إلى جرح غائر من مصدر مجهول». رفضت عائلة إسماعيل استلام جثته ما لم تتم المطابقة بين التقريرين. وصاغت شقيقته نادية هذه الرسالة «لن نستلم جثمان الشهيد ما لم تتم مطابقة تقرير الطبيب الشرعي بشهادة الوفاة». وقد أبلغت العائلة تحفظها إلى الطبيب الشرعي وجددت تمسكها بضرورة أن تتم كتابة سبب الوفاة إلى طلق رصاص. أخيراً كان لعائلته ما أرادت. لكن أحمد مات، فيما ما تزال سيارة «اللاند كروزر» التي صوّبته تعربد في شوارع الجزيرة الصغيرة المشتعلة وسط حوض الخليج.

فيصل هيات: سألني بأي يد تكتب وراح يتفنن في تعذيبي!

«صحافة حرة حرة.. يا فواز اطلع بره». هذا واحد من آلاف الشعارات التي رفعت أثناء إقامة المحتجين في دوار اللؤلؤة (فبراير/ شباط ومارس/ آذار ٢٠١١). لكنه وحده من دون غيره سيكون سبباً لولادة مأساة صحافي.

حين حمل واحدا من هذه الشعارات في مسيرة للإعلاميين ٢٠ فبراير/ شباط على لافتة مسكها بكلتا يديه، وكانت تحوي طلباً صريحاً برحيل وزير هيئة شئون الإعلام فواز بن محمد آل خليفة الذي ينتمي إلى العائلة الحاكمة، لم يكن الصحافي الرياضي فيصل هيات، يعرف أن ذلك سيزج به في السجن ٨٤ يوماً، ويتجرع من جرائه ألواناً من التعذيب البدني والنفسي. لكنه صار يعرف جيداً الآن بعد تجربة مريرة!

خلال الحملة الأمنية الواسعة التي نفذتها السلطات بالتزامن مع الإعلان عن قيام حالة «السلامة الوطنية» التي يصفها محامون بأنها «أشد من الأحكام العرفية»، وإخلاء الدوّار الثاني ١٦ مارس/ آذار، رأى هيات صورته على شاشة التلفزيون الرسمي، وقد جرى وسمها بدائرة حمراء بطريقة تبرز ملامح وجهه بوضوح.

مثل آلاف البحرينيين ممن نشرت صورهم بهذا الشكل في البرامج التي وصفها تقرير القاضي الدولي محمود شريف بسيوني بأنها «تضمنت التشهير ولغة حاطة بالكرامة»، واقتيدوا على إثرها لاحقاً إلى المعتقلات، فهو يعلم ماذا يعني ذلك جيداً.

يقول «تلقيت اتصالاً مساء يوم ٧ أبريل/ نيسان ٢٠١١، من مركز شرطة النعيم يطلب مني الحضور من أجل التحقيق». ويوضح «الاتصال لم يكن مفاجئاً، كنت أنتظره منذ ثلاثة أيام، منذ أن تم الزج بصورتي واسمي على قناة تلفزيون البحرين».

لم يكن تحقيقاً بالمعنى المتعارف عليه. دقائق قليلة فقط تفصل بين لحظة توقفه عند بوابة المركز، حيث عرّف عن نفسه وناول شرطياً هناك بطاقته الذكية، وبين إدراكه للحظة الهول التي وجد فيها نفسه. ألقي على بطنه في مواجهة الأرض، وأحكم تقييد يديه ورجليه، وإيصالهما ببعض، ثم إعادة رفعه وفقاً للطريقة التي تعرف بـ«الروبيانة».

يقول هيات «لمدة لا تقل عن ١٠ دقائق، انهال علي أحدهم بالضرب على قدمي بخرطوم مطاطي (هوز) بصورة

متواصلة. كنت معلقاً، وكان يتفنن في ضربي ويتلذذ بسماع صراخي»، مضيفاً «عرفت هنا كيف تتحول الدقيقة لساعات لا تمرّ، شعرت أن أطرافي جمد فيها الدم». غضون ذلك، كان يجري التحقيق معه بشكل متواصل عن اللافتة التي سبق له حملها في مسيرة الإعلاميين، إضافة إلى أسئلة أخرى.

ويستذكر هيات «أمروني بترديد الشعار المكتوب على اللافتة التي كنت أحملها في مسيرة الصحفيين، قلت: صحافة حرة حرة، وسكت»، لكن ذلك لم يكن كافياً. يضيف «زادوني ضربا أكثر وقالوا: أكمل، ماذا بعد صحافة حرة حرة؟ لم أجب، أخذوا يضربوني أكثر، إلى أن صرخت: يا فواز اطلع برّه». ويعلق «نطقت اسم المسؤول الرفيع مما جعلهم ذلك يضاعفون من جرعات ضربي بوحشية. قالوا لي: ستعرف الآن من الذي يطلع بّره».

كان هذا هو مشهد اليوم الأول. وهو المشهد الذي سيتكرّر معه، بنفس السيناريو، طيلة ثمانية أيام متوالية. في أحد الأيام، اقتيد إلى غرفة التعذيب، ولم تكن قد مرّت سوى دقائق من إخراجه منها، حيث وضع أسفل سلّم لدقائق، لإعادة دورة الدم إلى مفاصله. لكن سرعان ما وجد نفسه في الغرفة نفسها ثانية.

سأله محقق «بأي يد تكتب؟». ويقول «قلت في نفسي لن أضحي بيد واحدة، لتقتسم كلتا يداي المصير. أجبته: أكتب بكلتا يديي، فانهال عليهما بالضرب بالخرطوم، إلى أن شعرت بأني فقدت الشعور بيدي». خلال كل ذلك، يتابع «كانوا ينهالون عليّ بالشتم بأقذع أنواع الشتائم: ابن الدوار، الرافضي، المجوسي، الصفوي، الإيراني وابن المتعة». يصمت قليلاً قبل أن يلتقط خيط الحديث ثانية «في طريق إعادتي إلى غرفة التوقيف، قام أحد رجال الأمن بإنزال بنطالي والإفصاح عن رغبته الجامحة في الاعتداء علي جنسيا». ما أدى ذلك إلى انهياره والدخول في نوبة هستيرية من البكاء. ويقول هيات «كان مقصوداً من ذلك مضاعفة إذلالي».

قضى فيصل هيات ٨٥ يوماً في السجن. وجرى ضمه إلى ما عرف بقضية «الرياضيين». حيث أفرج عنه وبقية الرياضيين بضغط من الاتحاد الدولي للفيفا. حتى اليوم ما يزال يضع صورته التي عرضت على شاشة التلفزيون موسومة بدائرة حمراء في ملف التعريف على حسابه في «تويتر». لكن الوزير الذي دعا في إحدى المسيرات إلى طرده «يا فواز اطلع بره»، ودفع ثمن ذلك ٩ أيام من التعذيب المر، صار فعلاً «برّه». حيث استبعد من رئاسة هيئة شئون الإعلام بعد انتقادات شديدة وجهها تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى أداء التلفزيون في خلال الأزمة.

نزيهة سعيد: ١٠ ساعات على كرسي الاعتراف

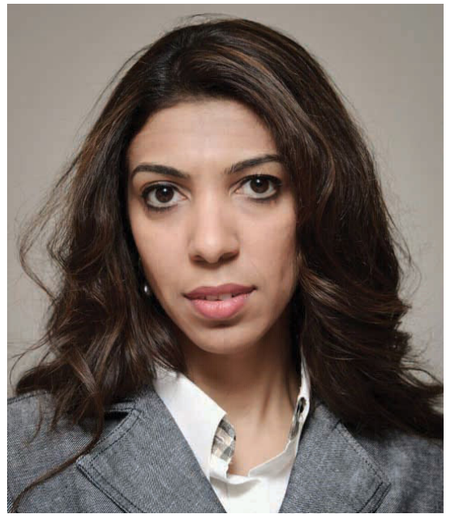

في صباح يوم ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١١، صوّب شرطيّ من مسافة قريبة، لا تزيد على عشرات السنتيمترات، بندقيته إلى رأس كهل ستيني، ففجّر رأسه. وقد ورد في شهادة وفاة عيسى حسن عبدالحسن التي حرص القاضي الدولي محمود شريف بسيوني على تضمينها في تقريره، أنه «أصيب بطلق ناري في الرأس أدى إلى كسر في الجمجمة وتهتك في المخ» (ص ٣٠٠ – ف ٩١٦).

لحسن الحظ أن الصحافية نزيهة سعيد، مراسلة قناة «فرانس ٢٤» وإذاعة «مونتيكارلو»، شاهدت كل ذلك. كانت خارجة من مستشفى السلمانية حين لاحظت شاباً يقف بجوار رجل أكبر منه في مواجهة رجلي شرطة. وتقول في شهادتها التي وثقها أيضاً تقرير لجنة تقصي الحقائق «سقط الشاب على الأرض، وصوب الشرطي الآخر بندقيته نحو الرجل الأكبر سناً على مسافة أقل من متر، فسمعت طلقة مدوية ورأيت رأس الرجل تنفجر أمام عيني» (ص ٤٩٩ – ف ١٦٠٣).

لكن ما كان حسن حظ، وقد وفر شهادة حيّة، وضعت أمام قاض دولي، لكيفيّة مقتل أحد ضحايا ثورة ١٤ فبراير/ شباط، وجرى تداولها بكثرة، كدلالة على عنف الشرطة، أصبح لاحقاً سبباً لفتح فصل الجحيم على صاحبته. تقول سعيد «في ٢٢ مايو/أيار ٢٠١١، تلقيت اتصالاً يطلب مني الحضور إلى مركز شرطة الرفاع لسؤالي». تضيف «حال وصولي تم إدخالي على محققات من الشرطة النسائية».

بدأ التحقيق معها بسؤال عن ذهابها إلى دوار اللؤلؤة، توضح «نعم.. قلت، أنا صحافية وطبيعة عملي تقتضي تغطية الأحداث». ما إن أسرّت بذلك، حتى فوجئت بصفعات قوية تنهال على وجهها. وتابعت «أمسكت محققة بأنبوب بلاستيكي، وباشرت ضربي بوحشية في مختلف مناطق جسمي، إلى أن أغشي عليّ وسقطت على الأرض». وتقول «قامت المحققات برفسي والسخرية مني: ابنة المتعة».

حين استعادت أنفاسها، جرى ربطها إلى كرسيّ، في وضعية معاكسة، وإحكام وثاقها. تتابع «واصلن ضربي ورميي بالشتائم، إلى أن اقتربت إحدى المحققات وهي تحمل في يديها قنينة، أدنتها إلى فمي، كان بولاً».

وتقول «شممت رائحته الكريهة، أدرت وجهي، لكن المحققة قامت بسكبه على وجهي صارخة: إن لم يعجبك البول فهناك شيء آخر». استمرّت حفلة تعذيبها، حوالي العشر ساعات. وقد وافقت على التوقيع على حزمة من الأوراق، تحوي اعترافات انتزعت تحت الضرب والتهديد. تضيف «أدخلت بعد ذلك على ضابط كبير. سألني ببرود: ما الذي حدث لك؟ سرعان ما أسدى لي طلباً بعدم التحدث عن مجريات التحقيق كي لا ألوّث سمعة مركز الشرطة». كان كلامه يستبطن تهديداً. أفرج عنها بعد اثني عشرة ساعة مكثتها في المركز. وفوجئت باتصال من رئيس العلاقات العامة بوزارة الداخلية محمد بن دينة يسألها عن أحوالها. كانت منهارة. أخبرته بما جرى وطلب منها الخضوع لفحص طبي أمام الطبيب الشرعي التابع لوزارة الداخلية نفسها.

أرسلت السفارة الفرنسية في المنامة موفدين للقائها. لم تكن تقوى على السير، فيما غطت وجهها آثار الضرب والكدمات. وقد أمرت بإرسالها على وجه السرعة إلى باريس لتلقي العلاج. بعد أشهر من ذلك، كواحدة من الإجراءات الصورية التي أقامتها السلطات في أعقاب الانتهاكات التي كشف عنها تقرير بسيوني، قُدمت معذبتها الضابطة سارة الموسى إلى المحاكمة بتهمة التعذيب. وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢ صدر الحكم ببراءتها. كما برأت المحكمة أيضاً شرطياً شاهدته يفجر رأس المواطن عيسى حسن عبدالحسن.

08

بورتريه: معتقلون، مطاردون، غائبون ... برسم الحرية

08

بورتريه: مُعتقلون/ مُطاردون/ غائبون ... برسم الحرية

منصور الجمري: لقد تحوّل إلى هدف!

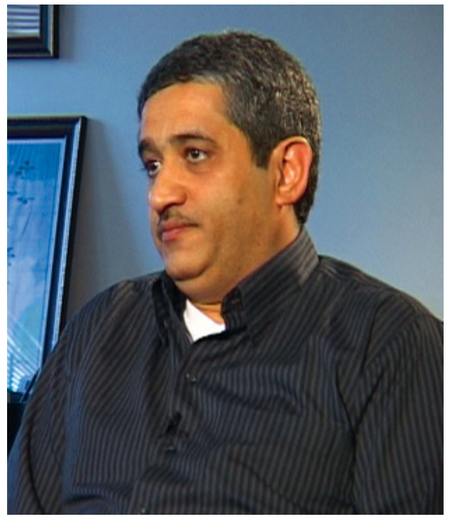

مثل عاصر القصب، استنفذ منصور الجمري (مواليد ١٩٦١) كامل الرّهان على مشروع الملك ومزاعمه في الإصلاح التي أطلقها مع مجيئه إلى الحكم مطلع الألفينات؛ حتى أرهقه.

المشروع الذي ظلّ «كليشيهاً» لعشرة أعوام يتصدّر عناوين الصحف والافتتاحيّات، وتحوّل إلى لازمة مضجرة في كل حملات النفاق، لم يتحمّل المعارض «اللندني» السابق، الذي عاد إلى وطنه ٢٠٠١ وأسس صحيفة ناجحة مالياً وسياسيا واستمرّ النظر لها باستمرار على أنها إحدى ثمرات «الإصلاح»؛ حتى الشكليّ. لقد تحوّل إلى هدف!

حافظ الجمري على نسق متّسق من الخطاب طيلة عشرة أعوام. واستطاع تقديم نفسه من خلال صحيفته «الوسط»، نموذجاً لتوليفة خاصّة تناوش السلطة طبقاً للتقاليد، من دون أن تقع في فخ إهمال حساسيّاتها. على هذا، فقد كان كالماشي على الحواف: حفظ جميع «شعارات» الإصلاح التي ميّزت الفترة التي أعقبت مجيء الملك إلى الحكم، والتي حفظها آخرون أيضاً لأسبابهم، لكن مرّر من خلالها ما يريده. وحين جرى استهدافه لذلك، ضمن حملة شاملة طالت آلاف النشطاء، كان ثمة نتيجة تترسخ بموازاة من ذلك: أن «الشعارات» التي أديرت بها مرحلة كاملة امتدت لعشرت أعوام، كانت مجرّد «شعارات»!

وقد عبّر الجمري نفسه عن جانب من ذلك، معقباً على أسئلة صحافي أجنبي عن أسباب ملاحقته قضائياً «أنا

حقاً مندهش جداً، كنت جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح». وخلال محاكمته (١٥ يونيو/ حزيران ٢٠١١)، كشف عن خطاب تلقاه من الملك، قبل وقت قليل من تقدمه باستقالته «يشيد فيه بدور صحيفة الوسط في الصحافة البحرينية، وثناء لما تلعبه في الساحة السياسية والصحفية». ليشكّل بذلك مفاجأة في المحكمة التي أمرت بتأجيل القضية.

وفي اللحظة التي أُغلقت فيها «الوسط» (٣ أبريل/نيسان ٢٠١١)، وأجبر رئيسها و٤ من كادر التحرير على الاستقالة (٤ أبريل/ نيسان ٢٠١١) – قبل أن يعود ويمسك قيادتها ثانية،لكن بعد جراحة موضعية أطاحت بخمسة أعضاء من مجلس إدارتها، وبينهم أكبر المساهمين ورئيس مجلس إدارتها فاروق المؤيد –، كان واضحاً مستوى «الإرهاق» الذي بلغه مشروع الملك. لقد تبخر!

وقد صرّح الجمري لاحقاً في حوار تلفزيوني بأن «الجيش هدّد بوضع يده على الصحيفة، ما لم يقم بالاستقالة».

خلال الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في ١٤ فبراير/ شباط، كان الجمري يدعو المحتجّين في «دوار اللؤلؤة» إلى قبول دعوة الحكم إلى التفاوض. وقاد محاولات لإقناع قيادات في المعارضة، بالتشبث في سقف «الملكية الدستورية» التي بدت لدى البعض للوهلة، تحت سطوة المدّ الباهر للأحداث، أن الأيام قد تجاوزتها. الشيء الذي كان أن ينبغي أن يُكافأ عليه، تحوّل إلى برنامج لاستهدافه.

أُحرقت مطبعة جريدته في ١٥ مارس/ آذار ٢٠١١. ثم دُسّت له رسائل «توريطيّة» (تبيّن أن مصدرها السعوديّة)، لنشرها، ثم لتستغل ضدّه، حيث جرى استهدافه، وصحيفته. وبعد أشهر من ذلك، استبعد تقرير لجنة تقصي الحقائق، الذي صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، أن تكون هناك أية قصديّة وراء نشر هذه الرسائل «لايمكن للجنة أن تخلص إلى أن هناك أي سوء قصد في نشر الوسط لأخبار كاذبة أو مضللة».

لم تمض أيّام على صدور هذه الشهادة، حتى حاز في الشهر نفسه (٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١) على الجائزة الدولية لحرية الصحافة التي تقدمها لجنة حماية الصحفيين بنيويورك. وقد وصف جويل سايمون، المدير التنفيذي للجهة المانحة لها، وهي لجنة حماية الصحفيين، الجمري قائلاً «إنه من خلال مقاومته للتهديدات والإساءات، يمنح صوتاً للمقاومة اليومية في بلده من أجل ضمان حقنا العالمي في تلقي المعلومات المستقلة والموثوقة».

إبراهيم شريف: شاهد على الحقيقة المزيّفة

قد لا يكون هناك مثال أوضح على الحقيقة المزيّفة في البحرين أكثر من محاكمة إبراهيم شريف. أمين عام جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد»، اليساري وابن الحركة القومية، اتهمته السلطات البحرينية بالدعوة إلى قيام «جمهورية إسلامية تابعة لإيران»، وقضت بناءاً على ذلك، وتهم أخرى، بسجنه خمسة أعوام.

في مرافعته التي قرأها أمام المحكمة يوم ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٢، ووصفت بأنها «تاريخية» وتمثل، حسب رأي معارضين، أقوى الخطابات التي شهدتها أروقة المحاكم في البحرين، سخر شريف من التهمة التي بنيت في الأساس اعتماداً على ادعاءات رائد في جهاز الأمن الوطني، وهو عيسى السليطي الذي كان خصمه في المحكمة.

وقد علق متسائلاً «ألا يعلم هذا الرائد أن مثل هذه الادعاءات حول شخص معروف بانتمائه للفكر السياسي الليبرالي العلماني المعارض لفكرة الدولة الدينية، وواحد من أبناء الطائفة السنية ستثير الضحك».

إنها مسألة مثيرة للضحك فعلاً، لكن الحكومة البحرينية التي تحكم سيطرتها على مفاصل القضاء، رغم نفيها الشكلي لذلك، مضت في ذلك غير آبهة بكل الالتزامات التي أعلنت القبول بها أمام مجلس حقوق الإنسان التابع إلى الأمم المتحدة، يوليو/ أيلول ٢٠١٢ وبينها إسقاط جميع تهم الرأي.

وقد قضت محكمة مدنية في الشهر نفسه بتثبيت الحكم بسجن شريف مدة خمس سنوات، وهو الحكم الذي صدر بداية في محكمة عسكرية ثم حوّل إلى المراجعة الشكلية في محكمة مدنية، إثر ضغوط من الغرب، لكن من دون أن يغيّر ذلك أي شيء في مضمونه.

يُنظر إلى شريف على أنه واحد من الشخصيات المعارضة الذكيّة الذي تمثل آراؤه حجة دامغة يعتد بها في شئون الاقتصاد الذي ينخر فيه الفساد. وقد تسبّبت آراء له في هذا الصدد ساقها في حوار معه على شاشة تلفزيون البحرين العام ٢٠٠٨ إلى إقالة وزير للإعلام.

ولدى اندلاع شرارة ١٤ فبراير/ شباط ٢٠١١، كان لوجوده وجمعيّته «وعد» التي تمثل تيار اليسار القومي، إضافة

ذات معنى في حراك تميّز بغلبة لون اجتماعي معيّن على جمهوره. وقد قاد إحدى أهمّ المسيرات الشبابيّة التي توجّهت إلى دوار اللؤلؤة الذي كان محاصراً وقتئذ بمئات من عناصر الشرطة والجيش، حيث تمكّن المحتجّون في ٢١ فبراير/ شباط من إعادة الاستيلاء عليه، بعد أيّام من إخلائه بالقوّة. رغم أن الجمعيّة التي يترأس أمانتها، لم تعلن موقفاً واضحاً بشأن الدعوة لها، أو تؤيّدها.

وتمثل صورته أمام قصر الحكومة في المنامة إلى جانب رجل الدين وأمين عام «الوفاق» الشيخ علي سلمان، وهما يمسكان بلافتة كتب عليها «لاسنية ولا شيعية»، نموذجاً رمزياً حيّاً على واحدة من الرسائل التي أراد معارضو الحكومة إرسالها وطمأنة بها فئات خائفة. وكان دوره في الانتفاضة، كما عبّرت لاحقاً ابنته يارا، في مقالة مؤثرة «تثقيف الناس بما ينبغي أن تكون عليه الملكية الدستورية».

جاء اعتقاله فجر يوم ١٧ مارس/ آذار، بعد يوم من دخول الجيش دوار اللؤلؤة وإخلائه من المحتجّين بالقوّة العارية، ليرسم صورة «ذات معنى» لحراك حاول الإعلام الرسمي بقوّة تصويره على أنه حراك «طائفيّ». وهي سياسة رسمية اعتمدتها الحكومة في مواجهته.

في شهادته على الظروف التي لقيها في أثناء السجن، يذكر المحقق الدولي محمود بسيوني الذي ترأس لجنة للتحقيق، في تقريره «عندما اقتيد إلى زنزانته تم سكب الماء البارد على الوسائد والفراش والبطاطين وتشغيل مكيفات الهواء، كما تناوب عليه مجموعة من الرجال الملثمين بصفعه ولكمه وركله، وقد شعر بأن شخصاً وضع إصبعه في شرجه».

ويشير التقرير في قسم الإفادات، حيث خصّص له الحالة رقم «١١»، إلى أن شريف كان «يضرب في اليوم الواحد مرتين أو ثلاث مرات وذلك باستخدام الخراطيم مع سكب الماء البارد عليه وعلى فراشه، كما خضع للاستجواب وهو معصوب العينين».

كانت هذه شهادة بسيوني بعد الحكم على شريف بالسجن ٥ أعوام في محكمة السلامة الوطنية، وهي محكمة عسكرية، وقضاتها من العسكر. وبعد أشهر من ذلك، حيث أعيدت إجراءات التقاضي في محكمة مدنية، تلقّى شريف الحكم نفسه، رغم إثبات تعذيبه. إن شيئاً لم يتغيّر، ولا أي شيء.

نبيل رجب: كل ما في الأمر... «تويتر»!

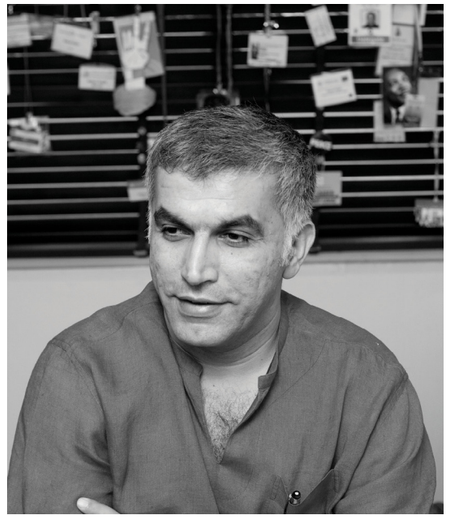

حتى مطلع يونيو/ حزيران ٢٠١٢، كان هناك اعتقاد سائد، أن رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، محمي بـ«فيتو» غربي، أو أن جهة ما صاحبة «فيتو» ما على حكومة البحرين تحول دون اعتقاله. وتجري الإشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية. لكن ليس بعد تاريخ ٦ من الشهر نفسه يونيو/ حزيران. فقد اعتقلته السلطات بتهمة «إهانة أهالي المحرّق»، في إثر تغريدة له على حسابه في «تويتر» انتقد فيها رئيس الوزراء، ومذّاك، يقبع رازحاً في الأغلال.

لقد نأت السلطة بنفسها، طيلة عام ونصف، عن التورّط في اعتقال رجب، الحقوقي، الذي يشغل منصبين مرموقين في منظمتين دوليتين شهيرتين، هيومان رايتس ووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والذي يشكل «تويتر» إحدى أهم المنصّات التي يبث عبرها أفكاره التي تركز على الإصلاح واحترام حقوق الإنسان، حيث يستقطب حوالي ١٩٠ ألف متابع.

وحتى في فترة السلامة الوطنية، التي أعقبت استيلاء الجيش على دوّار اللؤلؤة، وشهدت أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان، في واحدة من أكبر الحملات الأمنية في تاريخ البحرين، ظلّ اقتراب السلطة من رجب هامشيّاً.

لقد تمّ الاعتداء عليه أكثر من مرّة من واسطة عناصر للأمن، كما هوجم بيته بقنابل الغاز المسيل للدموع، واستجوب لساعات، عدداً من المرّات، لكن ليس أبعد من ذلك.

ففي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠١١، صرّح رجب بأن عناصر تابعة لوزارة الداخلية البحرينية اعتقلته من بيته وضربته وعصبت عينيه وقادته للتحقيق في مكتب لوزارة الداخلية لساعتين. وفي ٢١ مايو/ أيار ٢٠١١ تعرض منزله لهجوم بقنابل مسيلة للدموع. في ٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ تعرض للضرب أثناء مشاركته في مسيرة في المنامة، لكن وزارة الداخلية البحرينية نفت مسؤليتها عن الحادثة. في ١ أبريل/ نيسان ٢٠١٢ استجوب لساعات عن مشاركته في احتجاجات معارِضة للحكومة ودعوته الآخرين للانضمام إليها. ثم استجوب مجدداً في ٢٦ أبريل/ نيسان بشأن «إهانة الهيئات النظامية».

وإزاء كل ذلك، كان بإمكان رؤية ردود فعل غربيّة واضحة. بل أن الصحف المحلية تحدثت غير مرة عن زيارة ممثلين للسفارة الأميركية له في بيته، بعد تعرّضه لواحدة من هذه الحوادث.

في شهر مايو/ أيار، كان رجب ضيفاً على جوليان أسانج، صاحب «ويكيليكس»، والمسئول عن تسريب مئات الآلاف من الوثائق السرية المتعلقة بخفايا وأسرار السياسة الأميركية ما وراء البحار، حيث وافق على الظهور معه في لقاء ضمن برنامج «عالم الغد» الذي كان يبثه بالتعاون مع قناة «روسيا اليوم»، وحاور فيه عشر شخصيات عالمية قال إن «أقوالها ونظرياتها تصنع المستقبل». لم يقل رجب أي جديد خلاف ما يقوله باستمرار من خلال أحاديثه وتصريحاته، ولكن مذاك، تغيّرت الحسابات.

فقد اعتقل رجب حال عودته إلى مطار البحرين مايو/ أيار ٢٠١٢.

هذا تفسير رائج لانقلاب الصورة، وما يعتقد البعض أنه «السر» الذي يكمن وراء ردّة الفعل الباردة التي قابلت بها الإدارة الأميركية عملية اعتقاله.

ورغم أنه مكث في السجن حوالي الأسبوعين، إلا أن السلطات عادت وأفرجت عنه. لكن الرسالة كانت واضحة. وقد همس بذلك رجب نفسه إلى محاميه، لدى زيارته في السجن، حول وجود ضوء أخضر غطّى عملية اعتقاله، كما نقل مقرّبون منه.

وكانت هذه آخر مرّة يرى فيها النور. حيث لم تمض ثلاثة أسابيع، حتى وجد رجب نفسه بين جدران السجن مرّة أخرى، ولكن هذه المرّة، بلا نهاية... حتى الآن.

فقد نال حكماً بالسجن ٣ سنوات، جرى تخفيضها لاحقاً إلى سنتين، بعد أن وجّهت له تهم تتعلق بـ«المشاركته في مظاهرات غير مرخصة» و«دعوته عبر شبكات التواصل الاجتماعي الى المشاركة في مظاهرات بالمنامة».

تعقيباً على هذا الحكم، صرّح القاضي الدولي محمود شريف بسيوني الذي أشرف على تحقيق رسمي بشأن أحداث فبراير/ شباط ومارس/ آذار، امتدح فيه بشدّة مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي يترأسه رجب، وأشار إلى أنه زوّده بآلاف الوثائق، قائلاً بأن «إدانة نبيل رجب تدلل على نمط من استمرار الملاحقة القانونية للأشخاص؛ لا لشيء إلا لممارسة حقوق يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما وعد الملك حمد بإنهائه». وكل ذلك من أجل تغريدات في «تويتر».

زينب الخواجة: «العربية الغاضبة» على الدرب نفسه

اختارت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية هذا العام ٢٠١٢، زينب الخواجة واثنين من عائلتها، إضافة إلى الحقوقيّ نبيل رجب، ضمن قائمتها لأكثر ١٠٠ شخصيّة مؤثرة في العالم. وفي ذكرها لدواعي الاختيار، قالت المجلة التي أسّسها العام ١٩٧٠ صاموئيل هانتنغتون، صاحب نظرية «صدام الحضارات» وأحد أهم محللي العلاقات الدولية «إنهم أصروا على تفعيل مبدأ حرية التعبير حق للجميع، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه الإنسان».

لقد ضمّت قائمة «فورين بوليسي» ٤ شخصيّات بحرينية، اثنتان منهما من النساء، واحتلّ الأربعة بصورة متضامنة المرتبة ٤٨.

قد لا يكون هناك مثال أقرب من ذلك، يؤشر على حجم الاعتراف بنفوذ المرأة البحرينية في الحراك السياسيّ المستمر منذ ١٤ فبراير/ شباط ٢٠١١، والذي يشكّل ظاهرة استثنائية، حيث لم تشهد البحرين مثيلاً له باعتراف معارضين ليبراليين، بما في ذلك، تلك الفترة التي تميّزت بالانفتاح ونشاط الحركة اليسارية.

بل أن باحثاً يسارياً، وهو عبدالهادي خلف، الذي يشغل كرسيّ أستاذ في جامعة «لوند» بالسويد، ربط بين إسراع الحكومة «في تخريج فرق نسائية ضمن قوات مكافحة الشغب التي تتولى مواجهة المسيرات والأعمال الاحتجاجية»، وهي ظاهرة تحصل لأول مرة وصار مألوفاً رؤيتها في الشوارع ولدى التصدي للمسيرات الاحتجاجية منذ ١٤ فبراير/ شباط، بالنشاط السياسي المتزايد في صفوف النساء، بعد أن كان في السابق محتكراً بيد الرجل.

زينب الخواجة واحدة من هؤلاء النسوة اللائي يتم الحديث عن دورهن، في هذا السياق، بمزيد من الإعجاب، وكواحدة من صور الملحمة التي برز فيها دور المرأة. وقد جسّدت بعنادها الذي انتهى بها إلى السجن نحو ثمانيّ مرّات، صورة أخرى للمرأة البحرينية والخليجية، وسط مجتمعات عرفت بالمحافظة.

لم يكن اعتقالها الأخير (١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢)، بعد أن حاولت كسر الحظر المفروض على أحد المصابين في التظاهرات، بزيارته خلسةً في المستشفى، إلا حلقة في مسلسل اعتقالاتها الطويل. فقد تحوّلت عمليات احتجازها المتكررّة إلى ما يشبه «الروتين». كما لو أن هناك من يعمل في الخفاء على إشاعة إحساس ضمنيّ،

يجعل من زجّ امرأة في السجن، كالخواجة، نوعاً من «المجرّد» و«العاديّ» في الحياة السياسية للبحرينيين.

هكذا في الأقل، عملت السلطات مع زميلها في مركز البحرين لحقوق الإنسان، الحقوقيّ نبيل رجب، قبل أن تقرّر محاكمته، وسجنه. قد يكون كلّ منهما يدفع الضريبة الآن، وهو قابع في سجنه، لكن يمكن المجادلة، بأنهما ساهما في جعل سقف الكلام، أرفع، ومسألة كسّر المحظورات، شيئاً عادياً.

تكتب الخواجة في «تويتر» تحت اسم مستعار «العربية الغاضبة»، الذي عرفت بنقلها للأحداث من خلاله، خلال فترة الاحتجاجات السياسية، ولاحقاً لدى اعتقال والدها وزوجها (٩ أبريل/ نيسان ٢٠١١). في ١٥ يونيو/ حزيران ٢٠١١ اعتقلت لمدة سبع ساعات بعد أن اعتصمت مع امرأتين أمام مبنى الأمم المتحدة في المنامة لمطالبة المجتمع الدولي بالضغط لإطلاق سراح «السجناء السياسيين».

كما اعتقلت عدة مرّات أخرى: ١٥ يونيو/ حزيران ٢٠١١ بعد اعتصامها أمام مبنى الأمم المتحدة. ١٥ ديسمبر/ كانون الثان ٢٠١١ بعد أن اعتصمت في دوار على شارع البديع، غربي المنامة. ١٢ فبراير/ شباط ٢٠١٢ أثناء مشاركتها في مسيرة إلى دوار اللؤلؤة. ٥ أبريل/ نيسان ٢٠١١ أثناء مشاركتها في مسيرة إلي وزارة الداخلية. ٢١ أبريل/ نيسان ٢٠١٢ لدى مشاركتها في احتجاجات ضد إقامة الفورمولا واحد. ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٢ قضت المحكمة بسجنها شهراً بتهم التجمهر. ٦ أغسطس/ آب ٢٠١٢ بعد مشاركتها في فعاليات تقرير المصير. ١٠ ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠١٢ أثناء زيارتها المصاب عقيل عبدالمحسن في مستشفى السلمانية.

في أبريل/ نيسان الماضي تداول نشطاء مقطع فيديو مؤثر يظهر زينب الخواجة، وهي تصرخ جاهشة في البكاء: «بابا» أمام مبنى «القلعة» الذي يضم مكاتب وزارة الداخلية، ومركزاً عرف لعشرات السنين بأنه مركز لاستجواب المناضلين السياسيين. كانت الأنباء قد تحدثت عن تدهور صحة والدها، الحقوقي عبدالهادي الخواجة، الذي باشر إضراباً «عنيداً» عن الطعام ناهز ٨٠ يوماً. الخواجة البنت على الدرب نفسه.

علي عبدالإمام: صانع حيّز الكلام في الظلام

في العام ١٩٩٩ أسس المدون علي عبدالإمام (٣٥ عاماً) «ملتقى البحرين» الحواري على شبكة الإنترنت، أكثر المنتديات البحرينية تسييساً وشعبية، المعروف أيضاً تحت اسم «بحرين أونلاين». وبعد أحد عشر عاماً من ذلك، دفع الضريبة. فقد قضت محكمة عسكرية بسجنه ١٥ عاماً فيما قالت إنها «مؤامرة لقلب نظام الحكم». وهي القضية التي عرفت بمجموعة «٢١» التي ضمت أيضاً قيادات المعارضة التي تصدرت حراك ١٤ فبراير/ شباط ٢٠١١.

لحسن الحظ، أنه لم يسلّم بالمقادير، اختفى نهائياً، فجنّب بذلك نفسه، لغاية الآن، الاعتقال والعيش تحت سطوة الغرف المظلمة. لكن حتى الآن، وبعد مرور ٢٠ شهراً منذ تواريه عن الأنظار، ظلّ مصيره مجهولاً. فيما تقول عائلته إنها لا تعرف عنه أي شيء منذ مارس/ آذار ٢٠١١، لغاية الساعة.

وقد أطلقت منظمة «مراسلون بلا حدود» و«جلوبال فوزيسس» هذا العام ٢٠١٢، في مناسبة مرور عام على اختفائه، نداءات طالبت فيها بـ«جلاء مصيره». كما قاد رفاقه ومنظمات دولية أخرى حملات رمزية عدّة رفعت المضمون نفسه.

لقد ساهم عبدالإمام، وهو من أوائل المدونين وصاحب مدوّنة أيضاً تحمل اسمه، في تهيئة فضاء للكلام العام، والجدل الديمقراطي الحر، حول أمور الشأن العام، في وقت لم تكن قد اخترعت وسائل التواصل الاجتماعي بعد. ويمكن الزعم، إن كثرة من الجيل الشبابي الذي شكّل الشريحة الأكبر من الجمهور الذي انخرط في حراك ١٤ فبراير/ شباط، قد جرت عملية «تشفيره» سياسياً من واسطة الملتقى الذي أسسه.

وقد وصف البروفيسور في جامعة كاليفورنيا، فيليب سيب، في كتاب، الدور الذي يضطلع به ملتقى «بحرين أونلاين» بالقول إنه «مصدر للأخبار السياسية في ظل غياب الحريات».

حين اندلعت شرارة ١٤ فبراير/ شباط، لم يكن عبدالإمام واحداً من الآلاف الذين صنعوا هذا الحدث.

فقبل أشهر منه، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠، كان عبدالإمام يهمّ بمغادرة مطار البحرين، حين تقدم نحوه عناصر

من جهاز الأمن الوطني وباشروا اعتقاله. ثم بعد أيام جرى إلصاق به تهمة «الانضمام لشبكة إرهابية تهدف لقلب نظام الحكم». كما فصل جرّاء ذلك، من وظيفته في «طيران الخليج»، الناقلة الوطنية، التي عمل فيها لسنوات تجاوز ١٥ سنة.

وقد ظلّ سجيناً لأشهر، إلى أن أفرج عنه، في سياق المحادثات التي جرت بين ولي العهد والمعارضة التي كانت تستهدف إيجاد أرضية للحوار بعد أيام من اندلاع شرارة الأحداث فبراير/ شباط ٢٠١١.

لم يشهد عبدالإمام، اللحظات الأولى للأحداث، لكنّ منتداه كان ملعبها، والفضاء الرئيس الذي جرى فيه التحشيد لها. ولدى خروجه من السجن، كان أوّل مكان طلب أن يؤخذ إليه، هو «دوار اللؤلؤة».

كانت هذه هي تجربته الثانية مع السجن، حيث اعتقل أيضاً في فبراير/ شباط ٢٠٠٥، واثنين من زملائه المسئولين عن الموقع الذي يستقطب يومياً آلاف الزوار، بزعم «نشر أخبار كاذبة».

ما يزال علي عبدالإمام متوارياً في الظلام، وإن أحداً لا يعلم عنه شيء، ولا أيّ شيء. فيما تزداد يوماً بعد يوم، النداءات المطالبة بالكشف عن مصيره.

مازن مهدي: «أنا مراسل وكالة أنباء عالمية»

لا تظهر الصور مازن مهدي، المصوّر ومراسل وكالة الأنباء الألمانية «دي بي اي»، إلا وهو راكض وسط غلالة من الحرائق والدخان الكثيف للصدامات اليوميّة، فيما يمسك كاميرته بقوة.

لكن في إحدى المرّات كانت ثمة إضافة غير مريحة على هذا المشهد الحيويّ. فقد كانت الصورة تحوي أيضاً فوّهة بندقية بيد رجل أمن في وضعية التصويب وجّهها نحوه مباشرة، في الوقت الذي كان يهمّ راكضاً لمغادرة مسرح الأحداث. إزاء هذا المشهد، فأنت في البحرين.

لا يولي مهدي الاهتمام كثيراً، لإصدار تعليقات مثيرة على الأحداث. وقلّما سجّل في حسابه النشط على «تويتر» آراء تتجاوز النقل الحي للاحتجاجات التي تضرب بلده منذ ٢٠ شهراً. لكنّ صوره تروي الحكاية كلها.

إنه صحافي مهتم بالمخاطرة، ونقل الحقيقة وحدها، كما تقع، وتسجلها عينه على الرقائق الرقمية لكاميرته. ولدى تظهيرها عبر خدمات الوكالات أو في حسابه الشخصيّ، غالباً ما كانت صوره تتكلم. حيث أنها كذلك، في «ربيع» سياسيّ وُصف بأن جزءاً كبيراً منه يدور في «عالم الصور»، فهو يدفع ضريبتها.

أواخر العام الماضي ٢٠١١، صنفت منظمة «مراسلون بلا حدود» البحرين ضمن «أخطر ١٠ مناطق في العالم على مزاولي العمل الصحافي». بعد أيام من ذلك، ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢، كان مهدي يتجرّع جانباً من هذه الحقيقة المرّة. باغته رجل أمن بضربة على رأسه، فيما كان يغطي اعتصاماً لأهالي موقوفين عند أحد مراكز الشرطة.

وفيما كان يرفع يديه صارخاً «أنا مراسل وكالة أنباء عالميّة»، كانت مفرزة من الشرطة تواصل الالتفاف حوله، وتباشر جرّه إلى داخل مركز للشرطة بسماهيج، شرقي العاصمة المنامة، حيث أوقف ١٥ دقيقة، قبل أن تعود وتفرج عنه.

مثل هذه القصص غدت متكررة لألوان الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون والمصوّرون منذ اندلاع موجة

الاحتجاجات. وبالنسبة إلى مراسل يهوى المغامرة، والتواجد على الخطوط الأولى للصدامات في بلد قرر ألا يكترث للنقد، حتى من حلفائه الغربيين، فهي أصبحت لوناً من «روتين» العمل.

ففي ٢ أغسطس/ آب الماضي، كان مهدي منهمكاً في تغطية فعالية احتجاجية دعا لها تنظيم معارض بمنطقة بني جمرة على مقربة من الحدود البحرينية السعودية، حين تقدم منه أحد عناصر المخابرات المدنية، طالباً منه بطاقة مزاولة العمل الصحفي الخاصة به، ثم قام بسحبها طالباً منه مراجعة مركز للشرطة بشكل فوري. فيما كان ينهي تسليم بطاقته، فوجيء باقتراب عنصر أمن آخر، سرعان ما سدد له لكمة قوية على وجهه.

وفي ٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٢ أوقفته الشرطة على هامش تظاهرة في النويدرات، جنوبي العاصمة المنامة، وقادته إلى مركز للشرطة، حيث تذرّعت «أن بطاقته الصحافية قد تكون مزورة». وقد خرج بعد التحقيق معه، لكن كي يعتقل ثانية وزميلين له في نفس اليوم أثناء تغطية احتجاجات ليلية في السنابس، غربي العاصمة. في تعليقها على ذلك، قالت الشرطة إنها اعتقلتهم «حفاظاً على سلامتهم».

بعد يوم من ذلك ٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٢، كان يغطي تظاهرة نظّمت من أجل إخلاء سبيل الحقوقي عبدالهادي الخواجة، حين دسّ شرطيّ خلسة قنبلة غاز مسيل للدموع بالقرب منه. رغم أن مهدي أكّد أن أحداً «من المتظاهرين لم يكن في الجوار ساعتئذ». وفي ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٢، احتجز ومصوريّ وكالتيّ «رويترز» و«أسوشيتد برس» لفترة وجيزة، بينما كانوا يغطون تظاهرة احتجاجاً على مقتل مواطن أردني قتيلاً بالرصاص.

مازن مهدي، المصوّر ومراسل وكالة «دي بي اي» ما يزال يركض، ممسكاً كاميرته بقوّة، ومعه كل الصور التي تختزن التاريخ المرير للجزيرة الصغيرة الطافية وسط حوض الخليج العربي.

09

التوصيات

09

التوصيات

تؤكد رابطة الصحافة البحرينية على خطورة الوضع القائم في البحرين، خصوصاً فيما يتعلق بسلامة الصحافيين والمصورين والمدونين الذين يتعرضون لانتهاكات وحملات استهداف منظمة.

وخلال العام ٢٠١٢، لم تقم حكومة البحرين بأي إجراءات أو إصلاحات جادة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني). بل استمرت في سياسات القمع والملاحقة للصحافيين والناشطين الإلكترونيين، كما لا تزال هيئة شؤون الإعلام تحكم سيطرتها على الإعلام الإلكتروني عبر منع العديد من المواقع الإلكترونية الإعلامية، منها موقع صحيفة القدس العربي اللندنية ومرآة البحرين والعديد من الصفحات الإلكترونية في مواقع التواصل الإجتماعي. كما تتخلف البحرين في الإعلام المرئي والمسموع الذي تحتكره الدولة.

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية شتى المنظمات والهيئات والاتحادات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإعلام والصحافة وحقوق الإنسان إلى التدخل في البحرين للضغط على الحكومة البحرينية لإجراء إصلاحات حقيقية والتوقف عن ملاحقة الصحافيين والنشطاء الإلكترونيين. وتتطلع الرابطة إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

١. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين من الصحافيين والمصورين والنشطاء الإلكترونيين وإلغاء كافة التهم المتعلقة بحرية التعبير في المحاكم البحرينية.
٢. تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وبمشاركة دولية في مقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي، وتقديم المتسببين في مقتلهما لمحاكمة عادلة.
٣. تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في حالات التعذيب التي تعرض لها الإعلاميون في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين وجهاز الأمن الوطني.
٤. تعهد الحكومة البحرينية السماح بإيفاد ممثل دائم للهيئات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة (الاتحاد الدولي للصحافيين/ منظمة مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحافيين) للعمل كمراقب دائم لمدة عامين، وذلك بهدف الإطلاع والرقابة المباشرة على ما تشهده البحرين من انتهاكات وتجاوزات واستهداف للإعلاميين والصحافيين في البحرين.
٥. إيقاف العمل بقانون رقم ٤٧ لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وإطلاق سراح الناشطين الإعلاميين والمدونين المعتقلين في السجون البحرينية ممن تتعلق تهمهم بحرية التعبير على الفور، وإيقاف جميع المحاكمات الجارية للإعلاميين البحرينيين أمام المحاكم الجنائية، وكذلك مراجعة الأحكام الصادرة على المدونين البحرينيين بالسجن تحت جرائم النشر. وإعلان إيقاف الدعاوى المتبقية في النيابة العامة البحرينية وحفظها.
٦. إعادة جميع الصحافيين والمصورين والمدونين المفصولين إلى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإقرار تعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.
٧. فصل إدارة شؤون الإعلام الخارجي عن هيئة شؤون الإعلام الحكومية، وتشكيل لجنة مؤقتة لتنظيم الصحافة والإعلام بإدارة صحافيين بحرينيين منتخبين لحين تشكيل هيئة عليا منتخبة لتنظيم الطباعة والنشر في البلاد. وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في النهج الإعلامي الذي تبنته هيئة الإذاعة والتلفزيون خلال الأحداث في البحرين وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات التي أثبتها تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للمحاسبة.
٨. وقف كافة أشكال الاضطهاد والتعدي والاستهداف على الإعلاميين والصحافيين والنشطاء، ووقف الإجراءات الأمنية.

10

بيانات رابطة الصحافة البحرينية ٢٠١٢م

10

بيانات رابطة الصحافة البحرينية 2012م

رابطة الصحافة البحرينية تدين الاعتداء على مراسل الوكالة الألمانية DPA الصحافي مازن مهدي

لندن، ٢٠١٢/١/٣:

تدين رابطة الصحافة البحرينية تعرض مراسل وكالة الأنباء الألمانية DPA الصحافي مازن مهدي للاعتداء من جانب أفراد قوات الامن التابعة لوزارة الداخلية البحرينية اليوم الثلاثاء الموافق ٣ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢، وذلك أثناء تغطيته لاعتصام مجموعة من الأهالي أمام مركز شرطة سماهيج المحاذي لمطار البحرين الدولي (شمال العاصمة المنامة).

وأشار الصحافي مازن مهدي إلى أنه كان متواجداً خلف مجموعة من المعتصمين يطالبون بمعرفة مصير أحد الموقوفين حديثاً (حسن عون ١٨ عاماً) أمام مركز شرطة سماهيج، وذلك بعد أن تواردت أنباء بتعرضه للاعتداء أثناء توقيفه، وقد تجمع ذويه ومجموعة من أهل المنطقة أمام المركز وبعد أن أفاد أحد مسئولي المركز بأن الفتى قد نقل للتحقيق في النيابة العامة، تفرقت مجموعة منهم وبقيت مجموعة أخرى باغتتها قوات مكافحة الشغب لتفريقها وقد أصيب بعض المعتصمين بإصابات متفرقة نتيجة ذلك.

واضاف الصحافي مازن مهدي: «كنت متواجد للتغطية الإعلامية مرتدياً السترة الخاصة بالصحفيين، وفي البداية كنت واقفاً خلف المعتصمين لإلتقاط الصور، وانتقلت لاحقاً إلى يسار مكان تجمع المعتصمين بعد أن هجمت قوات مكافحة الشغب لتفريق المعتصمين، قام أفراد الشرطة المدنيين بإيقافي والسؤال عن سبب تواجدي برغم ارتدائي السترة الخاصة بالصحفيين، وأثناء ذلك تعرضت للضرب على مؤخرة رأسي من قبل أحد شرطة مكافحة الشغب. وعلى الرغم من أني طلبت من الشرطة باللباس المدني التدخل لإيقاف اعتداء قوات الشغب

إلا أنهم لم يأبهوا لذلك، وتم اقتيادي الى داخل مركز الشرطة، حيث التقيت بضابط المركز وأبلغته بتفاصيل الحادثة، إلا أنه يبدو بأنه لم يتخذ أي إجراء حيال ذلك، وتم إخلاء سبيلي بعد إجراء اتصالات لقسم الإعلام الأمني بوزارة الداخلية».

وكان الصحافي مازن مهدي قد تعرض للتوقيف عديد المرات والإستجواب، وتم استدعاؤه منتصف شهر مايو من العام الماضي ٢٠١١، حيث تم إستجوابه في أحد المراكز الامنية في المحافظة الجنوبية وتعرض حينئذ للإعتداء الجسدي من جانب المحققين.

وتطالب رابطة الصحافة البحرينية السلطات البحرينية ضمان سلامة الصحافيين والإعلاميين في تأدية مهام عملهم، والتوقف عن التعرض والإستهداف لسلامتهم الشخصية، خصوصاً من تكرار مثل هذه التجاوزات خلال العام المنصرم.

يذكر أن تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) قد أكد تعرض الصحافيين البحرينيين والمراسلين الأجانب للعديد من الإنتهاكات والتجاوزات، وهو ما أدى لمقتل إعلاميين اثنين (الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري)، وتعرض اكثر من ١٣٥ إعلامياً من صحافيين ومصورين ومدونين للإعتقال والتعذيب والفصل من أعمالهم والتشهير بهم.

رابطة الصحافة البحرينية تستنكر منع السلطات المصرية دخول الكاتب والناقد الدكتور علي الديري إلى أراضيها

لندن، ٢٠١٢/١/٢٥:

تعلن رابطة الصحافة البحرينية عن شجبها واستنكارها منع السلطات المصرية الكاتب والناقد البحريني الدكتور علي الديري (مواليد البحرين ١٩٧١) من دخول أراضيها لدى وصوله الى الأراضي المصرية يوم أمس (الثلاثاء) الموافق لـ ٢٤ يناير ٢٠١٢. وذلك استجابة لطلب السلطات البحرينية التي تبدو مصرة على الإستمرار في شن حملاتها المتكررة لملاحقة واستهداف الإعلاميين والصحافيين والكتاب والأدباء البحرينيين داخل البحرين وخارجها.

وكان الكاتب والناقد البحريني علي الديري قد وصل الى مطار القاهرة الدولي لتوقيع كتابه (خارج الطائفة) – الصادر عن دار مدارك – في معرض القاهرة الدولي للكتاب. وتم احتجازه في المطار وإعلامه بمنعه من دخول الأراضي المصرية، وطُلب منه المغادرة.

هذا وتعبر رابطة الصحافة البحرينية عن بالغ أسفها لإستجابة حكومة العسكر المصرية لتعميم (القوائم

السوداء) الصادرة عن الحكومة البحرينية للضغط على النشطاء الإعلاميين والحقوقيين والادباء والكتاب خارج البحرين، وذلك ضمن حملة الإستهداف من جانب الحكومة البحرينية للحريات الإعلامية والصحافية التي شملت أكثر من ١٤٠ إعلامياً من صحافيين ومصورين ومدونين وكتاب وأدباء وشعراء منذ حالة (السلامة الوطنية) في ١٥ مارس ٢٠١١ وحتى اليوم، وهو ما أدى إلى مقتل كل من الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري تحت التعذيب واعتقال وتعذيب العشرات من الصحافيين والمصورين والمدونيين، وذلك بحسب ما أقره تقرير لجنة تقصي الحقائق الملكية المستقلة (لجنة بسيوني) الصادر أواخر نوفمبر من العام الماضي ٢٠١١.

ويأتي هذا الإستهداف متزامناً مع اصدار تقرير البعثة الدولية الى البحرين تحت عنوان: «الحرمان من العدالة في البحرين: التضييق على حرية التعبير والتجمع»، إذ أكد التقرير الصادر عن ٦ منظمات حقوقية دولية وهي: مركز الخليج لحقوق الإنسان (ايرلندا/لبنان)/مؤشر على الرقابة (بريطانيا)/الخط الأمامي (ايرلندا)/ الدعم الدولي للإعلام (الدنمارك)/ لجنة الكتاب السجناء – القلم الدولي (بريطانيا)/ الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفكس)، أكد على استمرار الحملات الحكومية في اعتقال واستهداف وقتل ومضايقة الصحفيين، وإسكات الكتاب والفنانين.

هذا وتناشد الرابطة جميع هيئات ومؤسسات المجتمع المدني – خصوصاً المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي – في جمهورية مصر العربية التدخل لإيقاف العمل من جانب السلطات المصرية في المنافذ الحدودية بمثل هذه القوائم السوداء، يأتي ذلك عشية الاحتفالات الوطنية بمناسبة مرور العام الأول على الثورة المصرية التي كان من أهم مرتكزاتها المطالبة بحرية التعبير والرأي وضمان الحريات الإعلامية والصحافية. علماً بأن استجابة حكومة العسكر لتعميم هذه القوائم ضد الإعلاميين والكتاب هي سابقة في تاريخ الحكومات المصرية المتعاقبة.

كما وتناشد رابطة الصحافة البحرينية المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرية التعبير والإعلام والصحافة الى مخاطبة السلطات البحرينية الرسمية لتوقف ملاحقاتها ومضايقاتها واستهدافها المباشر للإعلاميين والصحافيين والكتاب والأدباء داخل البحرين وخارجها.

وتحمل رابطة الصحافة البحرينية السلطات البحرينية المسؤولية الكاملة عن سلامة الكتاب والإعلاميين والصحافيين البحرينيين داخل البحرين وخارجها، كما وتحث رابطة الحكومات الديموقراطية حول العالم على مخاطبة السلطات الرسمية في البحرين من أجل إيقاف حملات الإستهداف والمضايقات والتهديدات للإعلاميين البحرينيين حول العالم.

يذكر أن د. علي الديري هو باحث مهتم بالقضايا النقدية الثقافية والدينية وتمثلات الآخر الرمزية، متحصل على شهادة البكالوريوس لغة عربية، جامعة البحرين العام ١٩٩٣م. وشهادة الماجستير (قوانين تفسير الخطاب) جامعة القديس يوسف العام ٢٠٠٧. وشهادة الدكتوراه (مجازات الخطاب الفلسفي والصوفي) مصر ٢٠١٠.

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

ومن اصداراته: كتاب «التربية والمؤسسات الرمزية.. كيف تنتج المؤسسات ذواتنا؟» عن إدارة الثقافة والفنون بالبحرين في أغسطس٢٠٠٢م، كتاب «مجازات بها نرى: كيف نفكر بالمجاز؟» عن إدارة الثقافة والفنون بالبحرين في يوليو٢٠٠٦م. كتاب «طوق الخطاب: دراسة في ظاهرية ابن حزم» سبتمبر ٢٠٠٧م.

رابطة الصحافة البحرينية تستنكر محاكمة الإعلامي وحيد البلوشي والصحافية ريم خليفة أمام المحاكم الجنائية

لندن، ٢٠١٢/١/٣١:

تعلن رابطة الصحافة البحرينية – وهي رابطة تعنى بالدفاع عن الإعلاميين البحرينيين ومقرها لندن - عن شجبها واستنكارها لإستمرار حملات الإستهداف والمحاكمة للإعلاميين البحرينيين أمام المحاكم الجنائية في مملكة البحرين. وذلك ضمن جرائم النشر الإلكتروني

التي طالت العديد من النشطاء الإعلاميين.

ومن المقرر أن تنظر المحكمة الجنائية الصغرى يوم غد الأربعاء الموافق لـ ١ فبراير ٢٠١٢ أولى جلسات محاكمة الإعلامي وحيد البلوشي، ويمثل الإعلامي وحيد البلوشي في الدفاع المحامي سامي سيادي. فيما تنظر المحكمة ذاتها القضية المرفوعة ضد الصحافية ريم خليفة في اليوم التالي الموافق ٢ فبراير ٢٠١٢، ويمثلها في الدفاع المحامي محسن العلوي.

وكان الإعلامي وحيد البلوشي قد مثُل للتحقيق أمام النيابة العامة البحرينية في الثاني من يناير الجاري بتهمة الإهانة بطريقة العلانية رمزاً موضع تمجيد وتقديس لدى المسلمين، بعد شكوى كيدية تقدمت بها جمعية الأصالة الإسلامية (تنظيم اسلامي سلفي). وقد نفى الإعلامي التهم التي تم توجيهها اليه، مؤكداً أنها تهم (كيدية) وتأتي ضمن محاولات جمعية الأصالة إسكاته عن توجيه اي إنتقاد لها.

هذا وتتطالب رابطة الصحافة البحرينية بإيقاف هذه المحاكمة والى تضامن الإعلاميين والصحافيين البحرينيين مع الزميل وحيد البلوشي والزميلة ريم خليفة. وصولاً لضمان الحريات الإعلامية والصحافية في البحرين.

خصوصاً وأن المحاكمات تجري أمام المحاكم الجنائية لا المدنية، وهو ما يحيل لتطبيق مواد قانون الصحافة والنشر رقم ٤٧ وقانون العقوبات والتي تصل الى الحكم بالسجن.

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية الإتحاد الدولي للصحافيين ومنظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحافيين (الولايات المتحدة الأمريكية) وكافة الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرية التعبير والإعلام الى التدخل والضغط لدى السلطات البحرينية لإيقاف المحاكمات الجارية ومراجعة الأحكام الصادرة من القضاء البحريني بما يكفل محاكمات عادلة للإعلاميين البحرينيين.

يذكر أن الإعلامي وحيد البلوشي قد تم اختياره من اللجنة العربية للإعلام الإلكتروني ليكون ضمن فريق الخبراء والمستشارين وله العديد من المشاركات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الإعلام والصحافة والتكنولوجيا.

كما تعتبر الصحافية ريم خليفة من أبرز الصحافيين المستقلين، وكان التقرير الأخير الصادر في ٢٤ يناير ٢٠١٢ ،تونس/ لندن عن (لجنة الكتاب السجناء في منظمة القلم الدولية/منظمة إندكس على الرقابة /الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان / آيفكس/ مركز الخليج لحقوق الإنسان) تحت عنوان «الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي»، قد طالب الحكومة البحرينية في احد توصياته بإيقاف محاكمة واستهداف الصحافية ريم خليفة.

رابطة الصحافة البحرينية: إعلان (المنامة عاصمة للصحافة العربية) تكتيك خداع وتضليل مفضوحين أمام الرأي العام العالمي

لندن، الإثنين ٢٠١٢/٢/٢٧:

تعلن رابطة الصحافة البحرينية – وهي رابطة تعنى بالدفاع عن الإعلاميين البحرينيين ومقرها لندن – عن بالغ أسفها واستنكارها لإستمرار السلطات البحرينية في تجاهلها الإلتزام بتنفيذ توصيات اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) والتي تم اقرارها بمرسوم ملكي في ٢٩ يونيو ٢٠١١ وأصدرت تقريرها في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، يأتي ذلك مع استمرار السلطات البحرينية في انتهاك الحريات الإعلامية والصحافية منذ بدء العام الجاري وحتى اليوم.

وفيما اعتبرت منظمة مراسلون بلا حدود بحسب تقريرها الأخير للحريات الصحافية ٢٠١١ (المنامة) إحدى العواصم العشر الأكثر قمعاً للحريات، تستمر السلطات البحرينية في محاولاتها اليائسة خداع وتضليل الرأي العام الدولي والمنظمات الدولي الحقوقية والمعنية بحرية التعبير والحريات الإعلامية والصحافية، وذلك عبر اقامة

احتفالية تحت عنوان (المنامة عاصمة للصحافة العربية). يأتي هذا الإعلان فيما لا تزال حملات الإستهداف والتشهير والقمع للحريات الصحافية مستمرة في البلاد. يأتي ذلك أيضاً، في ظل ما تؤكده عديد المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالدفاع عن حرية التعبير وحرية الإعلام والصحافة من إستمرار لسياسة الرأي الواحد والتدخل الحكومي في توجيه الخطاب الإعلامي لصالحها.

ورغم الوعود الحكومية المتكررة، لا يزال العشرات من الإعلاميين والصحافيين المفصولين ينتظرون السماح لهم بالعودة الى اعمالهم في العديد من المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة. ولا تزال الحملات الحكومية لإستهداف وملاحقة الصحافيين مستمرة، سواء عبر استهداف سلامتهم الشخصية كما تعرض الصحافي مازن مهدي للإعتداء من جانب رجال الأمن في الثالث من شهر يناير الماضي أو عبر الملاحقات القضائية كالصحافية ريم خليفة التي لا تزال تواجه محاكمتها في المحاكم الجنائية البحرينية رغم عديد المناشدات الدولية لإيقاف هذه المحاكمات. وأدانت منظمة مراسلون بلا حدود بشدة الاعتداءات وأعمال الترهيب التي تستمر قوات الأمن في ارتكابها ضد الإعلاميين، وأضافت «يجدر بالمجتمع الدولي ألا ينخدع بازدواجية السلطات في مملكة البحرين: من جهة، تبدي استعدادها لمعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات، ومن جهة أخرى، تستمر في القمع».

وفيما لم تقدم الحكومة البحرينية أي دلائل ملموسة على جديتها في التحقيق ومحاكمة المسؤولين الحكوميين المعنيين بمقتل كل من الناشر كريم فخراوي (تقع مسؤولية مقتله على جهاز الأمن الوطني) والمدون زكريا العشيري (تم تحويل قضية مقتله للمحاكمة، واعلن محاميه ان المحكمة العسمرية كانت قد حكمت ببراءة المعذبين) وتعذيب العديد من الصحافيين منهم: نزيهة سعيد (تم تحويل قضية تعذيبها للمحكمة الجنائية واقتصار لائحة الإتهام بالمعذبة سارة الموسى فقط) وفيصل هيات (صحيفة البلاد) وحيدر محمد (صحيفة الوسط) وعلي جواد (صحيفة البلاد)، لا تزال الأحكام القضائية الجائرة على المدونين عبدالحليل السنقيس وعلي عبد الإمام والمصور حسن معتوق قائمة رغم ما شاب المحاكمات من انتهاكات وخروقات فاضحة لحقوق المتهمين بحسب القانونين المحلي والدولي، وهو ما أقره تقرير (لجنة بسيوني) حين أشار الى المخالفات الجسيمة التي حدثتمن جانب النيابة العامة والقضاء البحرينيين.

ولم تقتصر الإنتهاكات والملاحقات والجرائم الحكومية على الصحافيين في الداخل، فقد رفضت السلطات البحرينية منح تأشيرات دخول لعدد كبير من الصحفيين الأجانب الذين كانوا يرغبون في تغطية الذكرى السنوية لثورة ١٤ فبراير. وشملت قائمة المنع صحفيين من نيويورك تايمز وهيئة الإذاعة البريطانية وصحيفة وول ستريت جورنال وكريستيان ساينس مونتور. ووكالة الأنباء الفرنسية «أ ف ب». وكانت منظمة هيومان رايتس فيرست بياناً، قد أكدت أن من الصحفيين الذين تم رفض دخولهم، نيك كريستوف وآدم إليك من صحيفة نيويورك تايمز، وجريرج كارلستروم من قناة الجزيرة، وكارا سويفت من البي بي سي، وألفرد كريستين من ساينس مونيتور. كما أصدرت الحكومة البحرينية قراراً سابقاً في العام الماضي بمنع مراسل وكالة الأنباء الفرنسية الصحافي محمد

فاضل من العمل. وكان العديد من الصحافيين الأجانب قد تعرضو الى سوء المعاملة والإعتقال والترحيل القسري من البحرين خلال العام الماضي.

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية شتى المنظمات والهيئات والإتحادات الإقليمية والدولية المعنية بحرية التعبير والإعلام والصحافة وحقوق الإنسان الى التدخل في البحرين للضغط على السلطات السياسية لضمان سلامة الإعلاميين في البحرين. وتطلع الرابطة إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وبمشاركة دولية في مقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي، وتقديم المتسببين في مقتلهما لمحاكمة عادلة.

تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة وبمشاركة دولة في حالات التعذيب التي تعرض لها الإعلاميون في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين وجهاز الأمن الوطني.

تعهد الحكومة البحرينية السماح بإيفاد ممثل دائم للهيئات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة (الإتحاد الدولي للصحفيين/ منظمة مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحفيين) للعمل كمراقب دائم لمدة عامين، وذلك بهدف الإطلاع الرقابة المباشرة على ما تشهده البحرين من انتهاكات وتجاوزات واستهداف للإعلاميين والصحافيين.

ايقاف العمل بقانون رقم ٤٧ لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وإطلاق سراح الناشطين الإعلاميين والمدونين المعتقلين في السجون البحرينية على الفور وإيقاف جميع المحاكمات الجارية للإعلاميين البحرينين في محاكم السلامة الوطنية والمحاكم الجنائية، وكذلك مراجعة الأحكام الصادرة على المدونيين البحرينيين بالسجن تحت جرائم النشر. واعلان ايقاف الدعاوى المتبقية في النيابة العامة البحرينية.

إعادة جميع الصحافيين والمصورين والمدونيين المفصولين الى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإقرار تعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.

فصل إدارة شؤون الإعلام الخارجي عن هيئة شؤون الإعلام الحكومية، وتشكيل لجنة مؤقتة لتنظيم الصحافة والإعلام بإدارة صحافيين بحرينيين منتخبين لحين تشكيل هيئة عليا منتخبة لتنظيم الطباعة والنشر في البلاد بإشراف دولي. وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في النهج الإعلامي الذي تبنته هيئة الإذاعة والتلفزيون خلال الأحداث الاخيرة في البحرين وتقديم المسؤولين عن الإنتهاكات التي أثبتها تقرير اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق للمحاسبة.

وقف كافة أشكال الإضطهاد والتعدي والإستهداف على الإعلاميين والصحفيين والنشطاء البحرينيين والأجانب، ووقف كافة حملات الإستهداف الأمنية.

رابطة الصحافة البحرينية: الإعتداء على الصحافي أحمد البوسطة ضمن مسلسل استهداف الصحفيين في عاصمة قمع الحريات

لندن، الأربعاء ٢٠١٢/٤/٩:

تعلن رابطة الصحافة البحرينية – وهي رابطة تعنى بالدفاع عن الإعلاميين البحرينيين ومقرها لندن - عن شجبها واستنكارها لإعتداء قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية البحرينية على الصحافي أحمد البوسطة في العاصمة البحرينية المنامة مساء يوم أمس (الأحد) الموافق للثامن من أبريل / نيسان ٢٠١٢.

وتعرض الزميل أحمد البوسطة للاعتداء الجسدي بالضرب والكلمات النابية من قبل قوات مكافحة الشغب أثناء تواجده في المنامة وتزامن مع ذلك خروج مسيرة احتجاجية سلمية. وافاد الزميل احمد البوسطة أن القوات الأمنية كانت تفرق المحتجين في العاصمة البحرينية المنامة، وتم القبض عليه وضربه والتعرض له بالسباب والشتائم والكلمات النابية، كما قاموا بركله ولكمه عدة مرات بغرض إهانته والحط من كرامته، واستمر الزميل تحت الإعتقال والضرب لمدة نصف ساعة، لتم إخلاء سبيله لاحقاً.

هذا وتؤكد رابطة الصحافة البحرينية على أن استمرار السلطات الأمنية في الإعتداء على الصحافيين هو دلالة على أن استهداف الصحفيين والإعلاميين البحرينيين مسلسل لم تنتهي حلقاته بعد. يأتي ذلك بعد أقل من اسبوع على مقتل المصور أحمد اسماعيل بالرصاص الحي حين كان يقوم بتصوير مظاهرة سلمية في منطقة سلماباد في الحادي والثلاثين من مارس الماضي.

وتبدي الرابطة قلقها المتزايد من استمرار السياسات الحكومية المنهجة في استهداف الإعلاميين، خصوصاً مع افلات المسؤولين عن هذه الإنتهاكات والجرائم من العقاب. تشهد على ذلك المماطلات القضائية في محاكمة المسؤولين عن مقتل المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي بالإضافة الى المسؤولين عن سجن وتعذيب العديد من الإعلاميين البحرينيين من صحافيين ومصورين ومدونيين. كما لا تزال قوائم الإعلاميين المفوصولين

من أعمالهم لم تتغير رغم وعود السلطة المتكررة وإدعاءاتها بإعادة جميع المفصولين، ويبلغ مجموع من تمت اقالتهم من الإعلاميين في البحرين قرابة ٩٠ اعلامياً في القطاعين العام والخاص.

هذا وتحمل رابطة الصحافة البحرينية السلطات الرسمية في البحرين مسؤولية سلامة اعضاء الحقل الإعلامي الذي بات المنتمون له يمارسون مهنتهم وأدورهم الاجتماعية في ظروف صعبة، في عاصمة صنفتها منظمة مراسلون بلا حدود بأنها من العواصم العشر الأكثر قمعاً للحريات الإعلامية حول العالم.

رابطة الصحافة البحرينية تستنكر تلاعب السلطة في محاكمة المتورطين في تعذيب الصحافية نزيهة سعيد ومقتل العشيري وفخراوي

لندن، الأربعاء ٢٠١٢/٢/٢٢:

تعلن رابطة الصحافة البحرينية – وهي رابطة تعنى بالدفاع عن الإعلاميين البحرينيين ومقرها لندن – عن شجبها واستنكارها للضبابية والتلاعب الذي تمارسه السلطات البحرينية في محاكمة المُعذبين المتهمين في قضية تعذيب الإعلامية البحرينية ومراسلة قناة فرنسا ٢٤ الصحافية نزيهة سعيد، ومقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي.

وكانت المحكمة الجنائية الصغرى الثانية قد بدأت اليوم الأربعاء ٢٢ فبراير ٢٠١٢ النظر في أول قضية من قضايا التعذيب التي يتم تحويلها للقضاء. وفيما سمح للصحافية نزيهة سعيد بالحضور في المحكمة بمعية المحامي حميد الملا، منعت السلطات البحرينية دخول عائلتها. كما حضرت المتهمة بالتعذيب – الملازم أول– سارة الموسى، بمعية محاميها فريد غازي و٣ مرافقين.

وزارة الداخلية كانت قد وعدت بفتح تحقيق في حادثة تعذيب الصحافية البحرينية نزيهة سعيد بعد الحادثة في ٢٢ مايو ٢٠١١، ويشير ملف القضية المعروض أمام المحكمة الجنائية الى أنه تم عرض عدد من المتهمين في القضية الذين يتراوح عددهم من ٥ إلى ٦ أشخاص في النيابة العامة التي اكتفت بتحويل المُعذِبة (سارة الموسى) فقط إلى المحكمة العسكرية، ووجهت لها ٥ تهم، وتم تجريمها في كل التهم وفرض غرامة وإجراء إداري، وبعد طلب المعذبة سارة الموسى للإستئناف تم تحويلها للمحكمة الجنائية الصغرى الثانية لعدم اختصاص المحكمة بذلك. وطلب المحامي حميد الملا تأجيل الجلسة لرفع دعوى الحق المدني، وتم تأجيل القضية الى ٤ مارس المقبل، كما طلب وجود الصحافية نزيهة سعيد والمُعذِبة سارة الموسى في الجلسة للنقاش والشهادة.

وتؤكد رابطة الصحافة البحرينية عن قلقها العميق وتشكيكها في مجريات هذه المحاكمة وصدقية إجراءاتها،

خصوصاً وما رافق هذه المحاكمة من ضبابية وتستر على مجريات المحاكمة العسكرية التي لم يعلن عنها أو عن أي من الإجراءات التي اتخذت من جانب النيابة العامة. كما وتؤكد الرابطة رفضها لإكتفاء النيابة العامة بتحويل معذبة واحدة من مجموع المعذبين الى المحاكمة، خصوصاً وأن الصحافية نزيهة سعيد كانت قد تعرفت في ٢٤ مايو ٢٠١١ على معذبين اثنين في أولى جلسات التعرف على المتهمين في النيابة العامة.

قضيتا مقتل المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي

وفيما تستمر المحكمة الكبرى الجنائية في السادس والعشرين من شهر فبراير الجاري النظر في قضية مقتل المدون البحريني زكريا العشيري في ٩ أبريل ٢٠١١، بعد سبعة أيام من إلقاء القبض عليه إثر تعرضه للتعذيب في من جانب السلطات الأمنية في السجون البحرينية. تؤكد رابطة الصحافة البحرينية عن قلقها من مسار هذه المحاكمة بعد تأكيد المحامي محمد التاجر للصحافة المحلية أن القضاء العسكري «كان قد برأ المتهمين الخمسة في القضية. وأن محكمة الاستئناف العسكرية قضت بعدم اختصاص المحكمة وإحالة القضية للمحاكم المدنية التي تنظر الآن في القضية».

وهو ما يشير ضمنياً، إلى أن مسار القضية قد يذهب للحكم ببراءة المُعذبين المتهمين – ٥ افراد من الشرطة يحملون الجنسية الباكستانية – في استهتار وتلاعب واضح من السلطات الرسمية بالقضاء البحريني وفي التزامها تنفيذ توصيات لجنة تقضي الحقائق (لجنة بسيوني). وهو التقرير الحكومي الذي أكد ما تعرض له المدون زكريا العشيري من تعذيب في السجون البحرينية ودعا لمحاكمة المتورطين في قضايا القتل والتعذيب، عسكريين كانو أو مدنيين.

من جانب أخر، لا تزال السلطات الرسمية تتحفظ عن الإعلان رسمياً عن محاكمة المُعذبين المتسببين في مقتل الناشر كريم فخراوي. وبحسب تقرير بسيوني فإن الوفاة قد حدثت في مستشفى قوة دفاع البحرين بعد نقله من التوقيف في جهاز الأمن الوطني. وهو ما يعني تحمل جهاز الأمن الوطني مسؤولية مقتل فخراوي.

ويؤكد تقرير اللجنة الملكي لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) أن جهاز الأمن الوطني قد «أجرى تحقيقاً بشأن الإساءة البدنية التي تعرض لها الناشر كريم فخراوي. وأسفر هذا التحقيق عن محاكمة شخصين بسبب الإساءة البدنية. وترى اللجنة أن جهاز الأمن الوطني لم يتمكن من إجراء تحقيق فعال، وبالتالي لم يف بالالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي». كما لم يتم الإعلان رسمياً عن هذه المحاكمات.

وتدعو رابطة الصحافة البحرينية السلطات البحرينية الى أن تلتزم بشفافية الإعلان عن كافة اجراءات المحاكمات بصورة علنية، وأن يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشأن الحقوقي في الرقابة عليها، خصوصاً وأن النيابة العامة والقضاء البحرينيين لا يتمتعان بالإستقلالية، إذ يتم تعيين أعضاء الجهازين من جانب السلطة السياسية في البلاد.

رابطة الصحافة البحرينية تدعو الإعلاميين والحقوقيين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني للإحتشاد في محاكمة معذبي الصحافية نزيهة سعيد

لندن، الأربعاء ٢٠١٢/٤/١٦:

تدعو رابطة الصحافة البحرينية – وهي رابطة تعنى بالدفاع عن الإعلاميين البحرينيين ومقرها لندن – جميع الإعلاميين من صحافيين ومصورين ومدونين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني المعنية للإحتشاد في محاكمة المُعذبين المتهمين في قضية تعذيب الإعلامية البحرينية ومراسلة قناة فرنسا ٢٤ الصحافية نزيهة سعيد، وذلك يوم الأربعاء الموافق لـ ١٨ أبريل / نيسان ٢٠١٢ أمام المحكمة الكبرى الجنائية الأولى.

وتؤكد رابطة الصحافة البحرينية على ضرورة أن يساهم هذا الإحتشاد في إرسال رسالة واضحة للسلطات البحرينية بأن محاكمة المتهمين في قضايا الإعلاميين هو حق لا تنازل عنه، وأن مناصرة الصحافية نزيهة سعيد في هذه المحاكمة هي تأكيد على جدية هذه المطالب، والثبات عليها.

هذا وتناشد الرابطة المؤسسات الحقوقية المعنية بالحضور وتوثيق مجريات المحاكمة، إيماناً منها بأن مسؤولية الدفاع عن حرية التعبير والإعلام ليست قضية الصحافيين أو الهيئات والنقابات الصحافية المهنية ذات الصلة المباشرة وحسب، بل هي قضية المجتمع بكل فئاته ومكوناته وشرائحه ومؤسساته المدنية، خصوصاً وما ضمنته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من ضمان حق الإنسان في التعبير عن رأيه بحرية.

وتأتي هذه المناشدة العاجلة نظراً لما تبديه الرابطة من تشكيك وقلق متزايدين حول مجريات هذه المحاكمة وصدقية إجراءاتها، خصوصاً وما رافقها من ضبابية وتستر على مجريات المحاكمة العسكرية التي لم يعلن عنها، أو عن أي من الإجراءات التي اتخذت من جانب النيابة العامة. كما وتؤكد الرابطة رفضها لإكتفاء النيابة العامة بتحويل معذبة واحدة (الملازم سارة الموسى) من مجموع المعذبين الى المحاكمة، خصوصاً وأن الصحافية نزيهة سعيد كانت قد تعرفت في ٢٤ مايو ٢٠١١ على معذبين اثنين في أولى جلسات التعرف على المتهمين.

وبمناسبة مرور الذكرى السنوية الأولى على مقتل المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي، تؤكد رابطة الصحافة البحرينية على أنها تتابع عن كثب تفاصيل محاكمة المتهمين في مقتلهما، وتؤكد الرابطة عن قلقها من مسار هذه المحاكمات والتلاعب في لائحة الإتهامات في استهتار وتلاعب واضح، وهو ما يؤكد أن لا جدية في الإلتزام بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقضي الحقائق (لجنة بسيوني). وهو التقرير الحكومي الذي أكد ما تعرض له العشيري وفخراوي من تعذيب، داعياً لمحاكمة المتورطين في قضايا القتل والتعذيب، عسكريين كانو أو مدنيين.

وتدعو رابطة الصحافة البحرينية السلطات البحرينية الى أن تلتزم بشفافية الإعلان عن كافة اجراءات

المحاكمات بصورة علنية وبما يشمل جميع الإعلاميين الذين تعرضوا للإعتقال والتعذيب من صحافيين ومصورين ومدونين، وأن يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشأن الحقوقي في الرقابة عليها، خصوصاً وأن النيابة العامة والقضاء البحرينيين لا يتمتعان بالإستقلالية، إذ يتم تعيين أعضاء الجهازين من جانب السلطات السياسية في البلاد.

رابطة الصحافة البحرينية: البحرين تسابق سيارات الفورمولا في التنكيل بحرية التعبير والإعلاميين

لندن، الأحد ٢٠١٢/٤/٢٢:

تشجب رابطة الصحافة البحرينية اعتقال السلطات البحرينية للناشط محمد حسن إثر ظهوره في البرنامج الوثائقي الأميريكي الشهير دان راذر، وتلقيه اتصالات تهديد من الأجهزة الأمنية عبر الهاتف وإصابته بإستهداف مباشر من قبل قوات الأمن، وتعرضه للإعتداء الجسدي.

وأكد ممثل الرابطة في البحرين إعتقال الناشط محمد حسن بعد إصابته في منطقة البلاد القديم برفقة مراسلين أجانب، ونقله إلى مستشفى السلمانية الطبي حيث تم اعتقاله، واحتجزت السلطات الأمنية حسن ليوم كامل، وأفرجت عنه في الساعات الأولى من صباح اليوم السبت.

وتبدي رابطة الصحافة البحرينية قلقها جراء عودة سياسات الإعتقال والتنكيل بالمشاركين في البرامج التلفزيونية والإذاعية للقنوات الدولية، وهي سياسات دأبت السلطات على انتهاجها منذ ١٤ فبراير ٢٠١١، إذ سبق للسلطات الأمنية في البحرين أن اعتقلت وحققت مع العديد من الإعلاميين والصحفيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين ممن كان لهم مشاركات في شاشات التلفزة الدولية. ووثقت الرابطة العديد من حالات الإعتداء الجسدي، والإهانات اللفظية أثناء عمليات التحقيق والإعتقال.

إلى ذلك، أكدت العديد من وكالات الأنباء والقنوات التلفزيونية والصحف العالمية منع السلطات البحرينية لمراسليها من دخول البحرين، في خطوة تعتبرها رابطة الصحافة البحرينية أسلوباً مفضوحاً ضمن سياسات هيئة شؤون الإعلام الحكومية في التضييق على التغطيات الإعلامية للأحداث التي تعصف بالبحرين. ولم ينفي ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في مقابلة تلفزيونية منع المراسلين الأجانب من دخول بلاده، وأكتفى بالتعليق بأن الجهة المسؤولة عن هذا المنع هي الحكومة !

وتضم قائمة المراسلين الممنوعين من دخول البحرين مراسل فايننشال تايمز سيمون كير، والصحفية في جريدة التايمز كارين لي، والصحفية الأمريكية في قناة CNN أمبر لايون، وصحفيان من وكالة أنباء أسوشيتدبرس، كما منعت الحكومة البحرينية دخول جميع المراسلين غير الرياضيين في وكالة رويتر، وأكدت الوكالة منع مراسليها

من دخول البلاد.

وقبل انطلاق التجارب الأولية لسباق الفورمولا ١، ورغم عديد المناشدات الدولية بالتوقف عن استهداف الصحافيين البحرينيين في قضايا جنائية (ملفقة) تتعلق بحرية التعبير في أساسها، أدان القضاء البحريني الصحافية ريم خليفة في القضية التي عُرفت بـ (قضية المؤتمر الصحفي للأطباء الإيرلنديين) وأصدر القاضي حكماً بتغريم الصحافية ٦٠٠ دينار (١٦٠٠ دولار أمريكي)، ورفض القضاء البحرين الإستماع لشهود النفي في القضية وهو ما يؤكد أن المحاكمة كانت لأهداف سياسية.

كما أعادت المحكمة الكبرى الجنائية قضية مُعذبي مراسلة فرانس ٢٤ الصحافية البحرينية نزيهة سعيد الى النيابة العامة، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول جدية السلطات القضائية البحرينية في تنفيذ توصيات بسيوني، خصوصاً فيما يتعلق بمحاكمة المسؤولين المتورطين في قضايا التعذيب، بالإضافة إلى المطالبات التي أطلقها الإتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين في التحقيق في قضية تعذيب الصحافية نزيهة سعيد، وتقديم المعذِبين للعدالة.

يذكر أن الإعلاميين البحرينيين من صحافيين ومصورين ومدونيين قد تعرضو لحملة اعتقالات موسعة بعد اعلان حالة الطوارئ في ١٥ مارس ٢٠١١، تبع ذلك مقتل الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري، بالإضافة لإعتقال وتعذيب وإقالة أكثر من ١٤٠ إعلامياً، خلاف العشرات من المراسلين الأجانب الذين تعرضوا للإعتقال المؤقت، والترحيل القسري من البلاد، أو المنع من دخول البحرين.

تقرير: الجوع من أجل الحرية

لندن، ٢ مايو ٢٠١٢:

يحتفل الصحافيون في البحرين باليوم العالمي لحرية الصحافة هذا العام ٢٠١٢ في إضراب عام عن الطعام دعت له رابطة الصحافة البحرينية. يأتي ذلك كتعبير احتجاجي لما تشهده حرية التعبير والصحافة من انتهاكات وتجاوزات حكومية منذ الرابع عشر من فبراير العام الماضي وحتى اليوم.

الإضراب عن الطعام في هذا اليوم هو بمثابة الصرخة في وجه السلطات الرسمية وسياساتها القمعية لحرية الكلمة. وهو أيضاً، رسالة إنسانية يوجهها الصحافيون في البحرين للمجتمع الدولي لحثه على بذل المزيد من الضغوط على النظام السياسي في البحرين للوفاء بإلتزاماته وتعهداته أمام الهيئة الأممية (الأمم المتحدة).

الإنتهاكات... مسلسل مستمر

لايزال الإعلاميون في البحرين يستذكرون ببالغ الأسى والحزن مقتل إعلاميين اثنين (الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري) أثناء احتجازهما لدى السلطات البحرينية، إضافة إلى اعتقال وإقالة العشرات من الصحافيين والإعلاميين، خصوصاً الزملاء والزميلات الذين تعرضوا للإعتقال التعسفي وأبشع أشكال التعذيب

في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية البحرينية، وقوة دفاع البحرين، والأمن الوطني.

ولأن الأوساط الإعلامية والصحافية في البحرين كانت تأمل في أن يكون لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تأثير في تصحيح مسار السياسات الحكومية فيما يتعلق بحرية التعبير والإعلام، إلا أن شيئاً لم يتغير، إذ لا تزال الإنتهاكات مستمرة في فترة تعتبر الأسوأ في تاريخ البحرين منذ الإستقلال وحتى اليوم. دلالة ذلك على الأقل تصنيف المنامة كواحدة من العواصم العشر الأكثر قمعاً للحريات، بحسب منظمة مراسلون بلا حدود.

ولم يقتصر سجل سياسات التعتيم وقمع الحريات الإعلامية ضد الصحافيين البحرينيين فقط (راجع جدول التوثيق)، فلا تزال وسائل الإعلام الدولية ومراسلو وكالات الأنباء الدولية يعانون جراء السياسات الحكومية التي اتصفت بالعدائية معها، ودلالة على ذلك العديد من الحالات التي وثقتها المنظمات والهيئات الدولية لمنع المراسلين والصحافيين من دخول البحرين لتغطية أحداث مرور عام على الإحتجاجات في دوار اللؤلؤة، واحتجاز الصحافيين والنشطاء الإلكترونيين وإجبارهم على مغادرة البلاد (راجع جدول التوثيق).

شهود الإنتهاكات

وإضافة إلى ما أقرته بيانات ومواقف المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحرية التعبير، ومنها منظمة مراسلون بلا حدود والاتحاد الدولي للصحافيين ولجنة حماية الصحافيين (الولايات المتحدة) والهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، فقد وثق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) الصادر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، العديد من الإنتهاكات والجرائم التي تعرض لها الاعلاميون والصحافيون في البحرين، بما يشمل مقتل المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي في التاسع والثاني عشر من أبريل العام ٢٠١١، والاعتقالات وحالات التعذيب والاقالات الجماعية للعديد من الصحافيين، ومن مختلف وسائل الإعلام في القطاعين الحكومي والخاص.

كما تضمن تقرير لجنة بسيوني الإقرار بالإنتهاكات الصادرة عن المؤسسات الاعلامية الرسمية للدولة ممثلة في هيئة شؤون الإعلام وتلفزيون البحرين التي مارست دوراً طائفياً سلبياً، وكذلك جنوح الدولة للسيطرة على الصحافة اليومية وتوجيهها سياسياً لصالحها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد لما أهمله تقرير بسيوني من الإقرار بأن تلفزيون البحرين لعب دوراً مباشراً في إقالة واعتقال العديد من المواطنين جراء سياسة التحريض الطائفي واستخدام مفردات ذات دلالات جنائية مثل (الخونة) و(المجرمين) و(الإرهابيين).

التوصيات المعلقة بعقود التدريب

وفي حين أشار تقرير بسيوني إلى ضرورة الإلتفات لتنفيذ ما تضمنه من توصيات، ورغم العديد من المناشدات

المطالبة التي خرجت بها المنظمات والهيئات الدولية، لم تقم السلطات السياسية في البلاد باتخاذ أي إجراءات تصحيحية جدية تجاه ما أثبته التقرير من تجاوزات ومخالفات. وأكتفت هيئة شؤون الإعلام بتوقيع عقود تدريبية مع بعض القنوات التلفزيونية الدولية في مجالات التدريب، في تجاهل واضح إلى أن المخالفات والتجاوزات لم تكن تتعلق بالمعالجات الفنية أو لضعف في المسوى المهني لدى العاملين، بل كانت تتعلق بالمحتوى الإعلامي للتغطيات والتجيير الطائفي لها وفق سياسات أجبرَ الإعلاميون على انتهاجها تحت ضغوط سياسية. وعليه، فإن المسؤولين عن سياسات الإعلام الرسمي الطائفي والتحريضي لايزالون على مقاعدهم ليديروا مرحلة الإصلاح بعد أن فرغوا من مرحلة الانتهاكات والتجاوزات والمخالفات التي أقرتها اللجنة.

أما على صعيد توصيات لجنة بسيوني المعتلقة بمحاكمة ومحاسبة المسؤولين عن تعذيب المحتجزين، فلم تقم السلطات البحرينية حتى الآن بواجباتها في الكشف عن المعذبين والمسؤولين عن الانتهاكات والجرائم التي طالت الإعلاميين من صحافيين ومصورين ومدونين. إذ لا ينظر القضاء البحريني حتى اليوم سوى قضايا التعذيب في حالات المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي والصحافية نزيهة سعيد، وتتحفظ الرابطة والعديد من المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية بشدة على إجراءات النيابة العامة في التحقيق والمحاكمات التي تعتبرها الرابطة مجرد محاكمات صورية، إذ أنها لا تحاسب المسؤولين الفعليين عن الانتهاكات، كما أغفل القضاء البحريني العديد من حالات الإعتقال التعسفي والتعذيب لبقية الإعلاميين من مختلف التخصصات.

ومن جانب آخر، لا تزال الصحافية في صحيفة الوسط البحرينية ريم خليفة تواجه استهدافاً حكومياً ذا صبغة سياسية واضحة، وذلك عبر استمرار محاكمتها في القضاء البحريني رغم العديد من المناشدات الدولية، والتي كان آخرها التقرير المؤرخ في ٢٤ يناير ٢٠١٢ (تونس/ لندن) والصادر عن (لجنة الكتاب السجناء في منظمة القلم الدولية/ منظمة إندكس على الرقابة/ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان/ آيفكس/ مركز الخليج لحقوق الإنسان) تحت عنوان «الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي»، وطالب التقرير الحكومة البحرينية في أحد توصياته الرئيسية بإيقاف محاكمة واستهداف الصحافية ريم خليفة.

ولا يزال العديد من الصحافيين المفصولين من وسائل الإعلام الحكومية والخاصة ينتظرون عودتهم لأعمالهم، ولم تستطع رابطة الصحافة البحرينية توثيق عودة مفصول واحد إلى عمله ممن تمت إقالتهم.

ويمكن الإعتماد على تقرير رابطة الصحافة البحرينية (الكلمة تساوي الموت) لتوثيق حالات الفصل التعسفي من العمل. وعرضت هيئة شؤون الإعلام على المفصولين من الإعلاميين العودة لوظائف في غير تخصصاتهم وبشروط مجحفة، ورفض العاملون العودة لأعمال لا تتوافق وتخصصاتهم. ولا تزال الصحف البحرينية القريبة من مؤسسة الحكم أو التي تعود ملكيتها لأفراد من العائلة الحاكمة ترفض إعادة الصحافيين والمصورين المفصولين إلى أعمالهم.

الأحكام القضائية الجائرة

لاتزال الأحكام القضائية الصادرة في ٢٢ يونيو الماضي ضد كل من الدكتور عبدالجليل السنقيس، وهو مدون وناشط في حقوق الإنسان؛ وعلى علي عبدالإمام، وهو مدون ومؤسس منتدى سياسي، وحسن معتوق وهو مصور وممرض، لا تزال تمثل قلقاً كبيراً داخل الأوساط الإعلامية في البحرين وخارجها.

وأصدرت العديد من المنظمات الحقوقية والمعنية بحرية التعبير بيانات وصفت هذه الأحكام بأنها أحكام قضائية متعسفة، إذ تمتد من ثلاث أعوام إلى خمسة عشر عاماً. وفيما ينفذ كل من الدكتور عبدالجليل السنقيس والمصور حسن معتوق أحكامهما، تم الحكم على المدون علي عبدالإمام غيابيًا. ولم ترد أي معلومات حتى إعداد هذا التقرير عن مكان إقامته أو ما إذا كان قد تعرض للإعتقال دون الإعلان عن ذلك.

ولقد شابت هذه الأحكام القضائية إجراءات غير قانونية، إذ تعج هذه المحاكمة بالتجاوزات والخروقات لحقوق المتهمين كما تعرض المدون والناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان عبدالجليل السنقيس للتعذيب في المعتقل، ولم تعقد محاكمات المتهمين وفق الأعراف القانونية المتبعة عالميًا أو محلياً، كما أنها تتنافى ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعت البحرين عليها.

الخاتمة والتوصيات

تؤكد رابطة الصحافة البحرينية على خطورة الوضع القائم في البحرين، خصوصاً فيما يتعلق بسلامة الصحافيين والمصورين والمدونين الذين يتعرضون لانتهاكات وحملات استهداف منظمة. كما لم تقم حكومة البحرين بأي إجراءات أو إصلاحات جادة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني). بل استمرت الدولة في سياسات القمع والملاحقة للصحافيين والناشطين الإلكترونيين، كما لا تزال هيئة شؤون الإعلام تحكم سيطرتها على الإعلام الإلكتروني عبر منع العديد من المواقع الإلكترونية الإعلامية، منها موقع صحيفة القدس العربي اللندنية ومرآة البحرين والعديد من الصفحات الإلكترونية في مواقع التواصل الإجتماعي.

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية شتى المنظمات والهيئات والاتحادات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإعلام والصحافة وحقوق الإنسان إلى التدخل في البحرين للضغط على الحكومة البحرينية لضمان سلامة الإعلاميين في البحرين. وتتطلع الرابطة إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وبمشاركة دولية في مقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي، وتقديم المتسببين في مقتلهما لمحاكمة عادلة.

تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في حالات التعذيب التي تعرض لها الإعلاميون في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين وجهاز الأمن الوطني.

تعهد الحكومة البحرينية السماح بإيفاد ممثل دائم للهيئات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة (الاتحاد الدولي للصحافيين/ منظمة مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحافيين) للعمل كمراقب دائم لمدة عامين، وذلك بهدف الإطلاع والرقابة المباشرة على ما تشهده البحرين من انتهاكات وتجاوزات واستهداف للإعلاميين

والصحافيين في البحرين.

إيقاف العمل بقانون رقم ٤٧ لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وإطلاق سراح الناشطين الإعلاميين والمدونين المعتقلين في السجون البحرينية ممن تتعلق تهمهم بحرية التعبير على الفور، وإيقاف جميع المحاكمات الجارية للإعلاميين البحرينيين أمام المحاكم الجنائية، وكذلك مراجعة الأحكام الصادرة على المدونين البحرينيين بالسجن تحت جرائم النشر. وإعلان إيقاف الدعاوى المتبقية في النيابة العامة البحرينية وحفظها.

إعادة جميع الصحافيين والمصورين والمدونين المفصولين إلى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإقرار تعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.

فصل إدارة شؤون الإعلام الخارجي عن هيئة شؤون الإعلام الحكومية، وتشكيل لجنة مؤقتة لتنظيم الصحافة والإعلام بإدارة صحافيين بحرينيين منتخبين لحين تشكيل هيئة عليا منتخبة لتنظيم الطباعة والنشر في البلاد.

وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في النهج الإعلامي الذي تبنته هيئة الإذاعة والتلفزيون خلال الأحداث الأخيرة في البحرين وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات التي أثبتها تقرير اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق للمحاسبة.

وقف كافة أشكال الاضطهاد والتعدي والاستهداف على الإعلاميين والصحافيين والنشطاء، ووقف الإجراءات الأمنية.

رابطة الصحافة البحرينية تدين اعتقال الصحفي أحمد رضي بسبب تصريحاته إلى قنوات فضائية

لندن، الخميس ١٧ مايو ٢٠١٢:

تدين رابطة الصحافة البحرينية اعتقال السلطات البحرينية للصحفي والمدون أحمد رضي (٣٥ عاماً) إثر تصريحاته إلى عدد من وسائل الإعلام العربية في اليومين السابقين لاعتقاله.

وأكد ممثل الرابطة في المنامة «اعتقال أحمد رضي من منزله في منطقة السنابس، غربي العاصمة المنامة، يوم أمس الأربعاء الساعة ٤ فجراً، من قبل عناصر الأمن، حيث قامت بتحطيم باب منزله، ومن ثم اقتياده إلى جهة مجهولة».

وتبدي رابطة الصحافة البحرينية قلقها جراء عودة سياسات الإعتقال والتنكيل بالمشاركين في البرامج التلفزيونية والإذاعية للقنوات الدولية، وهي سياسات دأبت السلطات على انتهاجها منذ ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١.

وأكدت عائلة ارضي أن اعتقاله جاء في إثر «تصريحاته إلى عدد من وسائل الإعلام العربية في اليومين السابقين لاعتقاله، والتي أبدى فيها اعتراضه على مشروع الاتحاد الذي أعلن عنه قادة دول مجلس التعاون الخليجي وضم البحرين إلى السعودية».

وعمل أحمد رضي صحفياً في جريدة «الأيام» منذ العام ٢٠٠٠، ولاحقاً مراسلاً لسنتين من المنامة إلى قناة «المنار» اللبنانية منذ العام ٢٠٠٢. قبل أن تتدخل «وزارة الإعلام» آنذاك وتقوم بإيقافه، حيث رفضت إعطاءه رخصة لمزاولة العمل معها، على غرار كثير من المراسلين الخارجيين الذين يخالفون توجهات السلطة. وهي ليست المرة الأولى التي يجري اعتقاله فيها، فقد سبق وأن قامت السلطات باعتقاله في خلال أحداث التسعينات، حيث تعرض للتعذيب الشديد، ما أدى إلى فقدانه السمع في إحدى أذنيه. وقد أدلى بشهادته على ذلك في قناة «الجزيرة» القطرية في وقت سابق مع طرح ميثاق العمل الوطني. وحاليا، هو ينشط من خلال مدونته الخاصة الموسومة «سلاحي قلمي»، كما يزاول النشر المستمر باسمه على المنتديات الإلكترونية، إضافة إلى حسابه في «تويتر».

وكانت رابطة الصحافة البحرينية قد وثقت انتهاكات حقوق الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الأول من هذا العام ٢٠١٢ في تقرير وضعته بمناسبة يوم الصحافة العالمي ٣ مايو/أيار الجاري. وقد شملت أنواع الانتهاكات التي فاقت ٢٠ حالة تضاف إلى نحو ١٤٠ حالة سجلت العام الماضي ٢٠١١، شملت المحاكمة والتعذيب والقتل والطرد والفصل التعسفي.

يذكر أن الإعلاميين البحرينيين من صحافيين ومصورين ومدونين قد تعرضو لحملة اعتقالات موسعة بعد اعلان حالة الطوارئ في ١٥ مارس ٢٠١١، تبع ذلك مقتل الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري، بالإضافة لاعتقال وتعذيب وإقالة الكثيرين، خلاف العشرات من المراسلين الأجانب الذين تعرضوا للإعتقال المؤقت، والترحيل القسري من البلاد، أو المنع من دخول البحرين.

بيان رابطة الصحافة البحرينية حول اعتقال كل من الصحافي احمد رضي ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب والمخرج ياسر ناصر العباسي

لندن، الإثنين ١١ يونيو ٢٠١٢:

تدين رابطة الصحافة البحرينية استمرار السلطات الامنية والقضائية في البحرين استهداف الإعلاميين والتضييق على حرية التعبير والحريات الصحافية وفق سياسات حكومية ممنهجة ومستمرة، وذلك رغم عديد

التعهدات والتصريحات الرسمية التي تدعي الإلتزام بضمان الحريات الإعلامية والصحافية في البلاد.

ولا تزال السلطات البحرينية تحتجز الصحافي والمدون أحمد رضي (٣٥ عاماً) منذ السادس عشر من مايو الماضي إثر تصريحاته الصحافية إلى عدد من القنوات الفضائية. وذلك دون أن توجه له أي تهمه رسمية أو ان تسمح لمحاميه الإلتقاء به، افادت ذلك المحامية ريم خلف. كما اكدت عائلة الصحافي أحمد رضي بعد زيارته، تعرضه للتعذيب والإعتداء من السلطات الأمنية للإدلاء بإعترافات ملفقة. هذا وتطالب الرابطة بالإفراج الفوري عن الصحافي رضي فوراً، ودون شروط،

كما وتبدي رابطة الصحافة البحرينية قلقها جراء عودة سياسات الإعتقال والتنكيل بالمشاركين في البرامج التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإتصال الإجتماعي، وهي سياسات دأبت السلطات الأمنية في البلاد على انتهاجها منذ ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١.

ويأتي في هذا السياق اعتقال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان نبيل رجب في ٦ يونيو الجاري على خلفية تصريحات ناقدة لرئيس الوزراء خليفة سلمان ال خليفة في موقع (تويتر). وتطالب الرابطة بالإفراج الفوري عن الناشط الحقوقي نبيل رجب إذ ان مقدمي البلاغ هم من ذوي المناصب الحكومية العليا، أحدهم هو صالح هندي، ويعمل كمستشاراً خاصاً للملك حمد عيسى آل خليفة. والثاني هو العقيد السابق في جهاز أمن الدولة عادل فليفل وهو مطلوب لقضايا تتعلق بالتعذيب، مما يجعل القضية كيدية بوضوح.

كما تابعت رابطة الصحافة البحرينية مسار محاكمة المسؤولين عن تعذيب مراسلة قناة فرنسا ٢٤ الصحافية البحرينية نزيهة سعيد، وتبدي الرابطة قلقها الشديد جراء استمرار السلطات القضائية البحرينية بالتعاون مع النيابة العامة – وكلاهما جهازان يضطلع الملك بتعيين ممثليهما – في التلاعب بمسار المحاكمة، وعديد المحاكمات القضائية التي تتعلق بالإعلاميين والصحافيين في البحرين.

ولقد تبين للرابطة وبما لا يدعو للشك أن لا جدية لدى الحكومة البحرينية في تنفيذ توصيات بسيوني التي أكدت في شق منها على ضرورة محاكمة المتورطين في جرائم التعذيب من عسكريين ومدنيين. وأن المماطلات القضائية في قضية محاكمة المسؤولين عن تعذيب الصحافية نزيهة سعيد، تتكرر في جميع المحاكمات الأخرى، وبما يشمل محاكمة المسوؤلين عن مقتل كل من الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري، فيما لا تزال السلطات البحرينية تتحفظ على اعلان نتائج التحقيق في مقتل الإعلامي المصور أحمد اسماعيل، والذي تشير اصابع الإتهام في مقتله لميليشيات امنية تابعة للسلطة.

من جانب آخر، أقدمت السلطات البحرينية على اعتقال المخرج الفنان البحريني ياسر ناصر العباسي في الثاني من يونيو الجاري، وافادت مصادر موثقة ان قوات أمن النظام البحريني قامت بالاعتداء على المخرج ياسر ناصر بالضرب المبرّح، وتمزيق ملابسه.

هذا وقررت النيابة العامة توقيف الفنان ياسر العباسي لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيق، بذريعة مشاركته في مسيرة غير مخطر عنها. تجدر الاشارة الى أن المخرج والفنان البحريني ياسر ناصر قدم العديد من الإنتاجات الفنية الدرامية والمسرحية، منها المسلسل التلفزيوني الفجـر المستحيل، ومسرحية جلجامش، اضافة الى مساهمته في مسرح الطفل ومنها مشاركته في مهرجان مزون العربي لمسرح الطفل.

وكانت رابطة الصحافة البحرينية قد وثقت انتهاكات السلطات البحرينية خلال الربع الأول من هذا العام ٢٠١٢ في تقرير أصدرته بمناسبة يوم الصحافة العالمي ٣ مايو/أيار الجاري (الجوع من اجل الحرية). وتضاف الانتهاكات التي فاقت ٢٠ حالة إلى نحو ١٤٠ حالة سجلت خلال العام الماضي ٢٠١١، شملت القتل والتعذيب والمحاكمات القضائية والطرد والفصل التعسفي.

يذكر أن الإعلاميين البحرينيين من صحافيين ومصورين ومدونيين قد تعرضو لحملة اعتقالات موسعة بعد اعلان حالة الطوارئ في ١٥ مارس ٢٠١١، تبع ذلك مقتل الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري والمصور احمد اسماعيل، بالإضافة لاعتقال وتعذيب وإقالة ١٤٠ اعلاميا، خلاف العشرات من المراسلين الأجانب الذين تعرضوا للإعتقال المؤقت، والترحيل القسري، أو المنع من دخول البلاد.

بيان رابطة الصحافة البحرينية حول استهداف مراسلة وكالة الاسوشيتدبرس الصحافية ريم خليفة

لندن، الإثنين ٢ يوليو ٢٠١٢:

تدين رابطة الصحافة البحرينية استمرار السلطات الامنية في البحرين استهداف الإعلاميين والصحافيين البحرينيين والتضييق على حرية التعبير وفق سياسات حكومية ممنهجة، وذلك رغم عديد التعهدات التي تدعي إلتزام الدولة بضمان الحريات الإعلامية والصحافية في البلاد.

ويوم الجمعة الموافق لـ ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٢ تعرضت مراسلة وكالة الاسوشيتد برس في المنامة الصحافية البحرينية ريم خليفة لطلق مباشر بقنبلة صوتية قرب مدخل مبنى صحيفة الوسط في شارع البديع بالمحافظة الشمالية من البلاد.

واستهدفت وحدة امنية مكونة من ثلاث سيارات للشرطة الصحافية ريم خليفة عبر إلقاء القنبلة الصوتية في إتجاهها، واستطاعت الصحافية تفادي القنبلة، ولم تصب بأذى. وتمت عملية الإستهداف رغم عدم تواجد خليفة في موقع المواجهات التي شهدتها قوات الأمن مع المتظاهرين. كما تم إطلاق عبوة مسيل للدموع باتجاه مدخل مبنى صحيفة الوسط

ويأتي استهداف الصحافية ريم خليفة بعد سلسلة تهديدات أمنية والتضييق عليها وملاحقتها قضائياً من خلال العديد من القضايا التي أكدت عديد المنظمات المعنية بحرية الإعلام والصحافة (مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحافيين) أنها دعاوى كيدية، تهدف إلى التضييق على الحريات الإعلامية والحد من انشطة الإعلاميين والصحافيين في البحرين.

وتعبر رابطة الصحافة البحرينية عن قلقها جراء استمرار السلطات البحرينية إستهداف الصحافيين وتتبعهم وملاحقتهم داخل البحرين عبر الإستهداف الشخصي والملاحقات الأمنية والقضائية. وبما يمتد إلى خارج البحرين عبر نشر القوائم السوداء للأجهزة الأمنية في العواصم العربية، وتتبع الإعلاميين عبر ممارسة ضغوط سياسية على الحكومات العربية، وتحمل الرابطة الحكومة البحرينية مسؤولية سلامة الصحافيين البحرينيين من أي اعتداءات، داخل البحرين أو خارجها.

وكانت رابطة الصحافة البحرينية قد وثقت انتهاكات السلطات البحرينية خلال الربع الأول من هذا العام ٢٠١٢ في تقرير أصدرته بمناسبة يوم الصحافة العالمي ٣ مايو/أيار الجاري (الجوع من اجل الحرية). وتضاف الانتهاكات التي فاقت ٢٢ حالة إلى نحو ١٤٠ حالة سجلت خلال العام الماضي ٢٠١١، شملت القتل والتعذيب والمحاكمات القضائية والطرد والفصل التعسفي.

يذكر أن الإعلاميين البحرينيين من صحافيين ومصورين ومدونين قد تعرضو لحملة اعتقالات موسعة بعد اعلان حالة الطوارئ في ١٥ مارس ٢٠١١، تبع ذلك مقتل الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري والمصور احمد اسماعيل، بالإضافة لاعتقال وتعذيب وإقالة ١٤٠ اعلامياً، خلاف العشرات من المراسلين الأجانب الذين تعرضوا للإعتقال المؤقت، والترحيل القسري، أو المنع من دخول البلاد.

رابطة الصحافة البحرينية تدين الاعتداء على المصور مازن مهدي وتعتبره أسرع رد على تصريحات السكرتير المُساعد في وزارة الخارجية الأميركية مايكل بوزنر

لندن، الخميس ٣ أغسطس ٢٠١٢:

تدين رابطة الصحافة البحرينية قيام السلطات البحرينية بالإعتداء على الصحفي المصور مراسل وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي، مساء يوم أمس الخميس الموافق لـ ٢ اغسطس/ آب ٢٠١٢.

وتعرض مهدي إلى الضرب على أيدي مليشيات مدنية يُعتقد أنها تابعة إلى وزارة الداخلية البحرينية فيما كان يقوم بتغطية فعالية احتجاجية دعا لها تنظيم معارض بمنطقة بني جمرة على مقربة من الحدود البحرينية السعودية.

وحسب المعطيات الأولية التي أدلى بها رئيس دائرة الرصد في مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة إن أحد عناصر المخابرات المدنية اقترب من مهدي، طالباً منه بطاقة مزاولة العمل الصحفي الخاصة به، ثم قام بسحبها طالباً منه مراجعة مركز شرطة البديع بشكل فوري. وأضاف بأنه فوجيء بعد ذلك باقتراب أحد زملائه المقنعين من الميليشيات المدنية، حيث باغته بلكمة على وجهه.

وتبدي رابطة الصحافة البحرينية قلقها الشديد من استمرار سياسة التنكيل بالصحفيين، فيما لم تستبعد العمدية في التعرض إلى الصحفي مازن مهدي. وحسبما تفيد سجلات الرابطة، فهي ليست المرة الأولى التي يتم فيها التعرض للصحافي مهدي من واسطة عناصر الأمن. إذ سبق له وأن تعرض للتوقيف والإستجواب عدة مرات، كما تم استدعاؤه منتصف شهر مايو/ أيار من العام الماضي ٢٠١١، حيث تم استجوابه في أحد المراكز الأمنية في المحافظة الجنوبية وتعرض حينئذ للإعتداء الجسدي من جانب المحققين.

وتطالب الرابطة من السلطات البحرينية ضمان سلامة الصحافيين والإعلاميين في تأدية مهام عملهم، والتوقف عن التعرض والاستهداف لسلامتهم الشخصية، خصوصا في ظل تكرار مثل هذه التجاوزات.

من جانب أخر، تؤكد الرابطة أن الإعتداء على الصحفي مازن مهدي في هذا التوقيت يأتي كرد فعل واضح ومباشر على تصريحات السكرتير المُساعد في وزارة الخارجية الأميركية للديمقراطية وحقوق الإنسان مايكل بوزنر في رده على سؤالٍ بشأن وسائل الإعلام في البحرين، حيث أنكر بوسنر أن تكون حرّية الإعلام في البحرين في مشكلة. اتى ذلك لدى تقديم بوسنر شهادته امام لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان في الكونغرس الأميركي في جلسة استماع يوم الأربعاء (٢ أغسطس ٢٠١١) التي حضرها أعضاء الكونغرس الأميركي والجهات المعنية ووسائل الإعلام لمناقشة مدى تطبيق الحكومة البحرينية لتوصيات اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق، المعروفة بلجنة بسيوني.

وتؤكد الرابطة في هذا السياق، أن الحكومة البحرينية لم تلتزم بتنفيذ أي توصية من توصيات لجنة بسيوني المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وإطلاق الحريات الإعلامية، أو محاسبة المسؤولين عن مقتل مدون وناشر وتعذيب العشرات من الصحافيين والإعلاميين ونشطاء الإنترنت، بل زادت السلطات ضحايا الحقل الإعلامي بمقتل المصور احمد إسماعيل (٣١ مارس ٢٠١٢) بالرصاص الحي على يد ميليشيات أمنية تابعة لها، واعتقال المزيد من المدونين والإعلاميين، منهم رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب والإعلامي أحمد رضي.

ولا تزال السلطات البحرينية مستمرة في محاكمة المدونين ونشطاء الإنترنت كالمدون علي عبدالإمام والمدون عبدالجليل السنكيس المحكومين بأحكام قضائية ناهز بعضها السجن المؤبد في قضايا تتمحور حول تصريحات إعلامية ضمن نطاق التعبير عن الرأي. خلاف منع السلطات البحرينية المنظمات والهيئات الدولية – ومنها منظمة فريدون هاوس (بيت الحرية) الأمريكية – والعديد من الصحافيين الاجانب من دخول البحرين.

يذكر أن رابطة الصحافة البحرينية قد وثقت نحو ٢٠٠ حالة في تقريرين أصدرتهما نهاية العام الماضي ٢٠١١ وفي

الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢، لصحفيين وإعلاميين جرت انتهاكات بحقهم من قبل السطات. واشتملت على القتل والسجن والتحقيق والتعذيب والفصل من العمل وتحريك الملاحقات القضائية الملفقة.

فيما أكد تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق «لجنة بسيوني» إلى تعرض الصحافيين البحرينيين والمراسلين الأجانب للعديد من الانتهاكات والتجاوزات، وهو ما أدى لمقتل إعلاميين اثنين (الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري)، وتعرض أكثر من ١٣٥ إعلامياً من صحافيين ومصورين ومدونيين للاعتقال والتعذيب والفصل من أعمالهم والتشهير بهم.

حرية التعبير في البحرين: إنتكاسة لم تتغير

لندن، السبت ٢٠١٢/٩/١٥:

تدعو رابطة الصحافة البحرينية – وهي رابطة تعنى بالدفاع عن الإعلاميين البحرينيين ومقرها لندن – الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة المنعقد في جنيف بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٢ إلى ممارسة أقصى الضغوط على السلطات البحرينية فيما يتعلق بحرية التعبير والإعلام والصحافة في البلد الذي يرزح تحت سياسات قامعة للحريات منذ عام ونيف.

وتهيب الرابطة بالدول الأعضاء في المجلس التأكيد على خطورة الإنتهاكات والجرائم المستمرة في البحرين والمتعلقة بحرية التعبير والرأي والضمير، وهو ما تسبب في مقتل ثلاثة إعلاميين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ ومحاكمة واقالة وتعذيب المئات من الإعلاميين والصحافيين والنشطاء الحقوقيين، وذلك بتهم ومحاكمات ترتبط بممارسة الحق في التعبير والرأي.

الإنتهاكات مستمرة

ولقد تابع جهاز الرصد في رابطة الصحافة البحرينية التطورات الحاصلة في البحرين على صعيد الإعتقالات وعودة الإعلاميين المفصولين وما انتهت له المحاكمات القضائية منذ إنتهاء اعمال جلسة مجلس حقوق الإنسان في ٢١ مايو ٢٠١٢، ومن المؤسف أن نقول أنه لم يصل لضمير العاملين في جهاز الرصد أي اطمئنان إلى أن السلطات البحرينية قد قامت بأي إجراءات ملموسة في الوفاء بتعهداتها أمام المجلس أو منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان والأسرة الدولية، وهو ما يفاقم المخاوف من أن السياسات حكومة البحرين القامعة للحريات لا تزال مستمرة.

ومنذ تقديم المجلس توصياته ١٧٦ والتي تناولت موضوعة حرية التعبير في أكثر من سياق، استمرت السلطات البحرينية في استهداف الإعلاميين والصحافيين وتقييد حرية التعبير من خلال العديد من الإجراءات.

المماطلة في المحاكمات

لا تزال السلطات البحرينية تماطل في محاكمة المسؤولين عن قتل الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري (قُتلا العام ٢٠١١ أثناء احتجازهما تحت التعذيب بحسب تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق – تقرير

بسيوني) والمصور أحمد اسماعيل (قتل في ٣١ مارس ٢٠١٢ على يد ميليشيات تابعة لوزارة الداخلية) وتعذيب عشرات الصحافيين، منهم الصحافية نزيهة سعيد إذ أجلت المحكمة قضية تعذيبها الى ٧ أكتوبر ٢٠١٢، ضمن سلسلة المماطلات القضائية في محاكمة الضباط المسؤولين عن قضايا القتل والتعذيب التي طالت الإعلاميين والصحافيين.

وتعتمد السلطات البحرينية للمماطلة في محاكمة المتورطين في قضايا القتل والتعذيب تقديم عدد من الشرطة الأجانب للمحاكمات ومد أجلها هرباً من الوصول لأي أحكام قضائية، وذلك دون أي مراعاة للقانونين المحلي والدولي في مثل هذه القضايا التي لا يزال المتهمون فيها أحراراً مع أن التهم الموجهة لهم هي القتل والتعذيب، وفي المقابل، تتحفظ السلطات الأمنية على أكثر من ٨٠٠ معتقل بتهم المشاركة في مسيرات غير مرخصة.

الأكثر من ذلك، فقد استمرت الملاحقات الأمنية لعائلات الإعلاميين الضحايا، فلقد تعرضت زوجة الناشر عبد الكريم فخراوي إلى المطاردة من قبل أحد عناصر الأمن بينما كانت تشارك في مسيرة في العاصمة والإعتداء عليها.

أحمد رضي: ضريبة الكلام: تستمر السلطات البحرينية في التحفظ على الصحافي أحمد رضي منذ ١٦ مايو الماضي على خلفية تصريحات صحافية لهيئة الإذاعة البريطانية – القسم العربي – كانت مناوئة لفكرة الإتحاد بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. وقامت السلطات البحرينية بتلفيق تهمة المشاركة في مسيرة غير مرخصة للتحايل أمام الرأي العام المحلي والدولي. وكان الصحافي رضي قد أرسل لمحاميته المحامية ريم خلف رسالة أكد فيها تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة وإجباره على التوقيع على إعترافات وهو مغمض العينين لثلاث مرات دون أن يسمح له بقراءتها.

كما قامت السلطات البحرينية في الثاني من اغسطس الماضي بالإعتداء على الصحفي المصور ومراسل وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي. وتعرض مهدي إلى الضرب على أيدي مليشيات مدنية يُعتقد أنها تابعة إلى وزارة الداخلية فيما كان يقوم بتغطية فعالية احتجاجية دعا لها تنظيم معارض بمنطقة بني جمرة شمالي العاصمة المنامة.

ولا تزال السلطات البحرينية مستمرة في محاكمة المدونين ونشطاء الإنترنت كالمدون علي عبدالإمام والمدون عبدالجليل السنكيس المحكومين بأحكام قضائية تصل إلى السجن المؤبد في قضايا تتعلق بحرية التعبير عن الرأي. خلاف منع السلطات البحرينية العديد من الصحافيين الاجانب من دخول البحرين.

الجوع من أجل الحرية

ومنذ إصدار تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق (تقرير بسيوني) في نوفمبر ٢٠١١ وحتى إعداد هذا البيان ورغم تعهد الحكومة البحرينية بإعادة جميع المفصولين إلى وظائفهم، لا يزال أكثر من ١٠٠ إعلامي من مختلف التحصصات والوظائف (صحافيون/ مصورون/ معدون تلفزيونيون/ مخرجون/ مدونون) ينتظرون

وفاء السلطات البحرينية بتعهداتها. وكما يبدو فإن السلطات تبدو مصرة على أن تدير حرب تجويع لكل يقدم رأياً مخالفاً لوجهة النظر الرسمية للصراع السياسي في البحرين، وبما يشبه – بحسب الإعلاميين في البحرين – طريقة محاكم التفتيش في القرن الثالث عشر.

ولا تزال هيئة شؤون الإعلام – الجهاز الحكومي المسؤول عن الإعلام – يتصدر والصحف المحلية المملوكة لأطراف نافذة في العائلة الحاكمة ومتنفذون قائمة المؤسسات التي ترفض إعادة الإعلاميين لأعمالهم على خلفية مشاركتهم في المطالبة بالإصلاحات الوطنية خلال شهر فبراير/شباط ٢٠١١.

البحرين: عدوة للإنترنت

التوصيف الذي اطلقته منظمة مراسلون بلا حدود على البحرين بأنها دولة عدوة للإنترنت كان من أكثر التعابير دقة، ولا تزال السلطات البحرينية تترصد للإعلاميين والنشطاء الحقوقيين في مواقع التواصل الإجتماعي التي أصبحت المتنفس الوحيد لهم بعد إحكام الدولة سيطرتها على الإعلام المسموع والمرئي، وبما يشمل اعتماد سياسة التشويش على بث قناة اللؤلؤة – قناة بحرينية تبث من العاصمة البريطانية لندن.

كما وأعلنت الحكومة البحرينية على لسان القائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الإلكتروني والاقتصادي عن قيام وزارة الداخلية بما أسمته (التصدي لعمليات التشهير والإساءة التي تتم من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت).

وتعتبر رابطة الصحافة البحرينية هذا الإعلام تمهيداً للمزيد من التجاوزات والإنتهاكات والتضييق على حرية التعبير في البلاد، خصوصاً مع اعتقال العديد من الإعلاميين والنشطاء الحقوقيين على خلفية قضايا تتعلق بالنشر الإلكتروني، وفي مقدمة الذين تم استهدافهم ومحاكمتهم رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب.

التوصيات

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية الدول الاعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة وشتى المنظمات والهيئات والإتحادات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإعلام والصحافة وحقوق الإنسان الى التدخل في البحرين للضغط على الحكومة البحرينية لضمان سلامة الإعلاميين في البحرين. وتتطلع الرابطة إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وبمشاركة دولية في مقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي والمصور احمد إسماعيل واعتقال وتعذيب عشرات الإعلاميين والصحافيين، وتقديم المسؤولين عن عمليات القتل والتعذيب لمحاكمات عادلة.

تعهد الحكومة البحرينية السماح بإيفاد مراقب دائم للهيئات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة (الإتحاد الدولي للصحفيين/ منظمة مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحفيين) للعمل كمراقب دائم لمدة عامين،

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

وذلك بهدف الإطلاع والرقابة المباشرة على ما تشهده البحرين من انتهاكات وتجاوزات واستهداف للإعلاميين والصحافيين في البحرين.

ايقاف العمل بقانون رقم ٤٧ لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وإطلاق سراح الناشطين الإعلاميين والمدونين المعتقلين في السجون البحرينية ممن تتعلق تهمهم بحرية التعبير على الفور وإيقاف جميع المحاكمات الجارية للإعلاميين البحرينين امام المحاكم الجنائية، وكذلك مراجعة الأحكام الصادرة على المدونين البحرينيين بالسجن تحت جرائم النشر. واعلان ايقاف الدعاوى المتبقية في النيابة العامة البحرينية وحفظها.

إعادة جميع الصحافيين والمصورين والمدونيين المفصولين الى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإقرار تعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.

فصل إدارة شؤون الإعلام الخارجي عن هيئة شؤون الإعلام الحكومية، وتشكيل لجنة مؤقتة لتنظيم الصحافة والإعلام بإدارة صحافيين بحرينيين منتخبين لحين تشكيل هيئة عليا منتخبة لتنظيم الطباعة والنشر في البلاد.

وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في النهج الإعلامي الذي تبنته هيئة الإذاعة والتلفزيون خلال الأحداث الاخيرة في البلاد وتقديم المسؤولين عن الإنتهاكات التي أثبتها تقرير اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق للمحاسبة.

وقف كافة أشكال الإضطهاد والتعدي والإستهداف على الإعلاميين والصحفيين والنشطاء، ووقف الإجراءات الأمنية.

11

البيانات والتقارير الدولية عن البحرين خلال العام ٢٠١٢

البيانات والتقارير الدولية عن البحرين خلال العام ٢٠١٢م

شهد العام 2012 صدور عشرات التقارير والبيانات الصحافية المتعلقة بحرية التعبير والصحافة في البحرين، وكانت مجمل البيانات والتقارير الدولية ذات طابع سلبي حيال أوضاع الحريات الإعلامية والصحافية في البلاد، وفيما يلي مجموعة من البيانات الدولية المختارة من بعض المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحق التعبير:

1

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
التاريخ: 9 نوفمبر (تشرين الأول) 2012
البحرين: قمع الحكومة للمعارضة يشكل إنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان

تدين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان القرار الأخير الصادر عن وزارة الداخلية بإسقاط الجنسية عن 31 من المعارضين السياسيين بمن فيهم أعضاء سابقون في البرلمان من جمعية الوفاق الشيعية وبعض رجال الدين. وقد أصدرت وزارة الداخلية بيان رسمي يوم 7 نوفمبر 2012 تعلن فيه عن قرارها بإسقاط الجنسية عن 31 مواطن بحريني "استنادا الى نص البند (ج) من المادة رقم (10) من قانون الجنسية و التى تجيز اسقاط الجنسية عمن يتمتع بها اذا تسبب في الاضرار بامن الدولة. وتذكر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بحملة القمع ضد المعارضة من قبل الحكومة السابقة في مطلع الثمانينات حين أصدر أمير البحرين السابق قراراً مماثلاً

بأسقاط الجنسية عن عدد من المعارضين السياسيين.

التفاصيل: http://www.fidh.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%82%D9%85%D8%B9-12408

2

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
التاريخ: 2 أغسطس (آب) 2012
البحرين: خطاب مفتوح للرئيس الفرنسي

نشر اليوم ستة منظمات حقوقية خطاب يوضح مخاوفهم نحو الوضع في البحرين وقد تم إرسال هذا الخطاب إلى الرئيس الفرنسي عند لقائه غير معلن مع ملك البحرين يوم 23 يوليو، ولم يتم نشر أي تصريح رسمي بعد الاجتماع

وينشر هذا الخطاب في حين ستنظر محكمة الاستئناف العليا في طعن عقوبة السجن بثلاثة أشهر للناشط الحقوقي نبيل رجب يوم 5 أغسطس . وتعتبر المنظمات الحقوقية إن تم الحكم على رجب لمجرد ممارسته لحقه في حرية التعبير .

سيدي الرئيس،

نراسلكم على إثر إجتماعكم يوم الإثنين 23 جويلية مع حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين.إن هذا الإجتماع لم يقع الإعلام عنه على موقع الإليزيه، زد على ذلك أنه لم يصدر أي بيان رسمي عن ديوانكم في خصوصه. و يبدو أيضا أنه لم يتم إبلاغ وسائل الإعلام به.

التفاصيل: http://www.fidh.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD

3

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
التاريخ: 11 يونيو (حزيران) 2012
البحرين: بواعث قلق تساور منظمات حقوقية بعد تهديدات ضد المجتمع المدني إثر زيارة للأمم المتحدة

تعبر المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي شاركت في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان حول البحرين في جنيف في مايو/أيار عن قلقها حول التهديدات التي وجهت إلى أعضاء المجتمع المدني البحريني الذين كانوا حاضرين. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، تلقى سجل حقوق الإنسان في البحرين الانتقاد من العديد من الحكومات، مما دفع بالتهديد بأعمال انتقامية ضد أولئك الذين كانوا في جنيف. بعض أعضاء المجتمع المدني

هم من بين أولئك الذين يواجهون أحكاما بالسجن طويلة بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير.

ولقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين، نشطاء، والصحفيون والأطباء والمحامون و المنظمات الدولية التي شاركت في اللقاء الذي عقد على هامش الاستعراض الدوري الشامل حول البحرين للهجوم من قبل وسائل الإعلام الموالية للحكومة في البحرين، والتي أشارت إلى أولئك الذين ذهبوا إلى جنيف بأنهم 'خونة' ودعت إلى اتخاذ إجراءات ضدهم.

التفاصيل:

http://www.fidh.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AB-%D9%82%D9%84%D9%82

4

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ: 6 مايو (أيار) 2012

البحرين: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تطالب بالإفراج الفوري عن نبيل رجب، نائب الأمين العام للفدرالية

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تشعر بقلق بالغ حول اعتقال نائب الأمين العام لها والاستهداف المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. في 5 مايو 2012، ألقي القبض على السيد نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ومدير مركز الخليج لحقوق الإنسان، لدى وصوله إلى مطار المنامة من لبنان وهو معتقل حاليا في مركز شرطة الحوراء.

وذكر ضباط الشرطة الذين ألقوا القبض على رجب أن النيابة العامة أمرت باعتقاله، ولكن لم يبلغوا رجب أو محاميه عن أسباب القبض عليه. طبقاً لمعلومات من المركز البحريني لحقوق الإنسان، سيتم عرض رجب أمام النيابة العامة في عصر اليوم.

التفاصيل

http://www.fidh.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

5

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ: 23 أغسطس (آب) 2012

البراءة لنبيل رجب في قضية "التويت" و لكن في السجن من أجل ثلاثة قضايا أخرى

أصدرت محكمة الإستئناف العليا هذا الصباح حكما ببراءة نبيل رجب، نائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في قضية التويتر. تم الحكم على نبيل رجب في 9 يوليو الماضي بالسجن مدة 3 أشهر لنشر تغريد

ينتقد فيه حكومة مملكة البحرين على حسابه الشخصي على تويتر يوم 2 يوليو 2012.

بالنسبة لرئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان سهير بلحسن، "حكم البراءة في هذه القضية فيه شيٌ من الإرتياح و لكن لا يجب أن ينسينا أنه قد تم الحكم على نبيل رجب الأسبوع الماضي بالسجن 3 سنوات. حاليا، لا يزال نبيل رجب في السجن و تواصل السلط البحرينية خنق كل صوت غير مؤيد. إنه من واجب السلطات البحرينية أن تذهب أبعد من ذلك و تطلق سراح كل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم إيقافهم و سجنهم من أجل أنشطتهم المرتبطة بحقوق الإنسان."

التفاصيل

http://www.fidh.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%B1%D8%AC%D8%A8

6

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ: 16 أغسطس (آب) 2012

الحكم على نبيل رجب بثلاث سنوات سجن

اليوم 16 أغسطس 2012، تم الحكم على السيد نبيل رجب، نائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بالسجن لثلاث سنوات من قبل المحكمة الجنائية الصغرى على أثر التهم الموجه إليه: "المشاركة في تجمع غير قانوني والدعوة الى مسيرة دون إخطار مسبق،" و "المشاركة في ممارسات غير مشروعة والتحريض على التجمعات والمسيرات غير المصرح بها والدعوة لها من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية،" تدين بشدة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان هذا الحكم و تطالب بالإفراج الفوري و غير المشرط عن نبيل رجب.

التفاصيل

www.fidh.org/الحكم-على-نبيل-رجب

7

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ: 14 مايو (أيار) 2012

الهيئة الدولية للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تطالب بالإفراج الفوري عن نبيل رجب، نائب الأمين العام لها

بمناسبة اجتماع هيئتها الدولية المنعقد بتاريخ 13 مايو 2012 في باريس، تدين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بشدة استمرار احتجاز أمين النائب العام للفدرالية الدولية، السيد نبيل رجب.

في 5 مايو 2012، ألقي القبض على السيد نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ومدير مركز

الخليج لحقوق الإنسان، لدى وصوله إلى مطار المنامة من لبنان و تم اتهامه ب "إهانة مؤسسة عامة" على خلفية تغريدات نشرها رجب على حسابة الشخصي والتي اعتبرتها النيابة العامة "مهينة" لوزارة الداخلية. وعرض رجب أمام النيابة العامة يوم 6 مايو 2012 وقال رجب للنيابة انه مسؤول عن نشر التغريدات على حسابه الشخصي ولكنه أضاف أيضاً انه لا يعترف باختصاص المحكمة والنيابة العامة لأنهم لا يتمتعون بالاستقلال عن السلطة التنفيذية وستجرى الجلسة المقبلة في 22 مايو عام 2012.

التفاصيل

http://www.fidh.org/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

8

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ: 19 سبتمبر (أيلول) 2012

إسكات المعارضين: سياسة القمع المنهجي القائمة

عشية انعقاد الجلسة الحادية عشر لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتي ستقدم فيها مملكة البحرين ردها حول التوصيات المنبثقة من مجلس حقوق الإنسان في دورته الماضية يوم 21 مايو 2012، تنشر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تقريرها بعنوان "إسكات المعارضين: سياسة القمع المنهجي القائمة".

التفاصيل

http://www.fidh.org/%D8%A5%D8%B3%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%86-12187

9

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ: 27 مارس (آذار) 2012

البحرين: الذكرى الأولى للانتفاضة الشعبية

بينما ينتظر آلاف البحرينيين حلول 14 فبراير 2012 ليسجل مرور عام على بداية التظاهرات المطالبة بالديمقراطية، تقوم الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بإصدار ورقة موقف حول التطورات في مجال حقوق الإنسان، وذلك منذ صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في 23 نوفمبر □1□ 2011. واستناداً إلى المعلومات المستقاة من مصادر موثوق بها □2□ تشير الفيدرالية الدولية إلى السجل الباعث على القلق للتطبيق غير الفعال للتوصيات الأساسية لتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وكذلك

استمرار انتهاك حقوق الإنسان بشكل منهجي على نفس الصورة الموثقة في التقرير سالف الذكر.

التفاصيل

http://www.fidh.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89

10

الجهة: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ: 19 ديسمبر (كانون الثاني) 2012

خطاب مفتوح إلى الإتحاد الأوروبي: الاحتياج إلى موقف أقوى حول البحرين

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي إزاء قلقه حول قمع التظاهرات التي اندلعت في فبراير 2011 و طوال هذا العام دعا الاتحاد الأوروبي بانتظام من خلال المفوضية السامية و قرارات المجلس إلى احترام الحقوق الأساسية للشعب البحريني بما في ذلك الحق في التعبير عن الرأي والتجمع وطالب الاتحاد الأوروبي بفتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان كما أعرب عن قلقه إزاء الأحكام الصادرة ضد ممثلين المجتمع المدني والمعارضة السياسية وطالب بإعادة النظر في هذه الأحكام ورحب الاتحاد الأوروبي بإصدار تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في نوفمبر 2011 كما قدم الدعم في تنفيذ توصيات التقرير في إطار الحوار البحريني.

التفاصيل

http://www.fidh.org/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D8%A5%D9%84%D9%89-12636

11

الجهة: الاتحاد الدولي للصحفيين

التاريخ: 24 أبريل 2012

الاتحاد الدولي للصحفيين يدين التضييق على الإعلام في البحرين أثناء سباق "الفورمولا 1" الدولي

اتهم الاتحاد الدولي للصحفيين اليوم السلطات البحرينية بالإعاقة المتعمدة لعمل المراسلين الأجانب الذين سعو لتغطية المظاهرات المناهضة للحكومة قبل بداية سباق "الفورمولا 1" الذي جرى يوم الأحد الماضي. حيث قامت مملكة البحرين بحجب تأشيرات الدخول عن الصحفيين غير الرياضيين واعتقلت الصحفيين الذين كانوا

يقومون بتغطية إخبارية دون امتلاكهم تأشيرة الدخول الخاصة بالصحفيين.

التفاصيل

http://www.ifj-arabic.org/page-ifj-230.html

12

الجهة: أيفكس

التاريخ: 6 يناير (كانون الثاني) 2012

اعتداء أثيم على المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب

تحديث 7 يناير 2012 – 00:20

غادر المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب المستشفى عائداً إلى منزله بعد تلقي العلاج المطلوب، وتم خلال وجوده في المستشفى استجوابه من قبل قوات الأمن.

6 يناير 2012

مركز الخليج لحقوق الإنسان ، ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يحمل السلطات في البحرين المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب.

التفاصيل

/http://www.ifex.org/bahrain/2012/01/06/rajab_attacked/ar

13

الجهة: أيفكس

التاريخ: 11 يناير (كانون الثاني) 2012

أميرفتحي عبدالصمد معتقل سياسي مصاب بمرض يهدد حياته

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - 11 يناير 2012 - يساور مركز البحرين لحقوق الإنسان بالغ القلق على صحة أمير عبدالصمد فتحي (15 سنة)، الذي ألقي القبض عليه في الساعة الخامسة من فجر يوم 2 يناير من منزله وهو يعاني من مرض مزمن يهدد حياته. وكان أمير قبل اعتقاله يعيش على تناول الأدوية

بمواظبة وذلك بسبب خطر الاختناق أثناء النوم، الأمر الذي يجعل أهله يراقبونه باستمرار أثناء النوم. ونظرا لسوء الحالة الصحية للطفل أمير أصبح المدونون في البحرين يطلقون عليه "الشهيد التالي".

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/01/13/abdulsamad_detained_life_threatened/ar/

14

الجهة: أيفكس

التاريخ: 24 يناير (كانون الثاني) 2012

تقرير بعثة دولية للبحرين يقول إن الوعود بالإصلاح لم تتحقق والأوضاع تواصل التدهور

(لجنة الكتاب السجناء/منظمة إندكس على الرقابة /الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان / آيفكس) – ٢٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ ،تونس/ لندن – وصف تقرير من ستة منظمات أعضاء في بعثة المنظمات الحقوقية الدولية للبحرين خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي، السلطات البحرينية بالفشل في تنفيذ وعودها بالإصلاح، على الرغم من التوصيات العديدة التي قدمتها اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق. وتستمر انتهاكات حقوق الإنسان بشكل يومي، ولا يزال الناس يتعرضون لأحكام بالسجن لفترات طويلة، بما في ذلك ناشطين بارزين في مجال حقوق الإنسان حكم عليهم بالسجن مدى الحياة. ومع ذلك فإن العالم لم ينتبه إلى هذا البلد المنسي، خلال سنة من الاضطرابات في المنطقة.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/01/24/mission_report/ar/

15

الجهة: أيفكس

التاريخ: 25 يناير (كانون الثاني) 2012

وعود الحكومة بالإصلاح لم تتحقق.. حسب بعثة دولية خلال منتدى الصحافة العربية الحرة

فشلت البحرين في الوفاء بوعود الإصلاح على الرغم من تقرير لجنة تقصي الحقائق، حسب تقرير صادر عن

بعثة دولية إلى هذا البلد. وأوضح تقرير "الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي" أن الانتهاكات الحقوقية مستمرة بشكل يومي، ولا يزال الأفراد الذين سجنوا خلال حملة الحكومة في فبراير ومارس ٢٠١١ في السجن.

على الرغم من أن الحكومة وعدت بتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في نوفمبر/ تشرين الثاني والتي قالت إن البحرين استخدمت القوة المفرطة في قمع المتظاهرين خلال السنة الماضية ، إلا أن "الواقع على الأرض في البحرين لم يتغير" ، كما تقول البعثة الدولية في التقرير الذي أعلنته يوم ٢٤ يناير في تونس ولندن.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/01/25/mission_report_afpf/ar/

16

الجهة: أيفكس

التاريخ: 1 فبراير (شباط) 2012

صدور حكم بالحبس ضد ناشطة، وصحفية وإعلامي يمثلون أمام المحكمة الجنائية

(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان/ آيفكس) – القاهرة في 1 فبراير 2012 – إستنكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم،استخدام السلطات البحرينية للمحاكمات الجنائية لمحاصرة حرية التعبير والحريات الإعلامية وذلك بعد أن ايدت محكمة النقض البحرينية في جلستها التي عقدت في 30 يناير الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بحبس الناشطة فضيلة مبارك لمدة 18 شهر علي خلفية مشاركتها في الإحتجاجات السلمية والإستماع لأغاني ناقدة للسلطات، كما تقرر ان يمثل الإعلامي وحيد البلوشي امام المحكمة الجنائية الصغري في جلستها التي ستعقد اليوم،قبل ان تمثل الصحفية ريم خليفة للمحاكمة أمام المحكمة نفسها في جلستها التي ستعقد غداً.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/02/01/sentence_upheld/ar/

17

الجهة: أيفكس

التاريخ: 9 فبراير (شباط) 2012

يجب على السلطات البحرينية أن تسمح بدخول الصحفيين إلى البلاد

(لجنة حماية الصحفيين /آيفكس) – نيويورك، 9 شباط/فبراير 2012 – رفضت السلطات البحرينية طلبات ستة صحفيين على الأقل يرغبون بالحصول على تأشيرة سفر لدخول البلاد، وذلك عشية الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اجتاحت البحرين في شباط/فبراير 2011، حسبما أفادت تقارير إخبارية. تطالب لجنة حماية الصحفيين السلطات البحرينية بأن تسمح للصحفيين بدخول البلاد والقيام بعملهم بحرية.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/02/09/journalists_denied_entry/ar/

18

الجهة: أيفكس

التاريخ: 13 فبراير (شباط) 2012

محتجون وأعضاء آيفكس يحيون ذكرى اندلاع الانتفاضة

أمضت البحرين أسبوعا في الاستعداد ليوم الثلاثاء، حيث الذكرى السنوية للانتفاضة فيها بنشر آلاف من قوات الأمن لمواجهة المتظاهرين المناهضين للحكومة، ورفضت منح تأشيرات دخول لصحافيين، واعتقلت ورحلت مراقبين من الولايات المتحدة الأمريكية. آيفكس والمنظمات الأعضاء يدعون لدعم 14 فبراير/ شباط للمساعدة على تجنب أي مزيد من العنف.

يوم 14 فبراير/ شباط، أطلقت قوات الأمن في البحرين الغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية على المتظاهرين الذين كانوا يحاولون استعادة دوار اللؤلؤة، مركز احتجاجات العام الماضي، حسب مركز البحرين لحقوق الإنسان.

التفاصيل

www.ifex.org/bahrain/2012/02/13/uprising_anniversary/ar/

19

الجهة: أيفكس

التاريخ: 14 فبراير (شباط) 2012

ارسل أزهارا لشعب البحرين

الثلاثاء، ١٤ فبراير هو يوم الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة البحرين. لكن وفق تقرير حديث وجدت بعثة آيفكس أن انتهاكات حقوق الإنسان تستمر يوميا: المتظاهرون السلميون يقابلون بالرصاص والمدرعات والغازات المسيلة للدموع، فيما يظل المدافعون عن حقوق الإنسان مسجونين ظلما- بعضهم صدرت ضده أحكام بالسجن مدى الحياة فقط للمطالبة بإصلاح سلمي.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/02/08/flowers4bahrain/ar/

20

الجهة: أيفكس

التاريخ: 14 فبراير (شباط) 2012

اعتقال المدافعة عن حقوق الإنسان زينب الخواجة

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - بيروت، 14 فبراير/شباط 2012 - في 12 فبراير شباط 2012 تم اعتقال المدونة والناشطة البحرينية، زينب الخواجة – 28 عاماً - (@angryarabia) بينما كانت تشارك في مسيرة سلمية باتجاه دوار اللؤلؤة في المنامة. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها اعتقالها من قبل قوات الأمن في البحرين خلال الشهرين الماضيين. وأكدت التقارير أنه تم استجواب السيدة زينب الخواجة من قبل النيابة العامة ووجهت إليها تهمة "التجمهر غير المشروع لأكثر من خمسة اشخاص". وستبقى في الحجز لدى الشرطة لمدة 7 أيام على ذمة التحقيق.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/02/15/zainab_alkhawaja_detained/ar/

21

الجهة: أيفكس

التاريخ: 15 فبراير (شباط) 2012

الهجوم على النشطاء واعتقالهم في الذكرى السنوية لاندلاع الانتفاضة

يوم الثلاثاء وفي ذكرى مرور عام على انتفاضة البحرين، أطلقت قوات الأمن الغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية على المتظاهرين الذين حاولوا استعادة دوار اللؤلؤة، مركز الاحتجاجات التي حدثت العام الماضي، كما تم اعتقال العشرات، من بينهم العديد من المراقبين الدوليين، حسب مركز البحرين لحقوق الإنسان.

كان نبيل رجب مدير مركز البحرين الذي قاد واحدة من المظاهرات نحو الميدان، بين الذين هوجموا واعتقل لفترة قصيرة. بعد إطلاق سراحه بعدة ساعات حدث حسابه على موقع تويتر Twitter feed بكلمة واحدة هي "مقاومة".

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/02/15/anniversary_attacks_detentions/ar/

22

الجهة: أيفكس

التاريخ: 14 فبراير (شباط) 2012

اعتقال واحتجاز اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - بيروت، 16 فبراير/شباط 2012 - في 14 فبراير 2012، الساعة 16:20 ألقت قوات الأمن في البحرين القبض على اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان، ناجي فتيل و حسن الجابر، بينما كانا يشاركان في مسيرة بإتجاه دوار اللؤلؤة في العاصمة المنامة، ضمن إطار ممارسة حقهم المشروع في التجمع السلمي والمسير الى هذا الدوار، الذي كان مركزا للاحتجاجات في العام الماضي. ولا يزال المدافعان عن حقوق الإنسان، ناجي فتيل وحسن الجابر في الحجز عند الشرطة منذ ذلك الحين.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/02/17/human_rights_defenders_arrested/ar/

23

الجهة: أيفكس

التاريخ: 28 فبراير (شباط) 2012

الزج بالمئات في محاكمات غير عادلة

(منظمة هيمان رايتس ووتش/ آيفكس) - فبراير 28، 2012 - قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته اليوم إن الحكومة البحرينية لجأت بشكل منهجي إلى إدانة المئات من نشطاء المعارضة وآخرين على خلفية اتهامات سياسية الدوافع، في محاكمات غير عادلة. وقالت هيومن رايتس ووتش إن على الحكومة أن تُلغي أحكام الإدانة في محاكمات المحاكم العسكرية والمدنية البحرينية التي لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/02/28/unfair_trials/ar/

24

الجهة: أيفكس

التاريخ: 5 مارس (آذار) 2012

50 منظمات حقوق الإنسان تطالب الملك بالإفراج عن عبد الهادي الخواجة الذي تتعرض حياته للخطر داخل السجن

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/ آيفكس)- 5 مارس/ آذار 2012 - فيما يلي خطاب من 50 من أعضاء آيفكس ومجموعات حقوقية أخرى يطالبون السلطات البحرينية بالإفراج عن المدافع الحقوقي عبد الهادي الخواجة من السجن، بعدما أصبحت حياته مهددة إثر أربعة أسابيع من الإضراب عن الطعام:

جلالة ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/03/05/free_alkhawaja/ar/

25

الجهة: أيفكس

التاريخ: 29 مارس (آذار) 2012

9 منظمات حقوقية ترفع اربعة مطالب للجامعة الدول العربية لضمان حرية التعبير في البحرين

(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان/ آيفكس) -

الى سيادة الامين العام نبيل العربي

الى السادة ممثلي الدول الاعضاء

العراق ،بغداد

تحية طيبة وبعد،

تعرب المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية الموقعة أدناه عن أسفها الشديد لإستمرار تجاهل "جامعة الدول العربية" لما يحدث في مملكة البحرين من إنتهاكات طالت حرية الراى والتعبير على مدار أكثر من سنة وتحديدا منذ اندلاع الانتفاضة السلمية في الرابع عشر من فبراير من عام 2011 بالرغم من تكرار النداءات والمطالب المتكررة من المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان .

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/03/29/arableague_demands/ar/

26

الجهة: أيفكس

التاريخ: 31 مارس (آذار) 2012

مقتل مواطن صحفي من قبل مدنيين مسلحين تابعين إلى القوات الأمنية البحرينية

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - 31 مارس 2012 - مركز البحرين لحقوق الإنسان يدين بشدة استمرار استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين العزّل، واستهداف الإعلاميين الذين يغطون هذه الاحتجاجات، مما أسفر عن مقتل المصور أحمد إسماعيل.

قُتل المواطن الصحافي والمصور أحمد إسماعيل حسين، (22 عاماً) من سلماباد، بعد تعرضه لطلق ناري في أعلى الفخذ الأيمن (أسفل البطن) الليلة الماضية حوالي الساعة 01:30 AM بعد منتصف الليل 31 مارس 2012 ، وتم إعلان وفاته في وقت لاحق من الليل. وفقا لشهود عيان، كان هناك احتجاج سلمي في سلماباد وتم قمعه من قبل قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. وقام رجال مسلحون يركبون سيارة مدنية (تويوتا لاند كروزر) مرافقة لقوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/04/02/alsamadi_killed/ar/

27

الجهة: أيفكس

التاريخ: 4 أبريل (نيسان) 2012

انضم لندائنا لإنقاذ المدافع الحقوقي عبد الهادي الخواجة

عبد الهادي الخواجة، المدافع الحقوقي البازر والرئيس السابق لعضو ايفكس، مركز البحرين لحقوق الإنسان، يدخل أسبوعه الثامن من الإضراب عن الطعام الذي بدأه في السجن يوم ٨ فبرار/ شباط، احتجاجا على الحكم بالسجن مدى الحياة بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. أصر الخواجةعلى الاستمرار في إضرابه حتى "الحرية أو الموت". حياته الآن في خطر حقيقي وقد يكون هناك خطر مؤكد لا يمكن تلافيه على صحته. انضم للندائ من أجل إنقاذ عبد الهادي الخواجة.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/04/04/save_abdulhadi/ar/

28

الجهة: أيفكس

التاريخ: 9 أبريل (نيسان) 2012

السجين المناضل عبد الهادي الخواجة : بين الحياة والموت

(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان /مركز البحرين لحقوق الإنسان/ آيفكس) - 5 ابريل 2012 - يعرب مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن بالغ القلق بشان تردي الحالة الصحية للمناضل الحقوقي البحريني عبد الهادي الخواجة، ويحملوا حكومة البحرين كامل المسئولية حال تعرض حياة الخواجة لمزيد من التدهور والخطر. إذ تشهد البحرين حاليًا تجمهر

العديد من المتظاهرين من جميع أنحاء البحرين للمطالبة بالإفراج الفوري عن المناضل البحريني في مواجهة مع قوات الشغب البحرانية.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/04/09/alkhawaja_hunger_strike/ar/

29

الجهة: أيفكس

التاريخ: 11 أبريل (نيسان) 2012

السلطات المصرية تحتجز الناشط البحريني نبيل رجب بمطار القاهرة الدولي وتمنع دخوله إلى مصر

(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان / آيفكس) - 11 نيسان 2012 - يستنكر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بشدة المنهج العقابي الانتقامي الذي تتبعه السلطات المصرية إزاء المدافعين الحقوقيين البحرينيين، فللمرة الثانية على مدار أسبوعين تُعرقل السلطات المصرية دخولهم لمصر. فقد منعت السلطات المصرية اليوم الناشط الحقوقي البحريني نبيل رجب ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان من دخول مصر واحتجزته بمطار القاهرة الدولي.

التفاصيل

http://www.ifex.org/egypt/2012/04/12/rajab_denied_entry/ar

30

الجهة: أيفكس

التاريخ: 16 أبريل (نيسان) 2012

قرار "الجائزة الكبرى" يتجاهل الانتهاكات

(منظمة هيمان رايتس ووتش/ آيفكس) - أبريل 14، 2012 - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن قرار المضي قدماً في سباق الجائزة الكبرى للسيارات فورميولا 1 يوم 22 أبريل/نيسان 2012 يعطي حُكام البحرين الفرصة التي يسعون إليها لتشتيت الأنظار عن حالة حقوق الإنسان المتردية في البلاد. تم إعلان القرار في 13

أبريل/نيسان من قبل الفدرالية الدولية للسيارات (FIA) واتحاد فرق سباقات "فورميولا 1". كجزء من حملة علاقات عامة كبرى لتجميل صورة البحرين إثر حملة القمع الغاشمة على المظاهرات المطالبة بالديمقراطية في عام 2011، راحت السلطات البحرينية تبذل الجهود لإعادة سباق جائزة البحرين الكبرى في عام 2012. تم إلغاء السباق في عام 2011 بسبب الاضطرابات السياسية. السباق المتوقع أن يولد دخلاً كبيراً تستخدمه السلطات البحرينية أيضاً لدعم زعمها بأن أزمة حقوق الإنسان والأزمة السياسية في البحرين قد ولّت.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/04/16/grand_prix/ar

31

الجهة: أيفكس

التاريخ: 17 أبريل (نيسان) 2012

50 من أعضاء آيفكس وشركائهم يطالبون فيه بالحرية للمدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين والنشطاء البحرينيين

تحديث: بعد نشر هذا النداء المشترك العاجل، تمت إضافة المزيد من التوقيعات إلى القائمة أدناه، وتم تعديل النص ليؤكد أن الموقعين الآن أصبحوا 50 منظمة.

في 23 نيسان/أبريل، أجلت محكمة النقض النطق بالقرار إلى 30 نيسان/أبريل، وفقا لما ذكرته محامية بريطانية أرسلت من قبل منظمة آيفكس ولجنة كتاب بالسجون التابعة لمنظمة القلم العالمي من أجل مراقبة جلسة المحكمة.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/04/17/free_defenders/ar/

32

الجهة: أيفكس

التاريخ: 1 مايو (أيار) 2012

إعادة محاكمة المدافعين الحقوقيين والكتاب والمدونين السجناء

(لجنة الكتاب السجناء / آيفكس) – ١مايو/ آيار ٢٠١٢ – جددت لجنة الكتاب السجناء من نادي القلم الدولي

احتجاجها لاستمرار حبس الأكاديمي والمدون والناشط الحقوقي الدكتور عبد الجليل السنكيس والمدافع الحقوقي عبد الهادي الخواجة، بعدما أمرت محكمة استئناف بإعادة محاكمتهم، لكنها قضت أيضا بأن يبقون في السجن انتظارا للحكم الجديد. لم يتم بعد تحديد موعد بعد لإعادة المحاكمة، والذي سيتم إجراؤها في محكمة مدنية.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/05/01/retrial_ordered/ar/

33

الجهة: أيفكس

التاريخ: 2 مايو (أيار) 2012

الإعلان عن إعادة محاكمة الخواجة و النشطاء الآخرين

أعلنت البحرين إعادة محاكمة الناشط السياسي المضرب عن الطعام عبد الهادي الخواجة و ٢٠ آخرين متهمين بالتآمر ضد الدولة خلال احتجاجات الربيع العربي في العام الماضي، حسب مركز البحرين لحقوق الإنسان ولجنة الكتاب السجناء من نادي القلم الدولي ومنظمة هيومن رايتس ووتش. ويشعر أعضاء آيفكس بخيبة أمل لأن النشطاء ما زالوا رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة، ويطالبون بالإفراج الفوري عنهم.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/05/02/al_khawaja_retrial/ar/

34

الجهة: أيفكس

التاريخ: 11 مايو (أيار) 2012

تعويض قضائي؟ محاكمة مدنية جديدة لمدوّنين وناشطين حقوقيين

(مراسلون بلا حدود / آيفكس) – 4 أيار/مايو 2012 – ترحب مراسلون بلا حدود بعقد محاكمة جديدة لـ21 ناشطاً حقوقياً ومعارضاً حكم عليهم في العام 2011 بالسجن بسبب نشاطهم في المعارضة. من بين هؤلاء، نذكر المدوّنين عبد الجليل السنكيس وعلي عبد الإمام، والمدافع عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة المضرب عن الطعام منذ أكثر من 80 يوماً ووضعه الصحي مقلق.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/05/11/rajab_arrested/ar/

35

الجهة: أيفكس

التاريخ: 18 مايو (أيار) 2012

100 منظمة من مختلف انحاء العالم توجه نداء لإنهاء الاعتداء على حرية التعبير وإطلاق سراح كل المدافعين الحقوقيين المعتقلين ونشطاء تويتر والمدونين

تحديث: لقد تم اطلاق سراح نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان (BCHR)، والمركز عضو في منظمة آيفكس (IFEX)، في 28 مايو□ إيار لكن تمّت إعادة اعتقاله وحكم عليه في 16 أغسطس/ آب لثلاث سنوات. يرجى القيام بتحرك هنا يدعو إلى اطلاق سراحه. وما يزال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان محتجزين في السجون، بما في ذلك مؤسس مركز البحرين لحقوق الانسان (BCHR) عبد الهادي الخواجة، الذي أنهى إضرابه عن الطعام بعد 110 أيام، ولكن تم تثبيت الحكم عليه بالسجن مدى الحياة بالاستئناف الذي تم سماعه في 4 سبتمبر/ أيلول 2012. وكان قد أطلق سراح ابنته زينب الخواجة يوم 29 مايو/ إيار 2012 لكن أعيد اعتقالها فيما بعد. ومازالت قضيتها جارية.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/05/18/free_rightsdefenders/ar/

36

الجهة: أيفكس

التاريخ: 22 مايو (أيار) 2012

السلطات البحرينية تعتقل صحفياً ناقداً

(لجنة حماية الصحفيين /آيفكس) - نيويورك، 17 أيار/مايو 2012 - اعتقلت السلطات البحرينية صحفياً انتقد الاتحاد المقترح بين البحرين والمملكة العربية السعودية، وقد تم القبض عليه من منزله في يوم الأربعاء ولم تعلن السلطات عن مكان وجوده. وطالبت لجنة حماية الصحفيين اليوم بالإفراج عنه فوراً.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/05/22/radhi_arrested/ar/

37

الجهة: أيفكس

التاريخ: 22 مايو (أيار) 2012

المراجعة الدورية الشاملة : يتوجب على البحرين أن تلتزم بإحداث تحسينات عاجلة في حرية التعبير

(منظمة المادة 19/ آيفكس) - 18 أيار/مايو 2012 - دعت منظمة المادة 19 الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لكي تحث البحرين على أن تلتزم بمنع مضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وإيقاف الرقابة على وسائل الإعلام وزيادة حرية الإنترنت وإيقاف انتهاكات حق التظاهر السلمي.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/05/22/upr/ar/

38

الجهة: أيفكس

التاريخ: 6 يونيو (حزيران) 2012

استهداف محامي حقوق الإنسان البارز محمد التاجر بسبب نشاطه في مجال حقوق الإنسان

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - بيروت، 5 يونيو 2012 - مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)، ومركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR)، والمنظمة البحرينية للتأهيل ومناهضة العنف (برافو)، والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان (BHRS)، تعرب عن قلقها البالغ إزاء أعمال الترهيب والإهانة وانتهاك الخصوصية التي تستهدف محامي حقوق الإنسان البارز والشريك المؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة برافو الأستاذ محمد التاجر، بعد أيام من مشاركته في اجتماعات المراجعة الدورية الشاملة للبحرين في جنيف.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/06/06/altajer_harassed/ar/

39

الجهة: أيفكس

التاريخ: 8 يونيو (حزيران) 2012

إعادة اعتقال المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب

تحديث: لقد تم تمديد حجز نبيل رجب حتى 19 يونيو حزيران

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - 08 يونيو 2012 - في صباح يوم 6 يونيو 2012، تم إعادة إعتقال المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب بعد استدعاؤه قبل يوم واحد بتهمة "القذف". وكان قد سبق أن جرى إعتقاله في مطار البحرين في 5 مايو/مايس 2012 لدى وصوله من بيروت ووجهت إليه تهمة إهانة الهيئات النظامية، والمشاركة في تجمع غير قانوني، ودعوة الآخرين للانضمام من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية. في 6 مايو/مايس 2012، تم عرض نبيل رجب على المحكمة الجنائية الابتدائية في المنامة ووجهت إليه تهمة التحريض على التجمعات غير المشروعة عن طريق استخدام شبكات وسائل الاعلام الاجتماعية. ولقد أبقته المحكمة في الحجز لمدة سبعة أيام على ذمة التحقيق وتم الأفراج عنه بكفالة في 28 مايو/مايس 2012.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/06/08/rajab_arrested/ar/

40

الجهة: أيفكس

التاريخ: 8 يونيو (حزيران) 2012

بواعث قلق تساور منظمات حقوقية بعد تهديدات ضد المجتمع المدني إثر زيارة للأمم المتحدة

(لجنة الكتاب السجناء / آيفكس) - 8 يونيو/ حزيران - 2012 تعبر المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي شاركت في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان حول البحرين في جنيف في مايو/أيار عن قلقها حول التهديدات التي وجهت إلى أعضاء المجتمع المدني البحريني الذين كانوا حاضرين. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، تلقى سجل حقوق الإنسان في البحرين الانتقاد من العديد من الحكومات، مما دفع بالتهديد بأعمال انتقامية ضد أولئك الذين كانوا في جنيف. بعض أعضاء المجتمع المدني هم من بين أولئك الذين يواجهون أحكاما بالسجن طويلة بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/06/08/geneva_threats/ar/

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

41

الجهة: أيفكس

التاريخ: 15 يونيو (حزيران) 2012

محكمة تؤيد أحكاما تدين عاملين بالقطاع الطبي

(منظمة هيمان رايتس ووتش/ آيفكس) - (بيروت، 16 يونيو/حزيران 2012) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن محكمة استئناف في البحرين أيدت في 14 يونيو/حزيران الأحكام الصادرة بإدانة تسعة أطباء وكوادر طبية على خلفية اتهامات سياسية واضحة مثل "التحريض على المشاركة في تجمعات غير قانونية". وقالت هيومن رايتس ووتش إن الاتهامات، التي تنبع من احتجاجات وقعت في العام 2011، تنتهك الحقوق الأساسية مثل التجمع السلمي.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/06/15/court_upholds_sentences/ar/

42

الجهة: أيفكس

التاريخ: 27 يونيو (حزيران) 2012

الشرطة البحرينية تهاجم احتجاجاً سلمياً

(منظمة هيمان رايتس ووتش/ آيفكس) - يونيو 27، 2012 - (بيروت) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن على السلطات البحرينية أن توقف فوراً هجمات قوات الأمن غير القانونية على المتظاهرين السلميين. استخدمت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية في مظاهرة يوم 22 يونيو/حزيران التي دعت إليها جمعية الوفاق، أكبر جماعة معارضة في البحرين.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/06/27/protest_attacked/ar/

43

الجهة: أيفكس

التاريخ: 5 يوليو (تموز) 2012

على البحرين تحميل الشرطة مسؤولية حادث الغاز المسيل للدموع

(منظمة هيمان رايتس ووتش/ آيفكس) - يوليو 4، 2012 - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن سلطات البحرين عليها التحقيق في تصرفات الشرطة في أثناء المظاهرات الأخيرة التي جرحت ناشطة وكادت تجرح صحفية.

في 27 يونيو/حزيران، وبعد تفريق مظاهرة، ألقت شرطة مكافحة الشغب عبوة غاز مسيل للدموع فجرحت زينب الخواجة، ناشطة حقوق الإنسان البارزة، في ساقها، حسب تصريحها لـ هيومن رايتس ووتش. في واقعة منفصلة قالت ريم خليفة، مراسلة الأسوشيتد برس، قالت لـ هيومن رايتس ووتش إن أحد رجال الشرطة قذفها بقنبلة صوتية يوم 29 يونيو/حزيران بينما كانت تقف مع صحفيين آخرين على بعد بضعة مئات من الأمتار من موقع مظاهرة أخرى. لم تصب ريم خليفة بسوء. في 22 يونيو/حزيران أطلقت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع كما قذفت القنابل الصوتية من مدى قريب لتفريق مظاهرة سلمية في المنامة.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/07/05/teargas_attack/ar/

44

الجهة: أيفكس

التاريخ: 10 يوليو (تموز) 2012

المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب يتلقى حكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر نتيجة لكتابته على تويتر

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - 9 يوليو 2012 يعبر مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقهم إزاء استمرار حملة المضايقات القضائية، وكذلك اعتقال واحتجاز المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب على خلفية الآراء والتصريحات التي يعبر عنها على موقع تويتر

التفاصيل

www.ifex.org/bahrain/2012/07/10/rajab_sentenced/ar/

45

الجهة: أيفكس

التاريخ: 16 أغسطس (آب) 2012

البحرين وبتشجيعٍ من الصمت الدولي، تحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة 3 سنوات

تحديث: يوم 23 أغسطس/ آب 2012، برئ نبيل رجب من التهم المتعلقة بالتشهير في قضية التغريد، ولكن لا يزال في السجن بسبب قضية أخرى حكم بسببها عليه بثلاث سنوات في السجن. وهو محتجز في ظروف سيئة. يرجى الاطلاع هنا على رسالة من عائلته إلى الرئيس الأمريكي والمتوقع الآن أن الحكم في هذه الحالة سيكون في 11 ديسمبر 2012.

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - 16 أغسطس 2012 - يدين مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان بأشد العبارات الحكم الصادر اليوم ضد المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل نبيل رجب من قبل الحكومة البحرينية بتهم تتعلق بالاحتجاج. وحكم على رجب ما مجموعه ثلاث سنوات من السجن في ثلاث حالات، والتي تقرر تنفيذها فورا.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/08/16/rajab_sentenced/ar/

46

الجهة: أيفكس

التاريخ: 16 أغسطس (آب) 2012

الأيفكس يأسف لإصدار الحكم بحبس العضو البحريني نبيل رجب ثلاث سنوات

الأيفكس، أكبر شبكة تضم مؤسسات تدافع عن حرية التعبير في العالم تدين بشدة إصدار الحكم اليوم بالسجن لمدة ثلاث سنوات لرئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، وذلك بناءً على الدور الذي يقوم به في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية.

وقالت المديرة التنفيذية للأيفكس آني جايم: " بإصدار الحكم بحبس نبيل رجب، تكون الحكومة البحرينية قد أرسلت رسالة واضحة للعالم بأنها لا تكترث بحقوق الإنسان. هذا القرار سيُبقي سمعة الحكومة البحرينية على المحك".

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/08/16/ifex_defends_rajab/ar/

47

الجهة: أيفكس

التاريخ: 17 أغسطس (آب) 2012

مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الدولية : أطلقوا سراح نشطاء حقوق الإنسان البحرينيين الآن

تحديث: يوم 23 أغسطس/ آب 2012، برئ نبيل رجب من التهم المتعلقة بالتشهير في قضية التغريد، ولكن لا يزال في السجن بسبب قضية أخرى حكم بسببها عليه بثلاث سنوات في السجن. وهو محتجز في ظروف سيئة. يرجى الاطلاع هنا على رسالة من عائلته إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما. في 4 سبتمبر/ أيلول، أيدت محكمة الاستئناف الحكم في قضية 13 من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، بمن فيهم عبد الهادي الخواجة وعبد الجليل السنكيس، اللذان حكم عليهما بالسجن مدى الحياة.

(آيفكس) - 17 أغسطس/ آب 2012 - بصفتنا مجموعة من منظمات حقوق إنسان الدولية، ندعو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الذين شاركوا في الاستعراض الدوري الشامل للبحرين في مايو / إيار 2012 لحث البحرين على الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المعارضة السلمية الذين تعرضوا لمضايقات مستمرة من جانب قوات الأمن والمحاكم بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي .

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/08/17/joint_appeal_freehrds/ar/

48

الجهة: أيفكس

التاريخ: 17 سبتمبر (حزيران) أيلول

ضعوا حدا لاضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين الآن، يقول نداء دولي موجه لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة

(آيفكس) - 17 سبتمبر 2012 – كجماعات حقوق الإنسان ننشط أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (UNHRC)، ندعو الدول الأعضاء المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR) الانضمام إلينا في حثنا البحرين قبول توصيات الاستعراض الدوري الشامل، والتي ستعتمد في 19 سبتمبر/ أيلول. ونحن نحث المجتمع الدولي على وجه الخصوص على المطالبة بالإفراج غير المشروط عن

المدافعين عن حقوق الإنسان، والمدونين ونشطاء المعارضة السلمية، وجميع الذين سجنوا بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، والتأكد من أن كل الذين يشاركون في عملية الاستعراض الدوري الشامل لن يواجهوا عمليات انتقامية.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/09/17/end_persecution/ar/

49

الجهة: أيفكس

التاريخ: 5 أكتوبر (تشرين الأول) 2012

الحقوقي الرائد نبيل رجب في إضراب عن الطعام بعد أن رفضت السلطات السماح له بحضور عزاء والدته

تحديث: بناء على طلب عائلته، أوقف نبيل رجب إضرابه عن الطعام في 8 تشرين الأول/أكتوبر. وقد رفض طلبه أن يفرج عنه لفترة العزاء بوالدته.

(مركز البحرين لحقوق الإنسان/آيفكس) - يعبر مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقهما إزاء حرمان المدافع عن حقوق الإنسان السجين نبيل رجب بتاريخ 05 أكتوبر/تشرين الأول 2012، من حضور مجلس عزاء والدته، التي وافتها المنية يوم 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012. نبيل رجب، وفي احتجاج ضد هذه العقوبة الغير مبررة، بدأ اعتباراً من هذا اليوم الاضراب الكامل عن تناول الطعام أو المياه والدواء.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/10/05/nabeel_hungerstrike/ar/

50

الجهة: أيفكس

التاريخ: 10 أكتوبر (تشرين الأول) 2012

يجب على ملك البحرين إلغاء أحكام العاملين بالقطاع الطبي

(منظمة هيمان رايتس ووتش/ آيفكس) - (بيروت) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إنه يتوجب على حاكم

البحرينأن يأمر بالإفراج عن الأطباء والأفراد العاملين في القطاع الطبي الذين تم سجنهم في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2012، في أعقاب عدم قيام محكمة الاستئناف بإبطال الإدانات التي صدرت بحقهم من قبل محكمة عسكرية خاصة في عام 2011. دعت هيومن رايتس ووتش الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى إبطال الإدانات والسجلات الجنائية لتسعة من الأفراد العاملين في المجال الطبي، تلك الأحكام التي صدرت بحقهم وقامت محكمة الاستئناف بتأييدها، وذلك لاستناد الاتهامات جزئيا إلى اعترافات تم الحصول عليها عن طريق التعذيب وبناء على اجراءات كانت غير عادلة بشكل أساسي.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/10/09/medics_convicted/ar/

51

الجهة: أيفكس

التاريخ: 15 أكتوبر (تشرين الأول) 2012

آيفكس تحث البحرين على نقض الحكم بالسجن ثلاث سنوات على عضو المنظمة نبيل رجب

تحديث: في 8 تشرين الثاني، ظهر نبيل رجب في المحكمة حيث سمعت أدلة على قضيته، بما في ذلك أشرطة فيديو أظهرت لدعم بيان الدفاع عن رجب و مشاركته بأنشطة سلمية. أعلنت المحكمة أن حكما سيصدر في 11 ديسمبر 2012.

(آيفكس) - 12 أكتوبر تشرين الأول - تكرر آيفكس، أكبر شبكة منظمات حرية التعبير في العالم، نداء عاجلاً إلى السلطات البحرينية لإلغاء عقوبة السجن لثلاث سنوات التي صدرت في 16 أغسطس آب 2012 على نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR)، لدورة في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية. ومن المفترض أن تعقد محكمة الاستئناف جلستها بخصوص نبيل رجب في 16 أكتوبر/ تشرين الأول.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/10/15/free_nabeel/ar/

52

الجهة: أيفكس

التاريخ: 1 نوفمبر (تشرين الثاني) 2012

مركز البحرين لحقوق الإنسان يحمل ملك البحرين مسؤولية انتشار ثقافة الإفلات من العقاب التي تسببت في حصد أرواح عشرات الضحايا

(مركز البحرين لحقوق الإنسان) - 28 اكتوبر 2012 - توّصل مركز البحرين لحقوق الإنسان لحقائق دامغة ومُقلقة للغاية، وذلك بعد أن أعدت لجنتا الرصد والدراسات في المركز تقريراً معمقاً (دراسة) تبحث في حالات الإفلات من العقاب وعدم محاسبة أفراد من العائلة الحاكمة و مسؤولين في قوات الأمن والجيش الذين تورطوا في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهكوا القانون المحلي والدولي مرتكبين جرائم القتل خارج نطاق القانون،الإعدام التعسفي والحرمان من الحياة، وجرائم التعذيب الوحشي والمحاكمات الصورية واستخدام العنف المفرط، وذلك بعد أن قامت السلطة في البحرين مدعومة بقوات - أغلبها سعودية - من دول خليجية (درع الجزيرة) بسحق حركة الإحتجاجات الواسعة المُتأثرة بالربيع العربي و المطالبة بالحرية والديمقراطية في فبراير ومارس 2011 وما تلاهما حتى كتابة هذا التقرير.

التفاصيل

53

الجهة: أيفكس

التاريخ: 8 نوفمبر (تشرين الثاني) 2012

حرمان 31 شخصًا من الجنسية البحرينية دون سند قانوني

(منظمة هيومن رايتس ووتش/ آيفكس) - 8 نوفمبر 2012 - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن على السلطات البحرينية إلغاء قرارها المعلن بنزع الجنسية عن 31 شخصاً بزعم إضرارهم بأمن البلاد. يشمل القرار نشطاء سياسيين ومحامين ونشطاء حقوقيين. تم فرض القرار بلا إجراءات قانونية سليمة وسوف يترك غالبيتهم بدون جنسية.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/11/08/citizenship_revoked_activists/ar/

54

الجهة: أيفكس

التاريخ: 22 نوفمبر (تشرين الثاني) 2012

البحرين – وعود لا تتحقق وحقوق لم تزل تُنتهك

(هيومن رايتس ووتش/ ايفكس) – 22 نوفمبر 2012 – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن السلطات البحرينية أخفقت في تنفيذ أهم توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي رفعت توصياتها الخاصة بالمحاسبة وغيرها من قضايا حقوق الإنسان منذ عام كامل. خلُصت اللجنة إلى أن قوات الأمن وأجهزة حكومية أخرى قد ارتكبت انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بقمع الحكومة للاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في عام 2011.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/11/22/violations_press_freedoms/ar/

55

الجهة: أيفكس

التاريخ: 4 ديسمبر (كانون الأول) 2012

القوات البحرينية ترد على احتجاجات في المنامة بالعنف المفرط

(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان/ايفكس) – 2 دسمبر 2012 – أدانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، اليوم، استخدام قوات الأمن البحرينية للعنف المفرط في التصدي للمظاهرات التي شهدتها عدة قري قريبة من المنامة، مساء يوم الجمعة 30 نوفمبر 2012.

وكانت عدة قري قريبة من المنامة قد شهدت خروج مظاهرات حاشدة، احتجاجاً علي الحصار الأمني الذي تفرضه قوات الأمن البحرينية منذ ثلاثة أسابيع علي قرية مهزة، وذلك استجابة لدعوة ائتلاف 14 فبراير، حاملين لافتات تحتوي علي شعارات مناهضة للحكم، وصور للمعتقلين بالسجون البحرينية، وقد واجهت أجهزة الأمن البحرينية هذه التظاهرات بإطلاق الغازات المسيلة للدموع، والقنابل الصوتية ورصاص الشوزن بصورة كثيفة، مما نجم عنه وقوع العديد من الإصابات بين صفوف المتظاهرين، فضلاً عن اعتقال عدد كبير من المتظاهرين منهم الشاب احمد محمد العلواني الذي تم اعتقاله من قرية المصلي مع مجموعة من أصدقائه، وتعرضهم للتعذيب قبل أن يفرج عن أصدقائه واستمرار احتجازه بمركز شرطة الخميس.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/12/04/protests_violent_response/ar/

56

الجهة: أيفكس

التاريخ: 11 ديسمبر (كانون الثاني) 2012

تدين آيفكس التمسك بالحكم الخاص بعقوبة السجن لعضو المنظمة البحريني نبيل رجب

(آيفكس) – 11 كانون الأول ديسمبر 2012 – – تنضم آيفكس، وهي أكبر شبكة من منظمات حرية التعبير في العالم، إلى منظمات حقوق الإنسان الأخرى في جميع أنحاء العالم في إدانة التمسك بعقوبة السجن ضد المدافع المعروف عن حقوق الإنسان نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR) العضو في منظمة آيفكس.

التفاصيل

http://www.ifex.org/bahrain/2012/12/11/rajab_verdict_upheld/ar/

57

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 9 فبراير (شباط) 2012

يجب على السلطات البحرينية أن تسمح بدخول الصحفيين إلى البلاد

نيويورك، 9 شباط/فبراير 2012 – رفضت السلطات البحرينية طلبات ستة صحفيين على الأقل يرغبون بالحصول على تأشيرة سفر لدخول البلاد، وذلك عشية الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اجتاحت البحرين في شباط/فبراير 2011، حسبما أفادت تقارير إخبارية. تطالب لجنة حماية الصحفيين السلطات البحرينية بأن تسمح للصحفيين بدخول البلاد والقيام بعملهم بحرية.

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/02/018456.php

58

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 21 شباط (شباط) 2012

« وصلت ظروف حرية الصحافة إلى أسوأ مستوى لها منذ نالت البحرين استقلالها في عام 1971.

« لقي صحفيان حتفهما بينما كانا محتجزين لدى السلطات؛ كما وردت تقارير بشأن اعتقالات واعتداءات واسعة النطاق.

شنت الحكومة حملة قمع وحشية متعددة الأوجه ضد وسائل الإعلام الإخبارية المستقلة التي غطت حركة الاحتجاجات التي امتدت لعدة أشهر. وأخضعت قوات الأمن الصحفيين لاعتداءات وعمليات طرد واعتقالات ومحاكمات مسيسة وأحكاماً بالسجن وإساءة معاملة فتاكة في السجون. وقد تم استهداف المراسلين الصحفيين المحليين والدوليين على حد سواء، فقد تعرض صحفي من قناة 'أيه بي سي' الأمريكية للضرب وتمت مصادرة الكاميرا التي كانت بحوزته في شباط/فبراير؛ كما تعرض مصور صحفي من صحيفة 'الوسط' اليومية المحلية للضرب بينما كان يغطي تظاهرة جرت في آذار/مارس.

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/02/018652.php

59

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 4 أبريل (نيسان) 2012

مقتل مصور فيديو بحريني بينما كان يصور تظاهرة

نيويورك، 4 نيسان/إبريل 2012 - لقي مصور فيديو بحريني مصرعه في صباح يوم السبت إثر إصابته بالرصاص بينما كان يصور تظاهرة خارج العاصمة، المنامة، وفقاً لصحفيين محليين وتقارير إخبارية.

أحمد إسماعيل حسن هو مصور فيديو ظل يصور بصفة منتظمة التظاهرات المطالبة بالإصلاح في البحرين، وفي يوم السبت كان يصور تظاهرة في سلماباد، وهي قرية تقع في الجنوب الغربي من المنامة، وذلك حسبما علمت لجنة حماية الصحفيين من عادل مرزوق، رئيس رابطة الصحافة البحرينية التي تتخذ من لندن مقراً لها، ونقلاً عن زملائه في البحرين. وبعد أن قامت شرطة مكافحة الشغب بتفريق المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، قام مهاجمون مجهولون يستقلون سيارة رباعية الدفع من نوع تويوتا بإطلاق رصاص حي على المتظاهرين، حسب تقارير الأنباء. وقد أصيب أحمد حسن بفخذه الأيمن وتوفي لاحقاً في مستشفى السلمانية

جراء مضاعفات نجمت عن إصابته، حسب تقارير الأنباء..

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/04/019002.php

60

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 23 أبريل (نيسان) 2012

البحرين تقمع التغطية الصحفية على هامش سباقات فورميولا 1 للسيارات

نيويورك، 23 نيسان/إبريل 2012 - اعتقلت السلطات البحرينية سبعة صحفيين دوليين على الأقل كانوا يحاولون تغطية التظاهرات المناهضة للحكومة سعياً منها لقمع التغطية للأوضاع السياسية المضطربة عشية عقد سباق السيارات الدولي فورميولا 1 في المنامة في يوم الأحد، وذلك وفقاً لتقارير إخبارية.

وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "قد تكون السلطات البحرينية راغبة في إظهار قشرة إيجابية للسباق الدولي للسيارات، ولكن تصرفاتها القمعية بمنع التغطية الصحفية الدولية تعكس عزم الحكومة على إسكات وجهات النظر المعارضة. وحتى يوقف قادة الحكومة حملة القمع الشديدة الجارية على التغطية الإخبارية، لا يمكن أخذ حديثهم عن الإصلاح على محمل الجد".

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/04/019234.php

61

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 7 مايو (أيار) 2012

السلطات البحرينية تعتقل صحفياً ناقداً

نيويورك، 17 أيار/مايو 2012 - اعتقلت السلطات البحرينية صحفياً انتقد الاتحاد المقترح بين البحرين والمملكة العربية السعودية، وقد تم القبض عليه من منزله في يوم الأربعاء ولم تعلن السلطات عن مكان وجوده. وطالبت لجنة حماية الصحفيين اليوم بالإفراج عنه فوراً.

اقتحمت قوات الأمن البحرينية في الساعة الرابعة صباحا منزل الصحفي أحمد راضي واعتقلته، وهو صحفي مستقل يساهم بمقالات لعدة مواقع إلكترونية إخبارية محلية، حسب تقارير الأنباء. ولم تُعرف حتى الآن ظروف اعتقاله أو التهم المنسوبة إليه، حسبما أوردت تقارير الأخبار.

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/05/019905.php

62

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 6 سبتمبر (أيلول) 2012

يجب على السلطات البحرينية إلغاء الحكم الصادر بحق المدون عبد الجليل السنكيس

نيويورك، 6 أيلول/سبتمبر 2012 - قالت لجنة حماية الصحفيين اليوم إنه يجب على السلطات البحرينية إلغاء حكم الإدانة الظالم بالسجن لمدى الحياة ضد صحفي ينشر في المواقع الإلكترونية والذي احتجزته السلطات جراء قيامه بممارسة حقه بالتعبير الحر خلال الاضطرابات الشعبية التي جرت في البلاد خلال العام 2011.

أقرت محكمة الاستئناف العليا في يوم الثلاثاء الحكم بالسجن لمدى الحياة ضد المدون المستقل الشهير والمدافع عن حقوق الإنسان، عبد الجليل السنكيس، وذلك على خلفية اتهامات متصلة "بالتآمر لإسقاط" نظام الحكم، حسب تقارير الأنباء. وكانت محكمة عسكرية قد أدانت السنكيس وأصدرت بحقه هذا الحكم في حزيران/يونيو 2011، حسب التقارير.

التفاصيل

~~http://cpj.org/ar/2012/09/020366.php~~

63

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 13 سبتمبر (أيلول) 2012

صحفي بحريني ناقد محتجز منذ أربعة أشهر

نيويورك، 13 أيلول/سبتمبر 2012 - تعرب لجنة حماية الصحفيين عن انشغالها جراء تواصُل احتجاز الصحفي البحريني المستقل أحمد راضي الذي اعتقلته السلطات قبل أربعة أشهر بعد أن نشر تعليقات ناقدة حول

العلاقات البحرينية السعودية. ويواجه الصحفي حالياً اتهامات بممارسة الإرهاب واتهامات أخرى بمناهضة الدولة، ويقول الصحفي إن هذه الاتهامات وُجهت إليه بعد أن تعرض لإساءات وأُجبر على الإدلاء باعترافات زائفة.

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/09/020395.php

64

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 11 ديسمبر (كانون الأول) 2012

عدد الصحفيين السجناء يسجل رقماً قياسياً عالمياً

المجموع العالمي لعدد الصحفيين السجناء حول العالم هو الأعلى منذ شرعت لجنة حماية الصحفيين في تقصي أعدادهم منذ العام 1990. تستخدم الحكومات تهمة الإرهاب وتهمة ارتكاب جرائم أخرى ضد الدولة لإسكات الأصوات الناقدة. تركيا هي أسوأ سجّان للصحفيين في العالم. تقرير خاص أعدته لجنة حماية الصحفيين.

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/12/020776.php

65

الجهة: لجنة حماية الصحفيين

التاريخ: 18 ديسمبر (كانون الأول) 2012

تصاعُد حاد في عدد الصحفيين القتلى في عام 2012 جراء النزاعات في سوريا والصومال

ساهم العنف في سوريا في تصاعد حاد في عدد الصحفيين الذين لقوا مصرعهم أثناء قيامهم بعملهم في عام 2012، وكذلك سلسلة جرائم قتل استهدفت الصحفيين في الصومال. ومن بين القتلى نسبة قياسية من الصحفيين الذين ينشرون على الإنترنت. تقرير خاص للجنة حماية الصحفيين.

التفاصيل

http://cpj.org/ar/2012/12/020806.php

66

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 3 أبريل (نيسان) 2012

البحرين استمرار القمع : مقتل صحافي بحريني بطلق ناري

علمت مراسلون بلا حدود ببالغ الأسى بمصرع أحمد اسماعيل حسين في 31 آذار/مارس 2012 ، على إثر تلقيه رصاصة في أثناء تصويره مظاهرة سلمية في قرية سلماباد (جنوب غرب العاصمة). كان يبلغ 22 سنة من العمر. في هذا الإطار، أعلنت المنظمة: "إننا ندين بشدة مقتل هذا المواطن الصحافي وندعو السلطات البحرينية إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للعثور على الجناة ومقاضاتهم. وبالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها السلطات أمام المجتمع الدولي، إلا أن مملكة البحرين لا تزال مسرحاً لقمع دموي يستهدف وسائل الإعلام والمصورين بشكل خاص".

التفاصيل

http://en.rsf.org/IMG/pdf/120402_bahrein_ar-2.pdf

67

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 20 أبريل (نيسان) 2012

البحرين : استمرار الحكومة في تكميم الصحافة

التفاصيل

http://en.rsf.org/IMG/pdf/120420_bahrein_ar.pdf

68

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 24 أبريل (نيسان) 2012

اليوم المنتظر: انتهاك حرية الصحافة في سباق الفورملا 1 : فشل ذريع من نصيب المملكة

التفاصيل

http://en.rsf.org/IMG/pdf/120424_bahreinupdate_ar.doc_2_-2.pdf

69

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 4 مايو (أيار) 2012

البحرين تمنع وفداً لمنظمات تدافع عن حرية التعبير عن دخول أراضيها

تدين مراسلون بلا حدود قرار السلطات البحرينية القيام بصورة مفاجئة وفي آخر لحظة بسحب الإذن الممنوح مسبقاً لوفد منظمات تعنى بالدفاع عن حرية التعبير للتوجه إلى البحرين في خلال بعثة مرتقبة من 5 إلى 10 أيار/مايو 2012 ، باللجوء إلى ذريعة كاذبة.

التفاصيل

http://en.rsf.org/IMG/pdf/120504_bahrein_ar-2.pdf

70

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 3 مايو (أيار) 2012

سخرية لا متناهية : اعتقال نبيل رجب

التفاصيل

http://en.rsf.org/IMG/pdf/120503_nabeelrajab_ar.doc-2.pdf

71

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 18 مايو (أيار) 2012

معاقب بسبب تصاريحه : سجن صحافي بسبب تصريح بسيط على الهواء

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/120518_ahmedradhi_ar.pdf

72

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 8 يونيو (حيزران) 2012

البحرين: بواعث قلق تساور منظمات حقوقية بعد تهديدات ضد المجتمع المدني إثر زيارة الأمم المتحدة

التفاصيل

http://en.rsf.org/IMG/pdf/bahrain_upr_joint_statement_9.06.12.pdf

73

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 22 يونيو (حيزران) 2012

البحرين: ذكرى حزينة

علي عبد الإمام ما زال في عداد المفقودين بعد مرور عام على إدانة المعارضين

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/120621_depressing_anniversary_bahrain_ar.pdf

74

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 10 يوليو (تموز) 2012

إدانة جديدة، سجن نبيل رجب مجددًا: فضيحة عن حق

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/120710_bahrain_new_jail_term_ar.doc-2.pdf

75

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 26 يوليو (تموز) 2012

رد ست منظمات على لقاء فرانسوا هولاند وملك البحريني

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/120726_lettre_hollande_arabe.pdf

76

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 2 أغسطس (آب) 2012

أطلقوا سراح نبيل رجب!

التنكيل بالناشط الحقوقي نبيل رجب

التفاصيل

http://en.rsf.org/IMG/pdf/120802_bahrein_internet_nabeel_rajab_ar.pdf

77

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 16 أغسطس (آب) 2012

البحرين - القضاء الخاضع

الحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة ثلاثة أعوام

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/120816_bahrein_ar.pdf

78

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 6 سبتمبر (أيلول) 2012

استمرار الكابوس

الاحتجاز المطول لأحمد رضي بعد انتزاع اعترافات قسرية

تستنكر مراسلون بل حدود القرار الصادر عن محكمة النامة العليا في 30 آب/أغسطس 2012 والدعي العام بتمديد احتجاز الصحافي والدوّن البحريني أحمد رضي 15 يوماً إثر توقيفه في 16 أيار / مايو الاضي . ويبدو أن عملية توقيف هذا الصحافي اللحق رسمياً بتهمتي "التجمّع غير الشروع" و"تكدير النظام العام" تعود إلى تصاريح أدلى بها على إذاعة راديو بي بي سي العربية وقناة العارضة لولو التي يقع مقرها في لندن حيث انتقد مشروع التاد بي البحرين والملكة العربية السعودية.

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/2012_09_06_-_cp_bahrein_-_ar-2.pdf

79

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 22 أكتوبر (تشرين الأول) 2012

البحرين: إفلات تام من العقاب

حرمان من العدالة : اعتبار شرطية غير مذنبة بتعذيب صحافية

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/121022_nazeeh_saeed_ar.pdf

80

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 41 نوفمبر (تشرين الثاني) 2012

البحرين: نوفمبر أسود

حرمان من العدالة وإدانات بالسجن: يوميات الناشطين الإعلاميين البحرينيين

التفاصيل

http://fr.rsf.orgIMGpdf121114_bahrein_ar.pdf

81

الجهة: مراسلون بلا حدود

التاريخ: 28 ديسمبر (كانون الأول) 2012

اعتقال وطرد " مراسلون بلا حدود" تدين العرقلة المتكررة لتدفق المعلومات في البحرين

شجبت منظمة "م ا رسلون بلا حدود" ق ا رر النائب العام في محكمة المنامة، الصادر يوم 25 ديسمبر / كانون الأول 2012 ، والقاضي بتمديد فترة حبس الناشط الحقوقي سيد يوسف المحافظة لخمسة عشر يوما، بتهمة نشر أخبار كاذبة على موقع "تويتر" . وقد أخذت عليه السلطات البحرينية بالأخص أنه لم ينشر صورة التقطت لشاب متظاهر أصيب يوم 15 ديسمبر / كانون الأول 2012 ، إلا يوم 17 ديسمبر. وقد اعتُقل المحافظة يوم 17 ديسمبر /كانون الأول 2012 ، وهو حاليا في مركز شرطة الحورة)شمال شرق(معزولا عن باقي الموقوفين.

التفاصيل

http://fr.rsf.org/IMG/pdf/cp_bahrein_28122012_ar-2.pdf

الـصـمـت جـريـمـة حـرب
Silence is a war crime

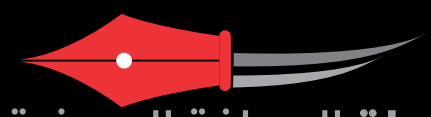

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association